

نواف السعود: نفي بجميع التزاماتنا تجاه عملاء الخام

صادرات الكويت النفطية تستعيد مستويات ما قبل الحرب

الإنتاج يتجاوز مليوني برميل يومياً.. وبلوغ 2.7 مليون مرهون بتأمين هرمز

1 مرونة الحقول والمنشآت تدعم استعادة التشغيل بشكل قوي

2 توقعات بارتفاع الطلب على الطاقة 50 % بحلول 2050

3 إضافة خطوط أنابيب أو زيادة التخزين لا تعوّضان حرية الملاحة

قال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف السعود الصباح إن صادرات الكويت من النفط الخام عادت إلى مستوياتها السابقة للحرب، مؤكداً أن المؤسسة تلبي جميع التزاماتها تجاه عملائها، بعدما ارتفع الإنتاج إلى أكثر من مليوني برميل يومياً، مقارنة بمستويات شبه معدومة خلال ذروة الأزمة.

وكشف السعود، في مقابلة نقلتها «بلومبرغ الشرق»، أن استعادة الإنتاج إلى نحو 2.7 مليون برميل يومياً تتطلب توفير إجراءات أمنية إضافية للسفن العابرة لمضيق هرمز، موضحاً أن الحقول والمنشآت الكويتية تتمتع بالمرونة والقدرة على استيعاب زيادة التشغيل.

وأكد أن التحديات المرتبطة بتصدير المنتجات النفطية أكبر من تلك التي تواجه الخام، مشيراً إلى حاجة الكويت لاستقبال مزيد من ناقلات المشتقات في الخليج، بما يسمح بنقل الشحنات إلى الخارج والوفاء بالالتزامات، خصوصاً الديزل ووقود الطائرات.

وأوضح أن صعوبات تصدير المنتجات تنعكس على أسعارها العالمية، في ظل الدور الذي تؤديه المصافي الكويتية في إمداد الأسواق، لافتاً إلى ضرورة تعزيز تشغيل القدرات التكريرية وتوفير السفن اللازمة لتحميل إنتاجها.

وفي السياق ذاته، كشف السعود، خلال مشاركته في منتدى داو جونز للطاقة بنيويورك، عن إيقاف تشغيل طاقة تكريرية بنحو 600 ألف برميل يومياً في الكويت، بسبب نقص الناقلات المستعدة لعبور المضيق.

ودعا الشركاء الدوليين إلى تحمل مسؤوليات أكبر في تأمين تدفقات الطاقة والتجارة، مؤكداً أن الكويت تتحمل مخاطر يومية لضمان توافر الإمدادات اللازمة لدعم الاقتصاد العالمي، وأنه لا يمكن تحميل المنتج وحده كامل المخاطر.

وبيّن أن العملاء يستطيعون توفير ناقلات من فئة «LR» لنقل شحناتهم ومساندة أسطول المؤسسة، أو المساهمة في حماية السفن، مشيراً إلى تلقي طلبات من إحدى الدول



إلى أوروبا، خصوصاً بعد فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على روسيا. وأضاف أن القدرات المتوقفة محلياً تأتي ضمن نحو 6 ملايين برميل يومياً من الطاقات التكريرية المعطلة في الخليج نتيجة الحرب، ما يسهم

في ارتفاع هوامش التكرير، لا سيما للمنتجات القطرية.

وأوضح أن إمدادات الخام تتمتع بتوافر نسبي، مع استخدام السعودية والإمارات خطوط الأنابيب لتجاوز المضيق إلى حد كبير، بينما تواجه المنتجات المكررة اختناقات حادة في النقل والإمداد.

وشدد على أن إضافة خطوط أنابيب أو زيادة التخزين لا تعوّضان حرية الملاحة، مؤكداً أهمية هرمز لنقل النفط والمشتقات والغاز الطبيعي المسال والأسمدة.

ولفت إلى أن المخزونات العالمية امتصت جانباً من صدمات الإمدادات، لكن هامشها الاحتياطي استنفد إلى حد كبير، محذراً من صعوبة إعادة بنائها دون استئناف التدفقات بحرية، وتوقع ارتفاع الطلب العالمي

على الطاقة بنحو 50 % بحلول 2050، مؤكداً استمرار التعاون مع الشركاء، وأن أمن الملاحة ضرورة لاستقرار الأسواق، فيما تظل الأهمية الاستراتيجية للخليج غير قابلة للتعويض. **طالع ص6**

بعد أن استقطبت 27 مليار دولار في إصداري 2026

سندات الكويت تحظى بثقة المستثمرين في الأسواق العالمية

1 الجوعان: تنويع أدوات التمويل يعزز قدرة الدولة على إدارة استحقاقاتها

2 العنزي: إصلاحات تنظيمية تهيئ مناخاً أكثر مرونة للأعمال

كتب محمد ياسين

قال الخبير المالي أمين سر الجمعية الاقتصادية الكويتية محمد بدر الجوعان في حديث خاص مع «عالم الاقتصاد» إن الإقبال القوي على سندات الكويت المقومة بالدولار، يعكس قوة المركز المالي للدولة وأصولها السيادية وتصنيفها الائتماني، إلى جانب قدرة الكويت على الوفاء بالتزاماتها.

وأشار إلى أن إصدارين دوليين هذا العام جسدا هذا الإقبال؛ الأول خلال الأسبوع الحالي بقيمة 3.23 مليار دولار لأجل 3 سنوات، وتجاوزت

طلبات الاكتتاب 9 مليارات دولار، والثاني بقيمة 6 مليارات دولار في يوليو الماضي، مع طلبات تجاوزت 18 مليار دولار، بما يؤكد جاذبية الأدوات السيادية الكويتية في الأسواق الدولية. وأوضح الجوعان أن قوة التصنيف الائتماني للكويت تعكس ثقة المؤسسات الدولية بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، مدعومة بأصول سيادية كبيرة ومركز مالي خارجي قوي وقدرة على مواجهة الصدمات. **طالع ص4-5**

59.6 مليون دينار تداولات بورصة الكويت

كتب مساعد صالح

أغلقت بورصة الكويت تعاملات أمس الخميس على تراجع محدود لمؤشرات الرئيسية، وسط تداولات بلغت قيمتها 59.63 مليون دينار، فيما تعزز نتائج البنوك المملّنة النظرة الإيجابية إلى قدرة المؤسسات المدرجة على تحقيق الأرباح ومواصلة النمو، بما يوفر للسوق عوامل دعم خلال الفترة المقبلة. وانخفض مؤشر السوق الأول بنسبة

0.48 %، وتراجع المؤشر العام 0.47 %، فيما خسر السوق الرئيسي 0.41 %، ونزل «الرئيسي 50» بنسبة 0.15 %. وبلغت الكميات المتداولة 229.8 مليون سهم، جرى التعامل عليها من خلال 23.71 ألف صفقة. وأظهرت حصيلة الجلسة استمرار التباين بين مكونات السوق، إذ ارتفعت خمسة قطاعات مقابل تراجع ثمانية. **طالع ...ص3**

الاقتصاد العالمي يواجه اختباراً صعباً لاستمرار الصمود

وأوضح الصندوق أن الاقتصاد العالمي استطاع امتصاص الصمود أمام تداعيات التوترات الجيوسياسية وارتفاع أسعار الطاقة والتضخم، وسط تحذيرات من أن عوامل المرونة التي ساعدته على تجاوز الصدمات الأخيرة قد تتراجع خلال الأشهر المقبلة.

وبحسب تقرير نشرته «CNN الاقتصادية»، حافظ صندوق النقد الدولي على توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي عند 3.1 % خلال 2026 و3.4 % في 2027، رغم تداعيات حرب الشرق الأوسط واضطرابات إمدادات الطاقة، وقدرة أسواق العمل على التكيف.

أخبار عالمية

«هيوماين» و«إنفيديا» تضخان استثمارات بحوسبة الذكاء الاصطناعي



أعلنت شركتا «هيوماين» السعودية، التابعة لصندوق الاستثمارات العامة، و«إنفيديا» الأميركية توسيع شراكتهما الاستراتيجية لتطوّر بنية تحتية للذكاء الاصطناعي في المملكة، بقيمة تبلغ 84 ميغابايت، تضم نحو 27 ألف وحدة معالجة رسومية. وتشمل المرحلة الأولى نشر أنظمة «بلاكويل ألتر» بقيمة 14 ميغابايت خلال الربع الأخير من 2026، تليها بنية «فيراروبين» بقيمة 70 ميغابايت اعتباراً من منتصف 2027. وتستهدف الشراكة توفير قدرات حوسبة متقدمة للشركات والمؤسسات والجهات الحكومية، ودعم خدمات «هيوماين كلاود»، إلى جانب تخصيص قدرات لمعمل أميركي، بما يعزز مكانة السعودية مركزاً إقليمياً وعالمياً لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

«النقد الدولي» يرفع توقعاته لنمو اقتصاد مصر



رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد المصري خلال عام 2026 إلى 5.1 %، بزيادة 0.9 نقطة مئوية عن تقديراته السابقة في أبريل، مدفوعاً باستمرار الإصلاحات الاقتصادية وانتعاش تحويلات العاملين بالخارج وعائدات السياحة. وأوضح الصندوق، في تقرير «آفاق الاقتصاد الإقليمي» الصادر في أكتوبر، أن النشاط الاقتصادي المصري أظهر مرونة ملحوظة رغم التحديات الإقليمية والضغوط التضخمية. وتوقع تباطؤ النمو إلى 4.7 % في 2027، قبل استقراره قرب 4.8 % بحلول 2031. وأشار إلى ارتفاع تحويلات المصريين بالخارج.

تركيا تخفض الفائدة لأول مرة بتسعة أشهر



خفض البنك المركزي التركي سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 100 نقطة أساس، إلى 36 %، في أول خفض منذ تسعة أشهر، بعد تثبيتته عند 37 % خلال خمسة اجتماعات متتالية. وقررت لجنة السياسة النقدية، الخميس، خفض فائدة الإقراض لليلة واحدة من 40 % إلى 39 %، وفائدة الاقتراض من 35.5 % إلى 34.5 %. وجاء القرار متوافقاً مع توقعات الأسواق، بعدما أبقي البنك سياسته النقدية مشددة لمواجهة الضغوط التضخمية الناتجة عن تقلبات أسعار الطاقة وتداعيات حرب إيران. وكان المركزي التركي قد اتخذ إجراءات لتعزيز السيولة واحتواء المخاطر الاقتصادية، وسط مساعٍ لتحقيق التوازن بين السيطرة على التضخم ودعم النشاط الاقتصادي خلال المرحلة المقبلة.



أخبار الشركات

«كامكو» تستدعي الهاجري لعضوية مجلس الإدارة

وافق مجلس إدارة شركة كامكو للاستثمار «كامكو إنفست»، خلال اجتماعه أمس الخميس، على استقالة سامر محمد عيوشي من عضوية المجلس، واستدعاء العضو الاحتياطي ريم سعود الهاجري لشغل المقعد واستكمال المدة المتبقية من الدورة الحالية. وأوضحت الشركة، في إفصاح مكمل لبورصة الكويت، أن المجلس وافق على استكمال إجراءات تسجيل العضو الجديد لدى هيئة أسواق المال. وبعد استكمال التسجيل، يتكون المجلس من طلال علي عبد الله الجابر الصباح رئيساً، وعبد الله ناصر صباح الأحمد الصباح نائباً للرئيس، وأدانا ناصر صباح الأحمد الصباح عضواً، وهيا أيمن بودي وريم سعود الهاجري عضوين مستقلين. وكانت الشركة قد أعلنت تقدم عيوشي باستقالته لأسباب شخصية، اعتباراً من 22 أكتوبر 2026. وبلغت أرباح «كامكو إنفست» في النصف الأول من العام الحالي 346.77 ألف دينار، مقابل 7.09 ملايين دينار في الفترة المقابلة، بانخفاض 95.11 %.

23.59 مليون دينار أرباح «أريد» الفصلية

وعزت التراجع إلى تكوين مخصص لمرة واحدة بقيمة 23.5 مليون دينار، على خلفية نتيجة الجلسة النهائية أمام المحكمة العليا في الجزائر خلال يونيو الماضي، بشأن مطالبة البنك المركزي الجزائري ضد شركتها التابعة «الوطنية للاتصالات الجزائ».

وأضافت أن صافي الربح المعدل العائد للشركة يبلغ 72 مليون دينار، بعد استبعاد

تراجعت أرباح شركة الوطنية للاتصالات المتنقلة «أريد» خلال الربع الثالث من 2026 بنسبة 10 % إلى 23.59 مليون دينار، مقابل 26.28 مليوناً في الفترة المقابلة من 2025. وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الخميس، أن أرباح الأشهر التسعة الأولى انخفضت 29 % إلى 48.39 مليون دينار، مقابل 67.96 مليوناً.

السميط رئيساً لمجلس إدارة «الميدان»

على طلب الشركة الكويتية للخدمات الطبية، وبعد الموافقة على توصية لجنة الترشيحات والمكافآت الصادرة في 20 أكتوبر الحالي، على أن يسري من تاريخ القرار. وضم التشكيل أشرف الحاج محمود نائباً للرئيس، ممثلاً عن شركة التفوق المتحدة القابضة، وهاني محمد الكلاف

أعاد مجلس إدارة شركة عيادة الميدان لخدمات طب الفم والأسنان تشكيله برئاسة وليد حمد السميّط، بعد الموافقة على تعيينه ممثلاً عن الشركة الكويتية للخدمات الطبية، خلال اجتماعه أمس الخميس. وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت، أن التعيين جاء بناءً

إلغاء تسجيل «المركز» صانع سوق على «دلقان»

في 15 أكتوبر الحالي، إلغاء إدراج أسهم «دلقان» لعدم التزامها باستيفاء المتطلبات الرقابية الواردة في قرار الهيئة رقم 59 لسنة 2026، الصادر في 13 مايو الماضي. ووفق آخر البيانات المالية المعلنة، حقق «المركز» أرباحاً بقيمة 32.12 ألف دينار في النصف الأول من 2026، فيما سجلت «دلقان» خسائر بقيمة 184.47 ألف دينار خلال الفترة نفسها.

وافقت بورصة الكويت على إلغاء تسجيل شركة المركز المالي الكويتي صانع سوق على أسهم شركة دلقان العقارية، اعتباراً من نهاية جلسة تداول الخميس 3 ديسمبر 2026. وأوضحت البورصة أن القرار جاء بناءً على طلب «المركز»، تطبيقاً لأحكام المادة «4-50-2» من كتاب قواعد البورصة. وكانت هيئة أسواق المال قد قررت،

مناقصة بـ24.2 مليون دينار لتابعة «الخصوصية»

أعلنت شركة المجموعة الخصوصية القابضة ترسية مناقصة تابعة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية على شركة إنشاءات الخصوصية للتجارة العامة والمقاولات، المملوكة لها بالكامل، بقيمة 24.20 مليون دينار. وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الخميس، أن المناقصة تتعلق بإنشاء وإنجاز وصيانة أعمال الخدمات والبنية التحتية والمباني العامة بمركز الضاحية «N1» في مشروع مدينة المطلاع. وأضافت أن إعلان الموافقة على الترسية نُشر على الموقع الإلكتروني للمؤسسة، مشيرة إلى عدم وجود أثر مالي في الوقت الحالي. وحققت «الخصوصية» أرباحاً بقيمة 1.44 مليون دينار في النصف الأول من 2026، مقابل 1.08 مليوناً في الفترة المقابلة، بزيادة 33.33 %.

وأكدت عدم وجود أثر على بيان الدخل، إذ سُنخفض قيمة الاستثمار بالمبالغ المحصلة، بعد الحصول على الموافقات اللازمة. وبلغت أرباح «منشآت» في النصف الأول من 2026 نحو 7.36 ملايين دينار، مقابل 6.40 ملايين، بنمو 15 %.

«منشآت»: 182 ألف دينار حصة مباشرة من خفض رأسمال

إلى نحو 537 ألف دينار، من خلال شركة زميلة، ويعتمد تحصيل المبلغ الأخير، كلياً أو جزئياً، على قرار تلك الشركة.

وأكدت عدم وجود أثر على بيان الدخل، إذ سُنخفض قيمة الاستثمار بالمبالغ المحصلة، بعد الحصول على الموافقات اللازمة.

وبلغت أرباح «منشآت» في النصف الأول من 2026 نحو 7.36 ملايين دينار، مقابل 6.40 ملايين، بنمو 15 %.

«المساكن» ترفع رأسمالها إلى 4 ملايين دينار

وأضافت أن عدد أسهم الشركة ارتفع من 11 مليون سهم إلى 40 مليوناً، بزيادة تقارب 263.64 %.

وكانت الجمعية العمومية قد أقرت في يوليو الماضي استمرارية الشركة وفق الخطة المقترحة، إلى جانب إعادة هيكلة رأس المال بالخفض والزيادة لمعالجة الخسائر المتراكمة.

وتراجعت خسائر «المساكن» في النصف الأول من 2026 بنسبة 97.98 % إلى 38.64 ألف دينار، مقابل 1.92 مليون في الفترة المقابلة.

أعلنت شركة منشآت للمشاريع العقارية أن مجلس إدارة إحدى الشركات المستثمر فيها أوصى بتوزيع 4.3 ملايين دينار على المساهمين من خلال تخفيض رأس المال، رهناً بموافقة الجمعية العامة والجهات الرقابية المختصة.

وأوضحت «منشآت»، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الخميس، أنها تمتلك 16.6 % في الشركة المعنية، بواقع 4.2 % بصورة مباشرة و12.4 % بصورة غير مباشرة. وأضافت أن حصتها المباشرة من مبلغ التخفيض تبلغ نحو 182 ألف دينار، فيما تصل حصتها غير المباشرة

استكملت شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري إجراءات زيادة رأسمالها المصدر والمدفوع من 1.1 مليون دينار إلى 4 ملايين، بإصدار 29 مليون سهم جديد.

وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الخميس، أن الاكتتاب أغلق في 18 أكتوبر الحالي، بعد تغطية كامل أسهم الإصدار وتخصيصها للمكاتبين، بقيمة إجمالية بلغت 2.9 مليون دينار، بالقيمة الاسمية ومن دون علاوة إصدار.

«جي إف إتش» يتخارج من «سيبر باور»

أعلن بنك جي إف إتش إتصام التخارج من استثماره في «سيبر باور إنفستمننتس»، مع توزيعات نقدية صافية تراكمية للمستثمرين تقارب 173.5 مليون دولار.

وأوضح البنك، في إفصاح لبورصة البحرين، أن حصة استثماره المشترك تبلغ 15.05 %، متوقعاً أن ينعكس التخارج إيجاباً على البيانات المالية للمجموعة ويعزز عوائدها. وأشار إلى أن الهيكل الاستثماري المدمج حقق ثلاثة أضعاف رأس المال المستثمر خلال فترة احتفاظ قصيرة، وجمع بين استثمار مشترك في الاستثمارات الخاصة بشركة «سيبر باور سيرفيسز» ومحفظة من الأصول السائلة المعززة للعائد.

وأضاف أنه نفذ الاستثمار المشترك إلى جانب «شرودرز كابيتال»، فيما قادت «جرينبيلت كابيتال بارتنرز» الاستثمار لتوسيع منصة خدمات البنية التحتية الكهربائية الحيوية في الولايات المتحدة.

وتقدم «سيبر باور» خدمات الهندسة والتصميم والإنشاء والاختبار والتشغيل التجريبي والصيانة للأنظمة الكهربائية، وتخدم قطاعات المرافق والتكنولوجيا والصناعة والطاقة ومراكز البيانات والطاقة المتجددة وتخزين الطاقة بالبطاريات.

«الخليج للتأمين» تسترد سندات بـ60 مليون دينار

أصدرت مجموعة الخليج للتأمين إشعاراً لحملة سندات الدين الدائمة المساندة، المصنفة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال، لاسترداد كامل السندات البالغة قيمتها 60 مليون دينار، في موعد الاستدعاء الأول بتاريخ 10 نوفمبر 2026.

وأوضحت المجموعة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الخميس، أن الاسترداد سيتم بالقيمة الاسمية، مضافاً إليها الفوائد المستحقة وغير المدفوعة حتى تاريخ الاسترداد، وفق شروط نشرة الاكتتاب الصادرة في 10 نوفمبر 2021.

وأضافت أن الإشعار سُنشر في صحيفة يومية محلية، مع إخطار حملة السندات من خلال الشركة الكويتية للمقاصة.

وكانت المجموعة قد أعلنت في مطلع أكتوبر الحالي حصولها على موافقة وحدة تنظيم التأمين لإصدار سندات دائمة جديدة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال، بقيمة لا تتجاوز 100 مليون دينار، بالتزامن مع استرداد السندات القائمة.

وعيّنت «كامكو للاستثمار» مديراً وحيداً للإصدار ومستشاراً لهيكله الطرح، مؤكدة عدم وجود أثر مالي على مركزها المالي حالياً.

وارتفعت أرباح المجموعة في النصف الأول من 2026 بنسبة 89.2 % إلى 23.76 مليون دينار، مقابل 12.56 مليوناً.

نتائج المصارف القوية تدعم فرص تحسن الأداء

59.6 مليون دينار تداولات بورصة الكويت بنهاية الإسبوع

1 47 سهماً تخالف اتجاه المؤشرات.. والطاقة يتقدم القطاعات الراحبة

2 الإفصاحات المالية تعيد التركيز على جودة الأصول واستدامة العوائد



كتب مساعد صالح

أغلقت بورصة الكويت تعاملات جلسة الخميس على تراجع جماعي لمؤشراتها الرئيسية، وسط تداولات بلغت قيمتها 59.63 مليون دينار، فيما تواصل نتائج الأعمال المصرفية تقديم مؤشرات إيجابية على قوة المؤسسات المدرجة وقدرتها على تحقيق الأرباح. وبين ضغوط التعاملات اليومية وترقب بقية الإفصاحات، تبرز البيانات المالية بوصفها أحد أهم العوامل التي يمكن أن تمنح السوق دفعة خلال الفترة المقبلة، وتعيد توجيه اهتمام المستثمرين نحو الأداء التشغيلي وفرص النمو.

ورغم تراجع المؤشرات، احتفظت الجلسة بفرص صعود على مستوى أسهم وقطاعات متعددة، إذ ارتفعت أسعار 47 سهماً، وصعدت خمسة قطاعات، بما يعكس تباين اتجاهات التداول وعدم اقتصار التعاملات على البيع. وتكتسب هذه الصورة أهمية بالتزامن مع موسم إعلان نتائج الأشهر التسعة الأولى، الذي يتيح للمستثمرين مراجعة قراراتهم على أساس ما حققته الشركات من أرباح وتدفقات نقدية، إلى جانب تحركات الأسعار.

الأرباح تعزز الثقة

وتستند النظرة الإيجابية إلى السوق إلى نتائج معلنة بالفعل؛ إذ حقق بيت التمويل الكويتي «بيتك» أرباحاً صافية للمساهمين بقيمة 523.4 مليون دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، بنمو 6.2 % مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. كما أعلن بنك الكويت الوطني أرباحاً صافية بلغت 481.7 مليون دينار للفترة نفسها، بزيادة 3.1 %، ليصل مجموع أرباح البنكين، وفق الأرقام المعلنة المقررة، إلى نحو 1.005 مليار دينار. وتمنح هذه النتائج السوق دعماً أساسياً، لأنها تقدم دليلاً على استمرار قدرة مؤسسات مصرفية رئيسية على تنمية أرباحها، وتوفير للمساهمين أساساً أكثر وضوحاً لتقييم الأداء. كما تعزز أهمية النظر إلى البورصة باعتبارها سوقاً لحصص ملكية في شركات تمارس أعمالاً وتحقق إيرادات، بحيث تبقى قراءة حركة المؤشرات اليومية جزءاً من

الصورة الاستثمارية الأوسع.

ومن شأن تتابع إعلانات البنوك، إذا واصلت إظهار نمو الأرباح وتحسن الأداء التشغيلي، أن يشكل دفعة قوية للثقة، ويساعد على تنشيط الاهتمام بالأسهم القيادية. ويظل انعكاس النتائج على الأسعار مرتبطاً بمدى توافقها مع توقعات المستثمرين ومستويات التقييم السائدة؛ فالنتائج الجيدة تمنح السوق مقومات الدعم، بينما يتحدد توقيت الاستجابة وحجمها وفق ظروف التداول وتوازن العرض والطلب.

تراجعات دون نصف نقطة

وعلى مستوى الإغلاق، انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 0.48 %، وتراجع مؤشر السوق العام 0.47 %، فيما خسر مؤشر السوق الرئيسي 0.41 %، ونزل مؤشر «الرئيسي 50» بنسبة 0.15 % مقارنة بإغلاق الأربعاء.

وجاءت انخفاضات المؤشرات الأربعة دون نصف نقطة مئوية، مع تسجيل «الرئيسي 50» أقل نسبة تراجع بينها. وتوضح هذه التحركات اختلاف حدة الضغوط بين مكونات السوق، في وقت بقيت فيه أسهم قادرة على تسجيل مكاسب، وهو ما يدعم قراءة الجلسة من خلال تفاصيلها القطاعية وأداء الشركات، إلى جانب النتيجة الإجمالية للمؤشرات. وبلغ حجم الأسهم المتداولة 229.8 مليون سهم، جرى التعامل عليها عبر 23.71 ألف صفقة، بقيمة إجمالية وصلت إلى 59.63 مليون دينار. وتوفر هذه الأرقام صورة عن حجم النشاط الذي شهدته الجلسة، لكنها لا تكفي بمفردها للحكم على دخول أموال جديدة أو خروجها، إذ تعبر قيمة التداول عن عمليات بيع وشراء متقابلة نفذها المتعاملون.

حضور للأسهم القيادية

وتصدر سهم «بيتك» قائمة الأسهم الأكثر استحواداً على السيولة بتداولات بلغت 14.77 مليون دينار، تعادل نحو 24.8 % من إجمالي قيمة تعاملات السوق. وتعكس هذه الحصة حضوره

البارز في نشاط الجلسة، بالتزامن مع توافر نتائج مالية حديثة تتيح للمستثمرين تقييم تطور أعمال البنك وربحيته.

أما على مستوى الكميات، فتقدم سهم «وطنية» بحجم تداول بلغ 20.17 مليون سهم، يمثل نحو 8.8 % من إجمالي الأسهم المتداولة. ويبرز اختلاف متصدري القيمة والكميات تنوع النشاط بين الأسهم، مع ضرورة التمييز بين ارتفاع عدد الأسهم المتداولة وحجم الأموال التي جرى التعامل بها على كل شركة.

ولا تعني صدارة السيولة وحدها أن التداولات اتخذت اتجاهاً شرائياً صافياً، لكنها تحدد الأسهم التي تركز عليها جانب مهم من التعاملات. ومع استمرار الإفصاحات، تزداد أهمية متابعة هذا النشاط إلى جانب تغير الأسعار والنتائج المالية، لتكوين قراءة أكثر دقة لطبيعة اهتمام المستثمرين واتجاهاته.

فرص صعود حاضرة

وشهدت الجلسة تراجع ثمانية قطاعات، تصدرها قطاع الرعاية الصحية بانخفاض 3.36%، مقابل ارتفاع خمسة قطاعات جاء في مقدمتها قطاع الطاقة بمكاسب بلغت 1.20 %.

ويؤكد هذا التباين أن الأداء لم يكن سلبياً على امتداد السوق، وأن بعض الأنشطة احتفظت بقدرتها على تحقيق ارتفاعات رغم تراجع المؤشرات الرئيسية.

وعلى مستوى الشركات، انخفضت أسعار 72 سهماً، مقابل ارتفاع 47 سهماً واستقرار 14 سهماً. وتصدر سهم «التقدم» قائمة التراجعات بنسبة 8.69 %، فيما قاد سهم «مدار» الارتفاعات بمكاسب بلغت 8.52 %.

وتظهر هذه الحصيلة استمرار وجود فرص صعود داخل الجلسة، وإن كانت كفة الأسهم المتراجعة هي الأرجح عدداً. وتبقى دلالة ارتفاع كل سهم مرتبطة بظروفه وإفصاحاته وحجم تداولاته، إذ لا يمكن تعميم أسباب حركة شركة واحدة على بقية الشركات، أو اعتبار ارتفاع

السعر في جلسة منفردة دليلاً كافياً على تحسن الأداء المالي.

قوة الشركات أساس التقييم

وتبرز أهمية موسم النتائج في إعادة ترتيب أولويات المتعاملين، من متابعة الحركة اللحظية إلى فحص قدرة الشركات على تحقيق أرباح متكررة. فالشركة التي تحافظ على نشاطها الأساسي وتدفقاتها النقدية وتدير التزاماتها بكفاءة تقدم للمستثمر معطيات أكثر استقراراً عند تقييم فرصها، خصوصاً عندما تقترن زيادة الأرباح بتحسين الإيرادات وهوامش التشغيل. وتتيح البورصة للمستثمرين المقارنة بين شركات تعمل في أنشطة مختلفة، تشمل الخدمات المصرفية والعقار والصناعة والاتصالات والخدمات وغيرها. ويمنح هذا التنوع السوق مصادر متعددة للنشاط والربحية. كما يسمح بتوزيع الاهتمام بين شركات تستفيد من عوامل اقتصادية وتشغيلية متفاوتة، بدلاً من ارتباط فرص الاستثمار بمسار نشاط واحد.

ومن هنا، فإن قوة السوق ترتبط بجودة المؤسسات المدرجة واستمرار قدرتها على تطوير أعمالها، إضافة إلى مستوى الإفصاح الذي يسمح بتقييمها. ويشكل إعلان النتائج بوضوح، وشرح أسباب التغيرات في الإيرادات والمصرفيات والأرباح، عنصراً مهماً في دعم الثقة وتوجيه القرارات نحو معلومات قابلة للفحص والمقارنة.

دفعة منتظرة من الإفصاحات

وتكتسب نتائج البنوك أهمية تتجاوز أرقام الأرباح النهائية، لأنها تساعد في قراءة حركة التمويل وجودة الأصول وتكلفة المخاطر وكفاءة التشغيل. وكلما أظهرت البيانات توازناً بين نمو الأعمال والحفاظ على مؤشرات مالية مستقرة، ازدادت قدرة المستثمر على تقييم استدامة الربحية خلال الفترات التالية.

كما تمنح النتائج المرحلية صورة أولية عن المسار

الذي قد تنتهي إليه السنة المالية، وتفتح المجال أمام تقدير قدرة المؤسسات على مواصلة النمو. وتظل التوزيعات النقدية المحتملة أحد العناصر التي يتابعها المساهمون، على أن تحديدها يعتمد على النتائج السنوية وقرارات الجهات المختصة والموافقات اللازمة، ولا يمكن استنتاجها بصورة نهائية من أرباح تسعة أشهر.

وقد يعكس تحسن الثقة في القطاع المصرفي على الاهتمام العام بالأسهم، خصوصاً إذا تزامن مع نتائج إيجابية في قطاعات أخرى. فكلما اتسعت قاعدة الشركات التي تحقق نمواً تشغيلياً، أصبح الدعم المالي للسوق أكثر تنوعاً، وتوافرت للمستثمرين بدائل أوسع للمقارنة وبناء المراكز وفق أهدافهم ومددهم الاستثمارية.

انتقائية تدعم المرحلة المقبلة

وتضع المرحلة الحالية جودة الأرباح في صدارة معايير المتابعة؛ إذ تكتسب الإيرادات المتكررة والتدفقات النقدية التشغيلية أهمية خاصة عند المقارنة بين الشركات. كما يساعد فحص مستويات الديونية والالتزامات ومصادر التمويل على فهم قدرة كل مؤسسة على الاستمرار في تنفيذ خططها، بعيداً عن الاكتفاء بنسبة نمو الأرباح المعلنة. وتشمل القراءة المتكاملة أيضاً مقارنة النتائج بأسعار الأسهم، لأن قوة الشركة لا تعفي من تقييم السعر المدفوع مقابل أرباحها وأصولها وفرص نموها. ويتيح هذا النهج التعامل مع التذبذبات بصورة أكثر توازناً، مع إعطاء وزن مناسب للبيانات التشغيلية وقدرة الإدارة على تحقيق مستهدفاتها.

وبذلك، تدخل بورصة الكويت بقية موسم الإفصاحات مستندة إلى نتائج مصرفية تمنح النظرة الإيجابية أساساً ملموساً، مع بقاء الحاجة إلى اتساع التحسن بين الشركات والقطاعات. ورغم تراجع جلسة الخميس، فإن استمرار النشاط ووجود أسهم رابحة ونمو أرباح مؤسسات رئيسية توفر عناصر يمكن البناء عليها لدعم الثقة وتحسين الأداء خلال الفترة المقبلة.

ربع التداولات لـ«بيتك»

استحوذ «بيتك» على نحو 24.8% من قيمة تداولات الجلسة، بما يعادل 14.77 مليون دينار. وفي المقابل، بلغت حصة «وطنية» نحو 8.8% من إجمالي الكميات بتداول 20.17 مليون سهم. وتوضح النسبتان اختلاف خريطة النشاط بحسب معيار القياس، وتؤكدان أهمية قراءة القيمة والكمية معاً عند متابعة حركة السوق.

ماذا يراقب المستثمر في النتائج؟

في البنوك، تحظى جودة المحفظة الائتمانية والمخصصات وكفاية رأس المال بأهمية خاصة. وتساعد مقارنة هذه العناصر بالفترات السابقة على التمييز بين تحسن تشغيلي قابل للاستمرار وزيادة مؤقتة ناتجة عن بنود استثنائية، بما يمنح القرار الاستثماري أساساً أكثر وضوحاً.

سته أسهم في مقدمة المكاسب

أظهر جدول الأسهم الأكثر ارتفاعاً تصدر «مدار» بنسبة 8.52 % ليغلق عند 99.4 فلس، تلاه «عقار» بارتفاع 8.33 % إلى 94.9 فلس، ثم «منشآت» بمكاسب 7.51 % إلى 229 فلساً. وصعد «منازل» 7.06 % إلى 45.5 فلس، و«أرجان» 4.95 % إلى 106 فلوس، و«أسيكو» 3.93 % إلى 185 فلساً.

الجلسة بالأرقام

بلغت قيمة التداولات 59.63 مليون دينار، على 229.8 مليون سهم، عبر 23.71 ألف صفقة. وتوزع الأداء بين 47 سهماً مرتفعاً و72 متراجعاً و14 مستقراً. وعلى المستوى القطاعي، حققت خمسة قطاعات مكاسب مقابل انخفاض ثمانية، فيما سجل «الرئيسي 50» أقل تراجع بين المؤشرات الأربعة بنسبة 0.15 %.

خبيران اقتصاديان لـ «عالم الاقتصاد»: مع الخطوات المتسارعة التي تقوم بها الدولة

الكويت وجهة واعدة أمام رواد الأعمال والمستثمرين

1 الإقبال الكبير على السندات الكويتية يؤكد جاذبية الأدوات السيادية في الأسواق الدولية

2 تعزيز الإنتاج المحلي بوابة التحول من الاستهلاك إلى التصنيع

كتب محمد ياسين

قاعدة متينة لدعم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.

وتمنح الأصول السيادية الكبيرة الكويت هامش أمان مالياً واسعاً في مواجهة تقلبات أسعار النفط والدورات الاقتصادية، كما تعزز قدرة الدولة على تمويل احتياجاتها والاستمرار في الوفاء بخدمة الدين، وهو ما يدعم جاذبية أدوات الدين الكويتية لدى المؤسسات الاستثمارية العالمية.

في الأسواق العالمية بقيمة إجمالية بلغت 3.25 مليار دولار، وشهدت عملية الإصدار إقبالا قويا من المستثمرين الدوليين إذ تجاوز إجمالي حجم طلبات الاكتتاب 9.1 مليار دولار في ذروته بما يعادل نحو 2.8 ضعف إجمالي حجم الإصدار.

ويأتي هذا الإقبال القوي من المستثمرين الدوليين، مدفوعاً بضخامة الأصول السيادية التي تشكل أحد أبرز عناصر القوة المالية للكويت، وتوفر

يعكس طلبات المستثمرين على سندات الكويت الدولار ثقة مجتمع الاستثمار الدولي بدولة الكويت ومثانة أسسها الاقتصادية والمالية، واتباع نهج منضبط في إدارة المالية العامة والدين العام بما يضمن الحفاظ على كفاءة الوصول إلى أسواق رأس المال وصون المثانة المالية للدولة ودعم النمو الاقتصادي المستدام وتنويع الاقتصاد. وخلال هذا الأسبوع طرحت وزارة المالية سندات

وفي لقاء خاص مع «عالم الاقتصاد» قال محمد بدر الجوعان أمين السر العام للجمعية الاقتصادية، إن تثبيت التصنيف الائتماني من قبل الوكالات العالمية رغم التوترات الجيوسياسية في المنطقة، يعكس أن قوة الأصول السيادية والاحتياطيات المالية تمنح الكويت قدرة كبيرة على امتصاص الصدمات والحفاظ على مثانة مركزها الائتماني، وهو ما يفسر استمرار التصنيفات الائتمانية المرتفعة والنظرة المستقبلية المستقرة.

قوة التصنيف الائتماني بفضل مقومات جوهرية

وأكد الجوعان أن احتفاظ الكويت بتصنيفاتها الائتمانية القوية يعكس ثقة المؤسسات الدولية في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية، ويستند إلى مقومات جوهرية، في مقدمتها الأصول السيادية الكبيرة، وقوة المركز المالي الخارجي، والقدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية. وأشار إلى أنه من المهم التمييز بين قوة المركز المالي للدولة واستدامة المالية العامة على المدى الطويل. فالأصول السيادية الكبيرة تمنح الدولة مساحة لمواجهة الأزمات، لكنها لا تلغي الحاجة إلى تنويع الإيرادات، وتحسين كفاءة الإنفاق، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية، مؤكداً أنه يجب تحويل القوة المالية والثقة الدولية إلى نمو اقتصادي مستدام، وفرص استثمارية منتجة، وبيئة أعمال أكثر تنافسية.

المالية العامة تستند إلى قاعدة قوية وعن الحالة المالية في الكويت خلال الوقت الراهن، يرى الجوعان أن الوضع المالي للكويت يستند إلى قاعدة قوية تتمثل في أصولها السيادية الضخمة، التي تضعها ضمن الدول الثلاث الأولى عالمياً من حيث حجم الأصول السيادية، وهو ما يمنحها مثانة مالية وقدرة كبيرة على مواجهة التحديات الاقتصادية. داعياً إلى الاستمرار في وتيرة الإصلاح التي تقوم بها الحكومة،

استقطاب الشركات العالمية يدعم التنافسية

وعن انفتاح الكويت على استقطاب الشركات العالمية لتعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية، اعتبر الجوعان أن انفتاح الكويت على الشركات العالمية خطوة ضرورية لتعزيز تنافسية الاقتصاد، واستقطاب رؤوس الأموال والخبرات والتكنولوجيا، مبيناً أن الكويت تمتلك إرثاً استثمارياً عالمياً عريقاً؛ فقد كانت سبّاقة في تأسيس صناديق الثروة السيادية منذ عام 1953، وراكت خبرة واسعة في الاستثمار بالأسواق والشركات العالمية. وهذا الإرث يمثل ميزة استراتيجية يمكن توظيفها لتعزيز قدرتنا على جذب الاستثمارات الأجنبية.

وأوضح أن الكويت التي نجحت تاريخياً في استثمار ثرواتها حول العالم، تمتلك المقومات اللازمة لاستقطاب الاستثمارات إلى الداخل أيضاً. ويتطلب ذلك تطوير تجربة المستثمر، وتسريع الإجراءات، وتعزيز وضوح التشريعات، وتوفير فرص استثمارية حقيقية تجعل الكويت مركزاً طويل الأمد لأعمال الشركات العالمية وتوسعاتها الإقليمية.

الإقبال الكبير من المستثمرين على سندات الكويت

وفيما يخص الإقبال الكبير من المستثمرين على سندات الكويت الموقّمة بالدولار قال



العززي:

• قانون مكافحة التستر التجاري سيعيد التوازن إلى بيئة الأعمال

• التوسع في التراخيص المنزلية يفتح فرصاً جديدة أمام الكويتيين

الأولويات التي تحقق أعلى عائد اقتصادي وتنموي، مؤكداً أن تنوع مصادر الإيرادات وتقليل الاعتماد على النفط يبقى ضرورة استراتيجية.

ويرى الجوعان أن الكويت تمتلك المقومات المالية اللازمة، وبدأت بالفعل خطوات أكثر

تطوراً إيجابياً يستحق التقدير. مبيناً أنها خطوات طالبت بها الجمعية الاقتصادية الكويتية، انطلاقاً من دعم المال العام وتحسين كفاءة الإنفاق حيث يمثلان ركيزة أساسية للإصلاح المالي، وأن المطلوب ليس بالضرورة تقليص الإنفاق، بل توجيهه نحو

لمنح الدولة فرصة أكبر لإدارة مواردها بكفاءة وبناء اقتصاد أكثر استدامة. وأشاد أمين سر الجمعية الاقتصادية بجهود الحكومة خلال العامين الماضيين نحو ضبط الإنفاق العام، والحد من الهدر، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، ما يمثل

«الدوائر الاقتصادية» تعزز بيئة الأعمال

قال الخبير الاقتصادي محمد الجوعان إن قانون إنشاء الدوائر الاقتصادية، خطوة مهمة في تطوير البيئة القانونية والاستثمارية في الكويت؛ حيث أن كفاءة القضاء التجاري وسرعة الفصل في المنازعات تؤثران مباشرة في قرارات المستثمرين، وتكلفة ممارسة الأعمال، والثقة في السوق. فالمنازعات التجارية والاستثمارية قد تتضمن مسائل معقدة تتعلق بالعقود والتمويل والشركات والاستحواذات والتقييمات المالية، وهو ما يجعل التخصص القضائي عاملاً مهماً في تحسين جودة التعامل مع هذه القضايا وتعزيز اتساق الأحكام. وأوضح أن المستثمر لا يبحث فقط عن قوانين واضحة، بل عن منظومة قضائية تفهم طبيعة أعماله وتحدث لغته المهنية والمالية، بما يدعم كفاءة الفصل في النزاعات ويعزز الثقة الاستثمارية. ومع ذلك، فإن الأثر الفعلي لأي إصلاح قضائي لا يتوقف على إصدار القانون أو إنشاء الدوائر، بل يعتمد على سرعة الإجراءات، وكفاءة الكوادر، ووضوح الاختصاصات، وفاعلية تنفيذ الأحكام، مشيراً إلى أن الدوائر الاقتصادية ستشكل إضافة مهمة للتنافسية الكويت الاستثمارية، وستعزز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في البيئة القانونية للدولة.



3 الانفتاح على الشركات الأجنبية خطوة
ضرورية لاستقطاب رؤوس الأموال4 توجيه التمويل نحو الذكاء الاصطناعي والأنشطة
الرقمية يواكب تطلعات الشباب

الجوعان إن ذلك يعكس ثقة المستثمرين في قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها، إلى جانب قوة مركزها المالي وأصولها السيادية وتصنيفها الائتماني. وقد تجلّى ذلك في إصدار الكويت سندات دولية هذا العام الأولى كانت خلال الأسبوع الحالي بقيمة إجمالية بلغت 3.23 مليار دولار لأجل ثلاث سنوات، مبيّناً أن عملية الإصدار شهدت إقبالا قويا من المستثمرين الدوليين إذ تجاوز حجم طلبات الاكتتاب 9 مليارات دولار، والثانية بقيمة 6 مليارات دولار في يوليو الماضي، حيث تجاوزت طلبات الاكتتاب 18 مليار دولار، أي أكثر من ثلاثة أضعاف حجم الإصدار، ويعكس هذا الطلب جاذبية الأدوات السيادية الكويتية في الأسواق الدولية. مشدداً على أهمية تطوير أسواق الدين وتنويع أدوات التمويل.

وأضاف أن الأولوية تتمثل في توظيف هذه الثقة بصورة استراتيجية، من خلال إدارة الدين بكفاءة، وتوزيع الاستحقاقات على آجال مناسبة، وربط التمويل بأهداف مالية واضحة. فالنجاح الحقيقي لا يقاس فقط بحجم الاكتتاب، بل بكفاءة إدارة التمويل وقدرة الدولة على تحقيق الاستدامة المالية.

أثر قانون التستر التجاري
على رواد الأعمال

ويرى الجوعان أن مكافحة التستر التجاري خطوة مهمة لتنظيم السوق، وتعزيز المنافسة العادلة، وحماية أصحاب الأعمال الملتزمين بالقوانين. فالممارسات التي تخفي المستفيد الحقيقي من النشاط التجاري أو تسمح بمزاولة الأعمال خارج الأطر القانونية تخلق اختلالاً في المنافسة، وتضعف الشفافية، وتضر بالمنشآت التي تتحمل تكاليف الامتثال وتعمل وفق القواعد المنظمة للسوق.

وبين أن نجاح مكافحة التستر ينبغي أن تقاس بقدرتها على تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الثقة، وفتح المجال أمام المنافسة القائمة على الكفاءة والابتكار. ومن المهم أن يصاحب تطبيق القانون توضيح الالتزامات، وتوعية رواد الأعمال، وتيسير الوصول إلى الهياكل القانونية المناسبة، حتى لا تختلط الممارسات غير المشروعة بالممارسات التجارية الجادة، مبيّناً أن الهدف من قانون التستر التجاري بناء سوق أكثر شفافية وعدالة، يستطيع فيه المستثمر أن ينمو ويتوسع ويجذب الشركاء والتمويل.

إعادة التوازن إلى بيئة الأعمال

ويتفق معه في الرأي المهندس فارس العنزي نائب المدير العام السابق بالصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي أكد في حديث خاص لـ «عالم الاقتصاد» بأن قانون مكافحة التستر التجاري يعد خطوة مهمة وإيجابية، من مجلس الوزراء، لما يمثله من أهمية في معالجة ممارسات سلبية أضرت بالاقتصاد الوطني على مدى أكثر من خمسين عاماً، فقد كانت هناك تراخيص تجارية تؤجر من الباطن بصورة غير قانونية، ما أوجد واقعاً غابت فيه المشاركة الفعلية لبعض رواد الأعمال وأصحاب الأنشطة الحقيقيين، وأتاح لغيرهم السيطرة على أنشطة اقتصادية من دون حضور فعلي أو ممارسة حقيقية للأعمال.

ويأتي هذا القانون لوضع حد لهذه الممارسات غير القانونية، وتعزيز وجود أصحاب الأعمال الحقيقيين في السوق، بما يساهم في تصحيح الاختلالات القائمة وإعادة التوازن إلى بيئة الأعمال. كما أن

لتساهم في الاقتصاد الوطني، وفي دول الخليج، لا يزال الاعتماد الأكبر على النفط، لكن هذا الاعتماد وحده غير كاف، لذلك لا بد من إيجاد موارد اقتصادية متنوعة، وهو ما يبرز أهمية دعم المشروعات الصغيرة. وتمثل المشروعات الصغيرة مورداً مهماً لخلق فرص عمل جديدة. ففي دول الخليج، ومنها الكويت، تتركز نسبة كبيرة من العمالة الكويتية في القطاع الحكومي، بينما تبلغ نسبة العاملين في القطاع الخاص نحو 4 %، ولا تتجاوز نسبة العاملين في العمل الحر والمشروعات الصغيرة والكبيرة 2 % إلى 3 %، وبالتالي، إذا أرادت الدول خلق فرص عمل جديدة، فعليها الاهتمام بالمشروعات الصغيرة، خصوصاً أن ثلثي الوظائف في العالم موجودة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. مبيّناً أن المشروعات الصغيرة تساهم في خلق شخصية إيجابية ومبادرة، فوجود رائد الأعمال يعني وجود شخص يعمل بجد ونشاط، ويستثمر قدراته وموارده في العمل والإنتاج والتنمية البشرية، ولا شك أن وجود هذه الشخصيات الإيجابية يساهم في تطور المجتمع.

الكويت سوق واعدة

وشدد القيادي السابق في الصندوق الوطني أن الكويت سوق واعدة ولها مستقبل مميز في القطاع حيث هناك فرص كثيرة في الكويت، ومع الخطوات والجهود التي تقوم بها الدولة سيتم الاستفادة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توفير الفرص الواعدة للشركات، مبيّناً أن الكويت في حقيقة الأمر سوق استهلاكية، وما يجعلها بيئة جاذبة ومهمة هو قدرتنا على تحويلها من سوق استهلاكية إلى سوق صانعة ومنتجة، حيث أغلب المنتجات تأتي من الخارج عبر الاستيراد، لكن إذا أوجدنا سوقاً صناعية، فمن المؤكد أن ذلك سيوفر فرصاً واعدة في الكويت.

ويمكن أن تتحول كثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى فرص ضخمة

تبنى مفهوم «مكافحة التستر التجاري» يحمل دلالة مهمة، إذ لا يقتصر الأمر على رصد المخالفات، بل يمتد إلى التصدي لها واتخاذ الإجراءات القانونية بحق مرتكبيها. وتوقع أن يفتح القانون آفاقاً جديدة أمام رواد الأعمال الكويتيين، ويوفر فرصاً أوسع لأصحاب المشروعات الصغيرة، فضلاً عن تعزيز المنافسة العادلة في السوق. كما سيساهم في الحد من الممارسات التي أضعفت روح المنافسة الحقيقية، وعرقلت نمو بعض المشروعات الوطنية، بما يهيئ بيئة أكثر ملاءمة لتأسيس الأنشطة الاقتصادية وتطويرها.

وأكد العنزي أن القانون يعزز احترام التشريعات وترسيخ سيادة القانون في بيئة الأعمال، وهي مسألة بالغة الأهمية لضمان تكافؤ الفرص بين أصحاب المشروعات، فكلما كان تطبيق القانون أكثر فاعلية ووضوحاً، ازدادت الثقة في السوق، وأصبحت المنافسة قائمة على الكفاءة والقدرة على التطور، لا على ممارسات غير قانونية تخل بتوازنها. معبراً عن تفاؤله بأن يساهم هذا القانون في تهئية بيئة أعمال أكثر انفتاحاً وسهولة، وتشجيع دخول رواد أعمال جدد إلى السوق، وتعزيز المنافسة العادلة، بما ينعكس إيجاباً على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد الوطني بصورة عامة.

التنوع يبدأ بالمشروعات الصغيرة
والمتوسطة

وحول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني أشار العنزي إلى أهمية المشروعات الصغيرة في الكويت تكمن في أمور رئيسية يأتي في مقدمتها تحقيق التنوع الاقتصادي، حيث تعد أحد أهم الموارد لتحقيق مصادر بديلة عن النفط، فإقتصادات الدول تعتمد على قطاعات مختلفة، منها الصناعة والزراعة والنفط والتكنولوجيا وغيرها.

وتأتي المشروعات الصغيرة كأحد أهم السبل لتنويع مصادر الدخل هذا التنوع، إذ تبدأ المشروعات صغيرة ثم تتوسع وتنمو

اقتصادياً على المستوى الخليجي والعربي، بل والعالمي، ولدينا بالفعل العديد من قصص النجاح التي استطاعت الوصول إلى العالمية.

تجربة التراخيص المنزلية للمشاريع

وطالب العنزي بضرورة التوسع في التراخيص المنزلية، وإتاحة هذه الفرص للجميع، بحيث يستطيع الكويتي، سواء كان متقاعداً أو موظفاً أو شاباً خريجاً، الحصول على ترخيص تجاري وممارسة العمل بنفسه ومزاولة النشاط، مع إخضاعه للرقابة والتأكد من التزامه بالضوابط، مبيّناً أن الهدف هو أن نتجه بصورة أكبر نحو قطاع الأعمال والعمل الحر، بما يساهم في تطور البلد، مع وضع مزيد من الرقابة عليها وزيادة عدد الأنشطة المشمولة بها، بما يجعلها أفضل وأكثر فاعلية.

وأوضح أن أبرز الأنشطة الأكثر إقبالاً على الحصول على تراخيص منزلية تكمن في الأنشطة الخدمية، مثل الاستشارات والتصوير، إلى جانب المجالات الحرفية والهوايات والمهارات الشخصية، حيث أن الشباب الكويتي مبدع ويمتلك مواهب وقدرات متنوعة يمكن استثمارها في مشروعات واعدة، تشمل أيضاً تنظيم المعارض والمؤتمرات، وهناك فرص عديدة في هذه المجالات تستحق الاهتمام، بما يساهم في تعزيز الأنشطة الخدمية وتوسيع نطاقها.

توجيه التمويل نحو
قطاعات التكنولوجيا

وعن توجيه التمويل نحو قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا، الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني والاقتصاد الرقمي و القطاعات التي تخلق فرص عمل للكويتيين، أشار العنزي إلى أن هناك ضرورة بتوجيه جانب من التمويل نحو القطاعات والأنشطة الحديثة، لا سيما المجالات التكنولوجية وتقنية المعلومات والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، إضافة إلى الاقتصاد الرقمي، فهذه القطاعات تمثل فرصاً واعدة للمستقبل، ومن المهم التوجه إليها بقوة والاستثمار في تنميتها.

وأضاف أن هناك توجهات متسارعة خلال الفترة الحالية في عدد من دول الخليج نحو الاستثمار في هذه المجالات، خصوصاً القطاع الرياضي الذي أصبح جزءاً أساسياً من منظومة الاستثمار والاقتصاد. لذلك، فإن المرحلة المقبلة تتطلب مزيداً من المرونة وتسهيل الإجراءات، بما يشجع الشباب الكويتي على دخول هذه الأنشطة والاستثمار فيها، ويساهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز التنوع الاقتصادي.

خريطة طريق لنجاح
واستدامة المشاريع

العنزي وضع خريطة طريق لأبرز مقومات نجاح واستدامة أي مشروع صغير أو متوسط، والعوامل التي ينبغي على أصحاب المشاريع التركيز عليها لضمان نمو المشروع واستمراره حيث تتمثل أبرز عناصر نجاح أي مشروع صغير في مجموعة من الركائز الأساسية، أولها فكرة المشروع،

التي ينبغي أن تكون واضحة ومبتكرة وتلبي حاجة فعلية في السوق، أو أن تقوم على فكرة تقليدية مع تقديم إضافة نوعية تميزها عن المنافسين.

ويأتي فريق العمل في مقدمة عوامل النجاح، إذ يتطلب المشروع وجود فريق متخصص ومتنوع الخبرات والمهارات، قادر على إدارة الفكرة وتطويرها وتحويلها إلى مشروع ناجح، كما تُعد الخطة التسويقية الاحترافية والمتميزة عنصراً أساسياً، نظراً إلى دورها في تحديد السوق المستهدف، واختيار الموقع المناسب، ووضع استراتيجية تسعير ملائمة، واستقطاب العملاء والمحافظة عليهم، إلى جانب اختيار الموقع الفعلي أو الافتراضي وتطبيقاته، والاهتمام بالتغليف والتعبئة بما يعزز جاذبية المنتج أو الخدمة. أما الركيزة الرابعة، فتتمثل في شخصية صاحب المشروع ومهاراته، إذ ينبغي أن يتحلّى بالصبر والمرونة، والقدرة على التخطيط والإدارة والإشراف، وأن يمتلك المثابرة وطول النفس، إلى جانب الاستعداد المستمر للتطور والتعلم واكتساب مهارات وخبرات جديدة.

الكويت توفر بيئة واعدة لدخول
الشباب عالم الأعمال

واختتم المهندس فارس العنزي نائب المدير العام السابق بالصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حديثه بإبان نظرة الشباب إلى الوظيفة الحكومية تغيرت، فلم تعد الخيار الوحيد الذي يتطلعون إليه، بل أصبح بعضهم ينظر إليها باعتبارها خياراً محدود الفرص، ما دفعهم إلى البحث عن بدائل تحقق لهم الاستقلالية وتفتح أمامهم آفاقاً أوسع للمستقبل.

وفي ظل هذه التحولات، بات العمل الحر والمشروعات الخاصة خياراً جذاباً، يمنح الشباب فرصة امتلاك مشاريعهم وإدارتها بأنفسهم، مع تحمّل مسؤولية تطويرها وتحقيق النجاح فيها.

وتوفر الكويت بيئة واعدة لدخول عالم الأعمال، في ظل ما تقدمه من دعم للعمالة وتسهيلات متنوعة تشجع الشباب على خوض تجربة العمل الحر، إلى جانب الفرص المتاحة والقوانين والتشريعات الجديدة التي أسهمت في تبسيط الإجراءات وتسريع إصدار التراخيص، مقارنة بما كان عليه الوضع في السابق. وتساعد هذه العوامل على تهئية الظروف المناسبة أمام الشباب للانتقال من البحث عن الوظيفة إلى تأسيس مشروعاتهم الخاصة، وتحويل أفكارهم إلى أنشطة اقتصادية منتجة.

وأكد أن النجاح في هذا المجال مرتبطاً بقدرة الشباب على تطوير مهاراتهم باستمرار، والاستثمار في بناء شخصياتهم وخبراتهم، فضلاً عن التحلي بالإيجابية. كما تمثل المبادرة المستمرة والجراة في اتخاذ الخطوات العملية ركيزتين أساسيتين للانطلاق، فصناعة المستقبل لا تقوم على انتظار الفرص فحسب، بل على السعي إلى اكتشافها واستثمارها وتحويلها إلى مشروعات ناجحة ومستدامة.

مساهمة المشاريع الصغيرة
والمتوسطة في الاقتصاد

وتقوم الدولة بخطوات متسارعة لدعم المشروعات الصغيرة، ويؤكد فارس العنزي نائب المدير العام السابق بالصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أنه لزيادة نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي التي تبلغ 3 % فقط يجب مواجهة ارتفاع التكاليف وبخاصة الإيجارات، ومن الممكن توفير أراضي بأسعار رمزية أو بأسعار ممكن يتطلبها المشروع الصغير، إضافة إلى تقديم حوافز ضريبية أو مالية للقطاعات خاصة الواعدة والتي لها مستقبل واعد، فضلاً عن تشجيع رواد الأعمال على استعمال التقنيات الحديثة في إدارة أعمالهم.

في الوقت الذي تسعى فيه الكويت إلى تنويع اقتصادها بعيداً عن الاعتماد على النفط، تبرز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزة مهمة في دعم النمو وخلق فرص عمل محلية.

وفي هذا الإطار أطلقت الكويت عدة مبادرات متكاملة لتعزيز هذا القطاع، مثل الصندوق الوطني لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الذي يعد الركيزة الأساسية في الدعم، ويوفر فرص للحصول على التمويل بهدف توفير فرص عمل والقضاء على البطالة ورغبة في تمكين الشباب والقطاع الخاص من المشاركة في تحقيق النمو الاقتصادي.

نواف السعود يدعو الشركاء الدوليين لتقاسم مسؤولية حماية الملاحة وتأمين إمدادات الطاقة

صادرات النفط الكويتي تستعيد مستويات ما قبل الحرب

1 الإنتاج يتجاوز مليوني برميل يومياً.. والعودة إلى 2.7 مليون ترتبط بتأمين السفن

2 نقص الناقلات يعطل طاقة تكريرية تبلغ 600 ألف برميل يومياً

أسواق الخام لا تزال تتمتع بتوافر نسبي للإمدادات، مع استخدام السعودية والإمارات خطوط الأنابيب لتجاوز مضيق هرمز إلى حد كبير. وفي المقابل، تواجه أسواق المنتجات النفطية اختناقات حادة في النقل والإمداد، ما يفسر استمرار الضغوط على بعض أنواع الوقود رغم التوافر النسبي للخام. وأكد أن إنشاء خطوط أنابيب إضافية أو زيادة قدرات التخزين لا يمثل بديلاً عن حرية الملاحة عبر المضيق، نظراً إلى دوره في نقل النفط الخام والمشتقات والغاز الطبيعي المسال والأسمدة. وتوضح هذه الرؤية أن الحلول اللوجستية المساندة تستطيع تخفيف جانب من الاضطرابات، بينما يظل انتظام المرور البحري ضرورياً لخدمة مختلف السلع والشحنات التي تعتمد على هذا الممر الاستراتيجي.

تراجع هامش المخزونات

وحذر السعود من تراجع الدور الذي تؤديه المخزونات النفطية العالمية في امتصاص صدمات الإمدادات، موضحاً أن السحب منها وقر في السابق هامشاً احتياطياً لمواجهة الاضطرابات، لكنه استنفد إلى حد كبير. وأشار إلى صعوبة إعادة بناء هذه المخزونات ما لم تستأنف التدفقات النفطية بحرية عبر مضيق هرمز، بما يسمح بتلبية الاستهلاك وتوفير كميات إضافية للتخزين. وعلى المدى الطويل، توقع ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة بنحو 50% بحلول عام 2050، بما يستدعي توفير كميات إضافية من النفط، مؤكداً أن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج لا يمكن تعويضها.

وشدد على استمرار التعاون مع الشركاء الدوليين، مع بقاء أمن الملاحة ضرورة لاستقرار الأسواق وضمان تدفق الإمدادات.

مساران لتعزيز الصادرات

طرح السعود مسارين لمساهمة العملاء والشركاء الدوليين في دعم تدفقات الطاقة: توفير ناقلات إضافية لتحميل الشحنات الكويتية ومساندة أسطول المؤسسة، وتعزيز حماية السفن العابرة لمضيق هرمز. وتستهدف هذه المساهمات تسهيل وصول المنتجات النفطية إلى المشترين، وتهيئة الظروف اللازمة لزيادة التشغيل، مع توزيع مسؤولية تأمين الإمدادات بين الأطراف المنتجة والمستهلكة.

تحويل احتياجات المشترين إلى تدفقات تصل إلى الأسواق. كما يتيح تعاون العملاء في توفير الناقلات توزيع الأعباء التشغيلية، ويساعد على تقليص الفجوة بين الكميات المطلوبة والكميات الممكن تسليمها، خصوصاً مع اشتداد المنافسة على السفن المستعدة للعمل في المناطق المتأثرة بالأزمة.

توقف جزء من التكرير

وكشف السعود أن الكويت أوقفت تشغيل طاقة تكريرية تبلغ نحو 600 ألف برميل يومياً، بسبب نقص الناقلات المستعدة لعبور مضيق هرمز، موضحاً حجم تأثير قيود النقل على تشغيل المصافي. وتبلغ الطاقة التكريرية للكويت 1.415 مليون برميل يومياً، موزعة على مصافيها الثلاث، فيما تمثل البلاد مورداً رئيسياً للديزل ووقود الطائرات إلى الأسواق الأوروبية، خصوصاً بعد فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على روسيا. وأشار إلى أن الطاقة المتوقفة محلياً تأتي ضمن نحو 6 ملايين برميل يومياً من الطاقات التكريرية المعطلة في منطقة الخليج نتيجة الحرب، وهو ما يسهم في ارتفاع هوامش التكرير، لا سيما للمنتجات المقطرة مثل الديزل. ويعني ذلك أن تداعيات الأزمة تمتد إلى توافر المنتجات النهائية التي تستخدمها قطاعات النقل والطيران والأنشطة الاقتصادية، بما يجعل استعادة تشغيل المصافي وتيسير شحن إنتاجها عاملاً مؤثراً في توافر الوقود لتخفيف الضغوط.

تفاوت بين أسواق الإمداد

وفرق السعود بين أوضاع النفط الخام والمنتجات المكررة، موضحاً أن



نواف السعود الصباح

وشدد على ضرورة تكثيف مساهمة الأطراف المستفيدة من هذه الإمدادات في تأمين استمرارها، موضحاً أنه لا يمكن تحميل المنتج وحده كامل المخاطر المرتبطة بالإنتاج والتصدير في ظل الظروف الراهنة. وبيّن أن التعاون المطلوب يمكن أن يأخذ صوراً عملية، تشمل توفير السفن اللازمة لنقل الشحنات، أو المساهمة في حماية الملاحة عبر المضيق، بما يدعم قدرة المنتجين على الوصول إلى العملاء.

وتعكس هذه الدعوة ارتباط أمن الطاقة بمسؤولية تتوزع بين المنتجين والمشتريين والشركاء الدوليين، خصوصاً عندما تصبح مخاطر المرور البحري عاملاً مؤثراً في توافر الوقود واستقرار أسعاره.

ناقلات إضافية لدعم الشحن

وأوضح السعود أن بإمكان العملاء توفير ناقلات من فئة «LR» لنقل شحناتهم من الكويت، بما يساند أسطول المؤسسة ويخفف القيود التي تواجه حركة تصدير المنتجات النفطية.

وأشار إلى تلقي طلبات من إحدى الدول الأوروبية للحصول على كميات إضافية من الديزل، في وقت تتطلب فيه الاستجابة لهذه الاحتياجات توفير وسائل الشحن المناسبة وضمان وصولها إلى المنطقة ومغادرتها بأمان. وتكشف هذه المعادلة أن وجود الطلب على المنتجات لا يكفي وحده لزيادة المبيعات الفعلية، إذ تظل القدرة على نقل الشحنات عنصراً حاسماً في

المشتقات النفطية أكثر صعوبة في الظروف الحالية، مؤكداً الحاجة إلى تعزيز تشغيل الطاقات التكريرية وتوفير وسائل نقل المنتجات إلى الخارج، حتى تتمكن الكويت من الوفاء بالتزاماتها في هذا الجانب.

وأوضح أن انعكاسات هذه التحديات تظهر في أسعار الديزل ووقود الطائرات عالمياً، في ضوء أهمية المصافي الكويتية في إنتاج هذين الوقودين وإمداد الأسواق بهما.

وأضاف أن المرحلة المقبلة تتطلب وصول مزيد من ناقلات المنتجات النفطية إلى الخليج لتحميل الشحنات من الكويت، بما يتيح زيادة الصادرات وتحسين انسياب الإمدادات نحو الأسواق المستهلكة.

وتبرز هنا خصوصية نشاط التكرير، الذي يعتمد على ترابط مراحل الإنتاج والتخزين والشحن. فاستمرار المصافي في التشغيل يحتاج إلى خروج المنتجات بوتيرة مناسبة، بينما يؤدي تعثر النقل إلى الضغط على المنظومة التشغيلية، حتى مع توافر النفط الخام والقدرات الفنية اللازمة لمعالجته.

مسؤولية مشتركة لتأمين التجارة

وفي السياق ذاته، دعا السعود، خلال مشاركته في منتدى داو جونز للطاقة في نيويورك، الشركاء الدوليين إلى تحمل مسؤوليات أكبر في حماية تدفقات الطاقة والتجارة عبر الشرق الأوسط، مؤكداً أن الكويت تتحمل مخاطر يومية لضمان توافر الإمدادات التي يحتاجها الاقتصاد العالمي.

وتضع هذه التصريحات أمن النقل البحري في صدارة متطلبات التعافي الكامل للقطاع، إذ إن امتلاك القدرة على الإنتاج يحتاج إلى مسارات شحن قادرة على استيعاب الكميات الإضافية وإيصالها إلى العملاء. ومن ثم، ترتبط استدامة زيادة التشغيل بانتظام حركة السفن وتوافر الناقلات اللازمة لتحميل الشحنات.

الوفاء بالتزامات الخام

وفي ما يتعلق بعلاقة المؤسسة بعملائها، شدد السعود على أن الكويت تفي بالتزاماتها الخاصة بالنفط الخام، بعدما عادت صادراتها إلى مستويات مماثلة لما كانت عليه قبل اندلاع الحرب. وأشار إلى أن المؤسسة تصدر حالياً، بصورة أساسية، الكميات نفسها التي كانت تصدرها قبل الأزمة، بما يتيح تلبية التزاماتها تجاه المشترين، رغم استمرار التحديات المحيطة بحركة الملاحة في المنطقة.

وتكتسب استعادة الصادرات أهميتها من الحفاظ على انتظام العلاقة بين المورد وعملائه، خصوصاً في الفترات التي تواجه فيها الأسواق اضطرابات في الشحن والتسليم. كما تمنح المحافظة على تدفقات الخام العملاء قدرة أكبر على ترتيب احتياجاتهم التشغيلية، وتحد من الضغوط المرتبطة بالبحث عن شحنات بديلة أو تعديل برامج الإمداد.

غير أن تحسن صادرات الخام لا يعني انتهاء الصعوبات في جميع أنشطة القطاع، إذ لا تزال المنتجات النفطية تواجه تحديات أكبر، ترتبط بتوافر الناقلات وقدرتها على الوصول إلى موانئ التحميل.

المنتجات تواجه صعوبة أكبر

ولفت السعود إلى أن تصدير

مؤشرات القطاع في الأزمة

- أكثر من مليوني برميل يومياً: إنتاج النفط الكويتي حالياً.
- 2.7 مليون برميل يومياً: مستوى الإنتاج السابق الذي تسعى الكويت لاستعادته.
- 600 ألف برميل يومياً: طاقة تكريرية أوقف تشغيلها بسبب نقص الناقلات.
- 1.415 مليون برميل يومياً: إجمالي الطاقة التكريرية للمصافي الكويتية الثلاث.
- نحو 6 ملايين برميل يومياً: طاقات تكريرية معطلة في الخليج نتيجة الحرب.



دمج 4 آلاف برج بالكويت وقطر ضمن شراكة مناصفة

«زين» و«Ooredoo» تنجزان الإغلاق الأول لمنصتهما الإقليمية

1 الخرافي: خطوة مفصلية لتطوير البنية التحتية الرقمية وخفض البصمة الكربونية

2 فخره: نمضي بتنفيذ خططنا الاستراتيجية لبناء محفظة رائدة



أعلنت كل من شركة الاتصالات المتنقلة «مجموعة زين» و Ooredoo عن إتمام الإغلاق الأول للصفقة التي تمهد لإطلاق منصة الأبراج الإقليمية المشتركة بينهما. وأوضحت الشركتان في بيان صحافي أن هذا الإغلاق يجمع أصول الأبراج التابعة لكل من زين الكويت (ITK) و Ooredoo قطر (الأبراج) ضمن منصة إقليمية موحدة للأبراج مملوكة مناصفة بين المجموعتين (بصفة 50% لكل منهما)، تشمل هذه الأصول نحو 4,000 برج اتصالات.

وكشف البيان أنه من المتوقع أن تساهم الصفقة في خلق قيمة مضافة كبيرة من خلال زيادة وفورات الحجم، وتحسين كفاءة رأس المال، واعتماد نموذج تشغيلي مخصص يستند إلى البنية التحتية غير النشطة، ومع توسع نطاق أعمالها، ستدعم منصة الأبراج تقديم خدمات «البنية التحتية كخدمة»، ما يتيح لمشغلي الاتصالات الوصول إلى البنية التحتية بكفاءة رأسمالية أعلى، وتوفير الدعم لمسيرة التطور المستمر للبنية التحتية الرقمية في أسواق المنطقة.

الجدير بالذكر أنه من المرتقب أن يتم دمج محافظ أبراج إضافية تدريجياً ضمن المنصة، وذلك وفقاً

بالبنية التحتية النشطة الخاصة بهما، بما يشمل المعدات التقنية، والبرمجيات، وحقوق الملكية الفكرية اللازمة لتشغيل شبكات الاتصالات التابعة لكل منهما وإدارتها.

البلدية في دولة قطر على دعمهما ومساهمتهما في توفير بيئة تنظيمية محفزة طوال عملية الاعتماد والموافقات.»

مختلف قطاعات البنية التحتية الرقمية المحددة في استراتيجيتنا، في إطار مواصلتنا لبناء محفظة إقليمية رائدة.»

إقليمية للأبراج صُممت لخلق قيمة مضافة كبيرة، مع وجود مسار واضح للتوسع من خلال مساهمات إضافية من أسواق أخرى.»

عبر مشاركته في معرض «وظيفتي 2026»

بيت التمويل الكويتي يعزز ريادته في استقطاب الكفاءات الوطنية

استعرض الفرص المهنية والمسارات الوظيفية الواعدة أمام الشباب الكويتي

الوظيفية والمهنية المتاحة في مختلف القطاعات.

وتنسجم أهداف معرض «وظيفتي 2026» مع استراتيجية بيت التمويل الكويتي الرامية إلى تعزيز ثقافة العمل في القطاع الخاص، وترسيخ ثقافة الشباب بأهمية دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، بما يتوافق مع الرؤية التنموية للدولة ومتطلبات المرحلة المقبلة.

وساهم المعرض، بالتعاون مع الهيئة العامة للقوى العاملة، بتحفيز الشباب الكويتي على استكشاف الفرص المهنية المتاحة في القطاع الخاص، من خلال تسليط الضوء على مزاياه وفرص التطور الوظيفي التي يوفرها، وتصحيح المفاهيم المرتبطة بالاستقرار الوظيفي، بما يساهم في تعزيز مشاركة الكوادر الوطنية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وشهد المعرض مشاركة أكثر من 120 شركة تمثل 14 قطاعاً حيوياً، وتضمن برنامجاً متكاملاً من اللقاءات المهنية والمقابلات الوظيفية المباشرة وورش العمل التطويرية، التي تهدف إلى تأهيل الشباب الكويتي وإكسابه المهارات العملية والسلوكية اللازمة لتحقيق النجاح والتميز في بيئة العمل الحديثة.



وزير الدولة لشؤون الشباب والرياضة الدكتور طارق الجلاهية في جناح بيت التمويل مع رئيس الموارد البشرية بالتكليف للمجموعة أحمد الحماد وفريق البنك

مع مؤهلاتهم وطموحاتهم الوظيفية في القطاع المصرفي.

وجمع المعرض نخبة من المؤسسات والشركات الرائدة في دولة الكويت بهدف تمكين الشباب، ودعم تطوّرهم المهني، وتسليط الضوء على الفرص

بقدمها البنك لإعداد وتأهيل الكفاءات الوطنية.

كما قدم الفريق الإرشاد والتوجيه للمتقدمين حول آليات التوظيف وشروط التقديم، بما يساعدهم على استكشاف الفرص المهنية التي تتناسب

المباشر مع الباحثين عن عمل والخريجين، والإجابة على استفساراتهم المتعلقة بالفرص الوظيفية والمسارات المهنية المتاحة في البنك، إلى جانب التعريف ببيئة العمل والمزايا وبرامج التدريب والتطوير التي يوفرها التي

استمراراً لريادته في استقطاب وتطوير الكفاءات الوطنية وتمكين الشباب الكويتي، شارك بيت التمويل الكويتي في معرض «وظيفتي 2026» بنسخته الخامسة، الذي أقيم في الأرينا - Grand Hyatt Kuwait، برعاية وحضور وزير الدولة لشؤون الشباب والرياضة الدكتور طارق الجلاهية. وتأتي مشاركة بيت التمويل الكويتي تأكيداً لدوره الريادي في دعم الشباب الكويتي وفتح آفاق أوسع أمامهم للتعرف على الفرص والمسارات المهنية المتاحة في القطاع المصرفي وسوق العمل، إلى جانب استقطاب الخريجين وأصحاب الخبرات والكفاءات المتميزة، بما ينسجم مع استراتيجيته في الاستثمار بالعنصر البشري الوطني. وتكتسب مشاركة بيت التمويل الكويتي أهمية خاصة في ظل نجاحه في تحقيق نسبة تكويت مرتفعة بلغت 83% من إجمالي العاملين، بما يعكس التزامه الراسخ بتوفير بيئة عمل جاذبة ومحفزة للكفاءات الوطنية وتطوير قدراتها المهنية والقيادية.

وتواجد فريق متخصص من إدارة الموارد البشرية في بيت التمويل الكويتي طوال أيام المعرض للتواصل

من بين أكثر من 1,200 مشروع مشارك من 91 دولة حول العالم

«Bankee» ضمن أفضل 40 مشروعاً عالمياً في جائزة سيول للتصميم 2026

1 إنجاز عالمي يعكس نجاح رؤية بنك الكويت الوطني في الاستثمار بالتعليم والثقافة المالية

2

تقدير دولي مرموق يتوج أربعة أعوام من العمل والتعاون مع «التربية» و«نزاهة» و«كرييف كونفيدنيس»



سمية الجاسم تتسلم الجائزة



يعزز حضوره على الساحة الدولية باعتباره نموذجاً تعليمياً مبتكراً يجمع بين التعلم التفاعلي وتنمية الوعي المالي وترسيخ القيم الإيجابية لدى الناشئة، كما يعكس نجاح الشراكة بين القطاع الخاص والجهات الحكومية في تقديم مبادرات نوعية تحقق أثراً مجتمعياً مستداماً وتحظى بالتقدير على المستوى العالمي.

ويمثل اختيار «Bankee» ضمن أفضل 40 مشروعاً عالمياً تأكيداً على نجاح رؤية بنك الكويت الوطني في الاستثمار بالتعليم والثقافة المالية، ودعمه للمبادرات التي تسهم في إعداد أجيال أكثر وعياً وقدرة على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية والمالية المستقبلية، بما ينسجم مع التزامه المستمر بإحداث أثر إيجابي ومستدام في المجتمع.

ويواصل بنك الكويت الوطني ترسيخ موقعه الريادي كأكبر مساهم في مجال المسؤولية الاجتماعية بالكويت، عبر إطلاق مبادرات متنوعة ومبتكرة ومستدامة تستهدف مختلف شرائح المجتمع، مع تركيز خاص على دعم قطاع التعليم وتنمية قدرات الشباب، إيماناً منه بأن الاستثمار في التعليم وتنمية قدرات الشباب يمثل الركيزة الأساسية لبناء مستقبل الكويت.

كما يركز البرنامج على غرس القيم الأساسية لدى الطلبة، بما في ذلك الأمانة والنزاهة والتنمية الشخصية وتحمل المسؤولية والتعاون والعمل الجماعي، بما يسهم في إعداد جيل من الشباب الكويتي يمتلك المهارات والمعرفة المالية اللازمة لتحقيق الاستقرار والاستقلال المالي والمساهمة في دعم التنمية المستدامة والرفاه الاقتصادي للأفراد والمجتمع.

ويستند هذا التقدير الدولي إلى أثر ملموس حققه البرنامج على أرض الواقع، حيث نجح خلال العام الدراسي 2025-2026 في الوصول إلى أكثر من 50 ألف متعلم ومتعلمة في 104 مدارس بمختلف مناطق الكويت، بمشاركة فاعلة من أكثر من 12 ألف معلم ومعلمة، واستثمار تجاوز مليون دينار.

وتعكس هذه الأرقام اتساع نطاق البرنامج وقدرته على إحداث تأثير مستدام داخل البيئة التعليمية من خلال تمكين الكوادر التعليمية وتزويد الطلبة بالمعارف والمهارات المالية الأساسية بأساليب حديثة وتفاعلية تسهم في تعزيز الوعي المالي وترسيخ الممارسات المالية السليمة منذ سن مبكرة. ويشكل هذا الإنجاز محطة مهمة في مسيرة برنامج «Bankee»، إذ

الفصل الدراسي»، وهو نموذج يحاكي النظام الاقتصادي الواقعي من خلال تحويل المدرسة إلى بيئة تعليمية مصغرة تمكن الطلبة من ممارسة مفاهيم مالية واقتصادية بشكل عملي. كما أطلق «Bankee» منصته وموقعه الإلكتروني باللغتين العربية والإنجليزية، ضمن نهج رقمي مبتكر يتيح للطلبة والمعلمين إجراء مختلف المعاملات المالية باستخدام عملة «Bankoz» الافتراضية، بما يعزز فهمهم لقيمة العمل والمال وأهمية اتخاذ القرارات المالية المدروسة.



تعليمية مبتكرة عززت الثقافة المالية والمهارات الحياتية لدى المتعلمين. ويعد «Bankee» البرنامج الأول من نوعه في الكويت الذي يقدمه بنك الكويت الوطني للمجتمع بالتعاون مع وزارة التربية والهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» وشركة كرييف كونفيدنيس، بهدف تعزيز الثقافة والشمول المالي لدى المتعلمين من خلال تعريفهم بالمفاهيم والممارسات الاقتصادية الأساسية، مثل الكسب والصرف والتوفير والالتزامات المالية. ويعمل البرنامج وفق نظام «اقتصاد

المشاريع المشاركة وفق مجموعة من المعايير الرئيسية شملت القدرة على معالجة تحديات الحياة اليومية، وابتكار الحلول المستدامة، وحجم التأثير المجتمعي، وإمكانية التوسع والتطبيق على نطاق عالمي. وتتولى شركة كرييف كونفيدنيس تصميم وتطوير وتنفيذ وتطبيق برنامج «Bankee»، وتسلمت الرئيس التنفيذي للشركة سمية الجاسم، الجائزة نيابة عن البرنامج خلال حفل توزيع الجوائز الذي أقيم في العاصمة الكورية سيول، تقديراً لنجاحه في تقديم تجربة

حقق برنامج «Bankee» إنجازاً دولياً بارزاً باختياره ضمن أفضل 40 مشروعاً عالمياً في جائزة سيول Seoul للتصميم 2026 في كوريا الجنوبية، وذلك من بين أكثر من 1,200 مشروع مشارك من 91 دولة حول العالم. ويعد هذا التقدير الدولي المرموق تتويجاً لمسيرة أربعة أعوام من العمل والتطوير المستمر، كما يؤكد نجاح برنامج «Bankee» في تقديم نموذج تعليمي مبتكر حظي باعتراف دولي بعد أن أثبت أثره الملموس في البيئة التعليمية الكويتية، وتمكن من التميز بين نخبة من المبادرات والمشاريع التنموية والتعليمية حول العالم.

وتُعد جائزة سيول للتصميم من أبرز الجوائز العالمية التي تحتفي بالمشاريع المنفذة التي تقدم حلولاً مبتكرة لتحديات الحياة اليومية وتسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستدامة، حيث جاءت دورة هذا العام تحت شعار «التصميم من أجل حياة مستدامة: تصاميم تهدف إلى تحقيق الانسجام بين الإنسان والمجتمع والبيئة».

وجاء اختيار البرنامج ضمن أفضل 40 مشروعاً عالمياً بعد عملية تقييم دقيقة أجرتها لجنة تحكيم دولية ضمت نخبة من قادة وخبراء التصميم والابتكار حول العالم، حيث تم تقييم

ضمن فعاليات حملة «يا زين تراثنا»

«التجاري» يُعرف طالبات مدرسة صفية بنت ثابت الابتدائية بالتراث الكويتي

القديم وبالألعاب الشعبية القديمة بأسلوب تفاعلي وممتع، يتيح لهن التعرف على جوانب من حياة الآباء والأجداد، مؤكدة أن إحياء هذه الممارسات التراثية يسهم في إبقاء الموروث الشعبي حاضراً في ذاكرة الأجيال الجديدة.

وفي ختام الزيارة، قدّم فريق قطاع التواصل المؤسسي في البنك هدايا تذكارية للطالبات، ومن جانب إدارة مدرسة صفية بنت ثابت الابتدائية للبنات أعربت عن تقديرها للبنك التجاري الكويتي على هذه المبادرة المتميزة، مشيدة بدوره في إحياء التراث الكويتي وتعريف الأجيال الجديدة بموروث الآباء والأجداد، ومؤكدة أهمية هذه الفعاليات في ترسيخ الهوية الوطنية وتعزيز قيم الانتماء والاعتزاز بتاريخ الكويت لدى الطالبات



إلى أهمية غرس الاعتزاز بتاريخ الكويت وعاداتها وتقاليدها في نفوس الأطفال منذ الصغر. وأضافت أمانى الورع أن زيارة المدارس تمثل فرصة مميزة للتواصل المباشر مع الطالبات وتعريفهن بالتراث الكويتي

نائب مدير عام قطاع التواصل المؤسسي في البنك التجاري الكويتي، أن حملة «يا زين تراثنا» تجسد اهتمام البنك بالحفاظ على التراث الكويتي وتعريف الأجيال الناشئة بالموروث الشعبي الذي يمثل جزءاً أصيلاً من الهوية الوطنية، مشيرة

وتضمنت الفعاليات لعبة «الحيلة»، إلى جانب مجموعة من الألعاب التراثية التي عكست بساطة الحياة قديماً، وما تميزت به من روح المشاركة والتعاون والتفاعل الاجتماعي. وبهذه المناسبة، أكدت أمانى الورع،

في إطار حرصه على تعزيز الهوية الوطنية وترسيخ الموروث الشعبي الكويتي لدى الأجيال الناشئة، نظم البنك التجاري الكويتي زيارة إلى مدرسة صفية بنت ثابت الابتدائية للبنات، وذلك ضمن فعاليات حملته التراثية «يا زين تراثنا»، التي تهدف إلى إحياء التراث الكويتي الأصيل وتعريف الطلبة والطالبات بالعادات والتقاليد والألعاب الشعبية التي شكلت جزءاً من حياة الآباء والأجداد.

وشهدت الزيارة تنظيم مجموعة من الأنشطة والألعاب التراثية التفاعلية التي أتاحت للطالبات فرصة التعرف على ملامح الحياة الكويتية قديماً، واستحضار أجواء الطفولة في الماضي، في تجربة جمعت بين التعلم والترفيه وعززت التواصل مع الموروث الشعبي الكويتي.

259

سهماً تتراجع والقياديات المصرفية تعمّق خسائر البورصة

«تاسي» يفقد 247 نقطة.. والأسواق تترقب التعافي



السلع الرأسمالية تتصدر
الخسائر بانخفاض 5.73 %
وسط ضغوط واسعة



الصناعات الكهربائية
تهبط 10 % والاتحاد
يخالف الاتجاه صعوداً

تلاه «الصناعات الكهربائية» بنحو 12.19 مليون سهم، رغم تسجيل السهمين خسائر حادة. ويشير هذا التفاوت بين أحجام التداول واتجاه الأسعار إلى أن النشاط المرتفع لا يعني بالضرورة قوة الطلب، إذ يمكن أن تتزامن التداولات الكثيفة مع ضغوط بيع تؤدي إلى انخفاض الأسهم. كما أن تركّز السيولة في شركات محددة يعكس اختلاف توجهات المستثمرين بين الأسهم القيادية والأصغر حجماً، في ظل اتساع عمليات إعادة توزيع المراكز الاستثمارية.

قيعان تاريخية

زادت المستويات السعرية المتدنية التي سجلتها عدة شركات من أهمية التراجع، بعدما هبط سهم «مجموعة تداول» بنسبة 2.57 % إلى 106 ريالاً، مسجلاً قاعاً تاريخياً جديداً وأدنى مستوى خلال 52 أسبوعاً. كما سجلت أسهم «أملاك» عند 7.79 ريالاً، و«سهل» عند 11.46 ريالاً، و«تكوين» عند 3.59 ريالاً، و«نسيج» عند 9.84 ريالاً، مستويات تاريخية متدنية جديدة خلال التعاملات. وتكتسب هذه التطورات دلالة مهمة، لأن تسجيل قيعان تاريخية يعني انتقال بعض الأسهم إلى مستويات سعرية لم تشهدا سابقاً، ما قد يزيد حذر المستثمرين بشأن توقيت بناء مراكز جديدة. لكن انخفاض الأسعار إلى مستويات قياسية لا يكفي وحده للحكم على جاذبية الأسهم، إذ تظل نتائج الأعمال والملاءة المالية والتوقعات التشغيلية عوامل أساسية في تقييم فرص التعافي.

قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً، بعدما هبط بنسبة 10 % ليصل إلى 10.35 ريالاً، في واحدة من أبرز الخسائر الفردية خلال الجلسة. وتلاه سهم «صالح الراشد» بانخفاض 9.98 %، ثم «الفخارية» بخسائر بلغت 9.77 %، فيما تراجع سهم «حديد وطني» بنسبة 9.35 %. وتعكس هذه الانخفاضات الحادة قوة الضغوط البيعية على بعض الشركات، خصوصاً مع اقتراب نسب التراجع من مستويات مرتفعة خلال جلسة واحدة. وفي المقابل، تصدر سهم «الاتحاد» إلى 6.16 ريالاً، مخالفاً الاتجاه العام للسوق.

كما ارتفع سهم «العربية» بنسبة 3.94 %، وصعد «كيان السعودية» بنسبة 2.27 % وسط تداولات بلغت 10.42 ملايين سهم، فيما سجل «الكثيري» مكاسب محدودة بلغت 0.93 %. ويكشف هذا التباين عن استمرار وجود طلب انتقائي على عدد محدود من الأسهم، رغم غلبة الاتجاه السلبي بصورة شبه كاملة.

تركيز السيولة

أظهرت بيانات التداول نشاطاً ملحوظاً على بعض الأسهم التي تعرضت لخسائر قوية، ما يشير إلى ارتفاع وتيرة تبادل الملكيات بالتزامن مع انخفاض الأسعار. وتصدر سهم «الكثيري» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الحجم، بنحو 19.33 مليون سهم، رغم محدودة مكاسبه السعرية. وجاء سهم «حديد وطني» ثانياً بتداولات بلغت 12.95 مليون سهم،

بما يعادل نحو 25.4 % من إجمالي سيولة السوق. وتبرز أهمية هذه الخسائر بالنظر إلى الوزن المؤثر للأسهم المصرفية في حركة المؤشر، إذ يمكن لتراجع عدد من البنوك الكبرى أن يزيد حدة انخفاض السوق حتى عندما تكون خسائر بعض القطاعات الأخرى أكبر نسبياً. وتصدر سهم «الراجحي» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث القيمة، بتداولات بلغت 344.58 مليون ريال، رغم تراجع بنسبة 0.58 %. وجاء سهم «البنك الأهلي السعودي» ثانياً بسيولة بلغت 196.43 مليون ريال، لكنه سجل انخفاضاً حاداً بنسبة 4.77 %، ليصل إلى أدنى مستوياته خلال 52 أسبوعاً.

كما سجل سهم «بنك البلاد» و«مصرف الجزيرة» أدنى مستوياتهما خلال عام، في مؤشر على امتداد الضغوط إلى عدد من المؤسسات المصرفية، بما يعزز أهمية متابعة أداء القطاع خلال الجلسات المقبلة.

هبوط الأسهم

تصدر سهم «الصناعات الكهربائية»

قائمة القطاعات الأكثر تراجعاً، بعدما فقد 5.73 % من قيمته، في انعكاس لحجم الضغوط على الشركات المرتبطة بالأنشطة الصناعية والاستثمارية. وجاء قطاع الخدمات الاستهلاكية في المرتبة الثانية بانخفاض 3.99 %، تلاه قطاع التأمين بخسائر بلغت 3.92 %، ما يعكس امتداد موجة البيع إلى قطاعات تتفاوت طبيعة أعمالها ومصادر إيراداتها.

وفي المقابل، سجلت الصناديق العقارية المتداولة وقطاع الطاقة أقل نسب التراجع، بانخفاض 0.55 % و 0.98 % على التوالي، لكنهما لم ينجحا في مخالفة الاتجاه العام للسوق. ويكشف هذا الأداء أن تفاوت حدة الخسائر لم يمنع تسجيل انخفاض جماعي، إذ بقيت جميع القطاعات تحت الضغط، رغم اختلاف درجة تأثيرها بعمليات البيع.

ثقل المصارف

شكل قطاع البنوك أحد أبرز مصادر الضغط على المؤشر العام، بعدما تراجع بنسبة 2.03 %، وسط تداولات بلغت قيمتها 827.45 مليون ريال،

شبه كاملة للاتجاه البيعي، بعدما شكلت الأسهم المتراجعة نحو 95.9 % من إجمالي الأسهم المرتفعة والمنخفضة الواردة في البيانات، مقابل نحو 4.1 % للأسهم الصاعدة. ويكتسب هذا التفاوت أهمية خاصة في تقييم عمق الهبوط، إذ إن انخفاض المؤشر بالتزامن مع تراجع هذه النسبة الكبيرة من الشركات يعكس ضعفاً واسعاً في المشاركة الشرائية، وليس مجرد تأثير سلبي ناتج عن انخفاض عدد محدود من الأسهم الثقيلة.

كما يشير اتساع الخسائر إلى أن المستثمرين أصبحوا أكثر تحفظاً تجاه الاحتفاظ بالمراكز الاستثمارية، مع تزايد عمليات البيع على شركات تنتمي إلى أنشطة اقتصادية مختلفة. وتختلف هذه الحالة عن جلسات التراجع المحدود التي تحافظ فيها قطاعات عديدة على مكاسبها، إذ إن الهبوط الجماعي يقلص فرص تعويض خسائر المؤشر من خلال الأداء الإيجابي للأسهم الأخرى.

ضغوط القطاعات

تصدر قطاع السلع الرأسمالية

تعرض سوق الأسهم السعودية لموجة بيع واسعة خلال تعاملات الخميس، دفعت المؤشر العام «تاسي» إلى خسارة أكثر من 247 نقطة، وسط تراجعات شملت جميع القطاعات المدرجة، وانخفاض أسعار الغالبية الساحقة من الأسهم المتداولة. وعكست الجلسة تصاعد الضغوط على الشركات القيادية والصغيرة على السواء، مع تسجيل عدة أسهم مستويات تاريخية متدنية، في تطور أظهر اتساع نطاق الضعف داخل السوق. وبحلول الساعة 01:55 ظهرًا بتوقيت السعودية، انخفض المؤشر بنسبة 2.49 %، فاقداً 247.25 نقطة، ليصل إلى مستوى 9679.37 نقطة، وسط تداولات بلغت قيمتها 3.26 مليارات ريال، من خلال تبادل 231.22 مليون سهم. وجاءت الخسائر في ظل تراجع 259 سهماً، مقابل ارتفاع 11 سهماً فقط، ما يعكس اختلالاً واضحاً في ميزان العرض والطلب، ويشير إلى أن الضغوط لم تقتصر على عدد محدود من الشركات، وإنما امتدت إلى معظم مكونات السوق.

اتساع الخسائر

كشفت حصيلة التداولات عن هيمنة

مستقبل السوق يتطلب عودة الثقة

وبذلك، ستظل عودة القوة الشرائية واتساع قاعدة الأسهم الرابحة عاملين حاسمين في تحديد مسار «تاسي»، بعدما كشفت الجلسة أن الضغوط لم تعد محصورة في شركات بعينها، بل أصبحت سمة مشتركة لمعظم قطاعات السوق.

الضغوط، بينما قد يؤدي استمرار تسجيل قيعان جديدة إلى زيادة تحفظ المستثمرين. وفي المقابل، تظهر مكاسب الأسهم القليلة المرتفعة أن الطلب لم يخف تماماً، لكنه بقي محدوداً وغير قادر على تغيير الاتجاه العام.

تضع خسائر الخميس السوق السعودية أمام اختبار يتعلق بقدرة الأسهم القيادية على استعادة التوازن، خصوصاً مع تراجع جميع القطاعات وانخفاض معظم الشركات المتداولة. وقد يساعد تحسن أداء البنوك والسلع الرأسمالية في تخفيف

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/21	2026/10/22	التغير
1 أبو معطي	30.00	27.00	10.00 (%)
2 الصناعات الكهربائية	11.50	10.35	10.00 (%)
3 أسمنت ام القرى	10.01	9.01	9.99 (%)
4 صالح الراشد	36.68	33.02	9.98 (%)
5 وفرة	17.35	15.62	9.97 (%)
6 الفخارية	16.18	14.57	9.95 (%)
7 حديد وطني	2.78	2.51	9.71 (%)
8 جاهز	10.33	9.42	8.81 (%)
9 رتال	7.50	6.90	8.00 (%)
10 مسك	30.10	27.82	7.57 (%)

اكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/10/21	2026/10/22	التغير
1 الاتحاد	5.60	6.16	10.00 %
2 جازادكو	6.37	6.97	9.42 %
3 العربية	40.58	41.70	2.76 %
4 يو سي أي سي	24.12	24.60	1.99 %
5 الراجحي ريت	7.74	7.85	1.42 %
6 الجوف	34.16	34.64	1.41 %
7 الإنماء ريت للتجزئة	4.15	4.20	1.20 %
8 صندوق البلاد الأمريكي	17.31	17.45	0.81 %
9 الدواء	35.28	35.50	0.62 %
10 كيان السعودية	4.84	4.87	0.62 %

410 ملايين ريال تداولات السوق رغم انخفاض المؤشر

سيولة متصاعدة وسط تراجع الأسهم القطرية

39.42 ألف صفقة منفذة تعكس تنامي النشاط رغم الضغوط البيعية



التأمين والبنوك يقودان التراجع والاتصالات تحقق مكاسب بنسبة 1.08 %



في مقدمة الأسهم المتراجعة، بعدما فقد 3.25 % من قيمته. وتعكس هذه التحركات تفاوت مستويات الطلب والعرض بين الشركات، إذ استطاعت بعض الأسهم تحقيق مكاسب منفردة رغم الضغوط على المؤشر، بينما تعرضت أسهم أخرى لعمليات بيع أكثر حدة.

وتصدر سهم «قطر الوطني» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث قيمة التداول، مسجلاً نحو 62.14 مليون ريال، بما يمثل قرابة 15.2 % من إجمالي سيولة السوق خلال الجلسة.

وفي المقابل، جاء سهم «قامكو» في صدارة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الحجم، بنحو 30.21 مليون سهم، ما يعادل قرابة 18 % من إجمالي الأسهم المتداولة.

ويكشف اختلاف السهم المتصدر للقيمة عن المتصدر للحجم عن تنوع طبيعة النشاط، حيث تستحوذ الأسهم الأعلى سعراً على حصص كبيرة من السيولة، بينما قد تجذب أسهم أخرى تداولات كثيفة من حيث عدد الوحدات.

مستقبل التداولات تحدده حركة السيولة

تضع نتائج جلسة الخميس بورصة قطر أمام اختبار يتعلق بقدرة ارتفاع السيولة على دعم استقرار الأسعار خلال التعاملات المقبلة، خصوصاً مع استمرار الضغوط على القطاعات المالية والتأمين.

وقد يشكل تحسن أداء الأسهم القيادية عاملاً مساعداً على استعادة المؤشر بعض خسائره، بينما قد يؤدي استمرار تراجع الأسهم ذات الأوزان المؤثرة إلى إبقاء السوق تحت الضغط.

وفي المقابل، يشير ارتفاع عدد الصفقات وأحجام التداول إلى استمرار النشاط داخل البورصة، بما يوفر فرصاً لتحسن الأداء إذا تحول الطلب المتزايد إلى قوة شرائية قادرة على رفع الأسعار.

وبذلك، تبرز حركة السيولة وتوزيعها بين القطاعات بوصفهما العاملين الأهم في تحديد اتجاه السوق، بعدما أظهرت الجلسة أن ارتفاع التداولات لا يعني بالضرورة صعود المؤشرات، بل قد يتزامن مع إعادة تقييم المستثمرين لمراكزهم الاستثمارية.

الثلاثة التي أنهت الجلسة على مكاسب، ما ساهم في تخفيف حدة التراجع العام. ويعكس هذا التباين اختلاف تقييمات المستثمرين للفرص المتاحة بين القطاعات، إذ شهدت بعض الأسهم عمليات بيع، بينما استطاعت قطاعات أخرى جذب الطلب وتحقيق مكاسب رغم انخفاض المؤشر.

كما أن تراجع أربعة قطاعات مقابل ارتفاع ثلاثة يشير إلى أن الضغوط لم تكن متساوية على جميع مكونات السوق، وأن حركة التداول اتسمت بالانتقائية أكثر من اتجاهها إلى بيع شامل للأسهم المدرجة.

حركة الأسهم

على مستوى الشركات، انخفضت أسعار 32 سهماً، مقابل ارتفاع 19 سهماً، فيما استقرت أربعة أسهم دون تغيير، لتظهر حصيلة التداول اتساع نطاق التراجع مقارنة بعدد الأسهم الراجعة.

وتصدر سهم «الأسمنت» قائمة الارتفاعات بنسبة 3.75 %، في أداء إيجابي خالف الاتجاه العام للسوق، بينما جاء سهم «ودام»

دخول سيولة استثمارية جديدة بالكامل إلى السوق.

وتبرز أهمية هذه المؤشرات في تقييم طبيعة الجلسة، إذ إن ارتفاع التداولات خلال الانخفاض قد يرتبط بعمليات بيع نشطة تقابلها طلبات شراء عند مستويات سعرية أقل، وهو ما يتطلب متابعة الجلسات التالية لتحديد اتجاه السيولة بصورة أوضح.

تباين القطاعات

تصدر قطاع التأمين قائمة القطاعات المتراجعة، بعدما انخفض بنسبة 1.48 %، ليشكل أحد أبرز مصادر الضغط على المؤشر العام، تلاه قطاع البنوك والخدمات المالية بخسائر بلغت 0.84 %.

وتكتسب تحركات الأسهم المصرفية أهمية خاصة بسبب دور القطاع المالي في نشاط السوق، إذ يمكن أن تؤثر تغيرات أسعار أسهمه في اتجاه المؤشر العام وثقة المستثمرين تجاه بقية الشركات المدرجة.

وفي المقابل، سجل قطاع الاتصالات ارتفاعاً بنسبة 1.08 %، متصدراً القطاعات

نشاط السيولة

ارتفعت قيمة التداولات إلى 409.77 ملايين ريال، مقارنة بنحو 338.15 مليون ريال خلال الجلسة السابقة، بزيادة تقارب 71.62 مليون ريال، تعادل نحو 21.2 %، في مؤشر على تنامي الأموال المتداولة داخل السوق رغم الاتجاه السلبي للمؤشر.

كما زادت أحجام التداول إلى 167.976 مليون سهم، مقابل 146.415 مليون سهم الأربعاء، بنمو يقارب 14.7 %، ما يعكس ارتفاع النشاط على مستوى الكميات المتداولة بالتزامن مع زيادة القيمة الإجمالية للصفقات.

وسجل عدد الصفقات المنفذة قفزة لافتة إلى نحو 39.42 ألف صفقة، مقارنة مع 26.158 ألف صفقة في الجلسة السابقة، بزيادة تقارب 50.7 %، وهي وتيرة تفوق معدلات نمو القيمة والحجم.

ويشير هذا التفاوت إلى ارتفاع كثافة تنفيذ العمليات وتراجع متوسط حجم الصفقة، ما قد يعكس زيادة مشاركة المتعاملين أو تجزئة أوامر التداول، دون أن يعني بالضرورة

أنهت بورصة قطر تعاملات الخميس على انخفاض محدود، رغم تسجيل نمو ملحوظ في قيمة التداولات وأحجامها وعدد الصفقات المنفذة، في جلسة عكست تبايناً بين ارتفاع النشاط الاستثماري واستمرار الضغوط البيعية على عدد من القطاعات الرئيسية. وجاء التراجع بقيادة أسهم التأمين والبنوك والخدمات المالية، بينما ساهم الأداء الإيجابي لقطاع الاتصالات في الحد من خسائر المؤشر العام.

وانخفض المؤشر الرئيسي بنسبة 0.37 %، فاقدًا 32.37 نقطة، ليلحق عند مستوى 8611.10 نقطة، مقارنة بإغلاق الأربعاء، وسط تراجع أربعة قطاعات من أصل سبعة مدرجة بالسوق، مقابل ارتفاع ثلاثة قطاعات.

ويكتسب أداء الجلسة أهمية خاصة بالنظر إلى أن انخفاض المؤشر تزامن مع زيادة السيولة ونشاط التداول، ما يشير إلى استمرار حركة إعادة توزيع المراكز الاستثمارية بين الأسهم والقطاعات، بدلا من تراجع شامل في اهتمام المستثمرين بالسوق.

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/21	2026/10/22	التغير
1 ودام	1.385	1.340	(3.25%)
2 استثمار القابضة	3.727	3.611	(3.11%)
3 الدوحة	2.810	2.725	(3.02%)
4 العامة	2.247	2.191	(2.49%)
5 مقدم القابضة	2.040	1.992	(2.35%)
6 الإجارة	0.598	0.584	(2.34%)
7 الخليج التكافلي	2.763	2.700	(2.28%)
8 مجمع للناعي	4.846	4.745	(2.08%)
9 ميرة	2.939	2.879	(2.04%)
10 الطبية	1.217	1.198	(1.56%)

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/10/21	2026/10/22	التغير
1 الاسمنت	2.295	2.381	3.75%
2 مخازن	2.220	2.301	3.65%
3 فودافون قطر	2.257	2.320	2.79%
4 للبيرة	11.960	12.250	2.42%
5 ناقلات	3.595	3.630	0.97%
6 السلام	0.665	0.671	0.90%
7 دلالة	1.693	1.708	0.89%
8 صناعات قطر	8.396	8.450	0.64%
9 أوريدو	11.520	11.590	0.61%
10 مزايا	0.500	0.503	0.60%

أصول البنوك تلامس مستويات قياسية ونمو السيولة المحلية

المركزي القطري يكشف أبرز مؤشرات القطاع المصرفي

المستحقة لها بالعملات الأجنبية، فإذا تجاوزت المطلوبات الأصول، تسجل البنوك عجزاً في صافي الأصول الأجنبية.

تطبق المسح إلى بند السيولة المحلية في دولة قطر – عرض النقد 2 – والذي أظهر نمواً سنوياً بنحو 1.72 % في سبتمبر الماضي ليلعب 762.13 مليار ريال، مقابل 749.23 مليار ريال في الشهر ذاته من عام 2025، بينما انخفض 0.65 % عن مستواه البالغ 767.15 مليار ريال في أغسطس 2026.

وأشار إلى أن قيمة النقد المصدر قد بلغت في نهاية الشهر المنصرم 21.04 مليار ريال، بارتفاع 5.57 % قياساً بـ19.93 مليار ريال في ختام سبتمبر من العام السابق، كما ارتفعت 2.83 % قياساً بمستواها في أغسطس 2026 البالغ 20.46 مليار ريال.

واستناداً إلى مسح البنوك التجارية، فقد ارتفعت قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بختام سبتمبر 2026 بنحو 4.93 % عند 1.49 تريليون ريال، مقابل 1.42 تريليون ريال في الشهر ذاته من العام السابق، كما نمت 0.27 % على أساس شهري.

دعم النمو السنوي قفزة قيمة الائتمان الممنوح خارج قطر بمعدل 122.11 % إلى 145.66 مليار ريال، مقارنةً بـ65.58 مليار ريال في سبتمبر 2025 فيما انخفض 0.37 % على أساس شهري. وعلى الجانب الآخر، فقد انخفض الائتمان المحلي الممنوح في نهاية سبتمبر 2026 بنحو 1.47 % عند 1.34 تريليون ريال، مقابل مستواه في الشهر نفسه من العام السابق البالغ 1.36 تريليون ريال، بينما نما شهرياً بنسبة 0.30 %.



بنسبة 2.41 %.

ووفق المسح، فقد ارتفعت المطلوبات الأجنبية للبنوك التجارية بنسبة 4.18 % على أساس سنوي عند 836.22 مليار ريال في سبتمبر 2026، مقابل 802.7 مليار ريال في الشهر نفسه من العام المنصرم، كما نمت شهرياً بمعدل يبلغ 1.99 %.

يُحتسب صافي الأصول الأجنبية للبنوك بطرح إجمالي المطلوبات الأجنبية، مثل الودائع الأجنبية وأدوات الدين المستحقة عليها، من إجمالي أصولها الأجنبية؛ بما يشمل الأموال والتسهيلات والأرصدة

شهر مارس 2026.

سجلت البنوك التجارية عجزاً في صافي أصولها الأجنبية بقيمة 432.46 مليار ريال في نهاية سبتمبر 2026، مقارنةً بالمستوى المسجل في الشهر المناظر من العام السابق البالغ 475.42 مليار ريال، فيما ارتفعت 1.60 % على أساس شهري.

دعم التراجع السنوي للعجز زيادة إجمالي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية بـ23.37 % إلى 403.77 مليار ريال، مقارنةً بـ327.28 مليار ريال في سبتمبر 2025، فضلاً عن نموها الشهري

وفي السياق ذاته، بلغت قيمة الأصول المحلية للبنوك في ختام الشهر الماضي 1.74 تريليون ريال، بانخفاض 0.57 % قياساً بـ1.75 تريليون ريال في ختام سبتمبر 2025، كما انخفضت شهرياً بمعدل 0.24 %.

كشف المسح النقدي الصادر عن «المركزي» تسجيل عجز صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية في قطر تراجعاً سنوياً بـ9.04 % في ختام الشهر الماضي؛ وذلك رغم مواصلته الارتفاع للشهر الثالث على التوالي عند أعلى مستوى منذ

كشفت أحدث البيانات الصادرة عن مصرف قطر المركزي عن تسجيل أداء إيجابي للقطاع المصرفي خلال شهر سبتمبر 2026؛ مدعوماً بزيادة الأصول الإجمالية للبنوك التجارية لتلامس مستويات قياسية، ونمو السيولة المحلية (عرض النقد 2)، فضلاً عن زيادة التسهيلات الائتمانية.

تزامنت تلك المعطيات مع استمرار التراجع السنوي لعجز صافي الأصول الأجنبية، رغم ارتفاعه للشهر الثالث على التوالي عند أعلى مستوى منذ المسجل في ختام مارس 2026 البالغ حينها 434.24 مليار ريال، وتسجيل انخفاض في حجم وودائع العملاء الإجمالية.

ارتفعت الأصول الإجمالية للبنوك التجارية في ختام سبتمبر الماضي بنسبة 2.79 % عند 2.21 تريليون ريال، مقابل 2.15 تريليون ريال في الشهر المناظر من عام 2025، كما زادت الأصول بنحو 0.45 % عن مستواها في أغسطس 2026 البالغ 2.20 تريليون ريال، وارتفعت 2.66 % منذ بداية العام.

ساهم في الارتفاع السنوي للأصول، زيادة حجم الأصول الأجنبية للبنوك التجارية بنسبة 23.37 % على أساس سنوي، إلى 403.77 مليار ريال، مقارنةً بـ327.28 مليار ريال في سبتمبر 2025، كما نمت شهرياً بنسبة 2.41 %.

وحد من ارتفاع إجمالي الأصول، تراجع حجم الاحتياطيات للبنوك التجارية بواقع 12.55 %؛ إذ وصلت في سبتمبر 2026 إلى 63.49 مليار ريال، علماً بأنها كانت تبلغ 72.60 مليار ريال في الشهر المائل ن العام السابق، فيما ارتفعت 3.20 % على أساس شهري.

1.1 مليار درهم تداولات وسط تراجع غالبية الأسهم

أبوظبي تخسر 69 نقطة بضغط العقارات

الدار العقارية تتراجع 2.7 % وإشراق للاستثمار ترتفع 3.6 % رغم الضغوط على السوق وأدنوك للغاز تنصدر النشاط

أنهى سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات الخميس على انخفاض ملحوظ، بعدما تعرضت غالبية الأسهم المدرجة لضغوط بيعية شملت شركات عقارية وصناعية واستثمارية، في جلسة شهدت تداولات تجاوزت مليار درهم، لكنها لم تنجح في دعم المؤشر العام. وجاء التراجع بالتزامن مع انخفاض أسهم قيادية، أبرزها «الدار العقارية» و«أدنوك للغاز»، بينما استطاعت بعض الشركات تحقيق مكاسب منفردة رغم الاتجاه السلبي العام. وانخفض مؤشر السوق بنسبة 0.7 %، فاقداً نحو 69 نقطة، ليغلق عند مستوى 9702 نقطة، وسط تداولات بلغت قيمتها الإجمالية 1.1 مليار درهم، ما يعكس استمرار نشاط التعاملات رغم غلبة الضغوط البيعية. وشهدت الجلسة انخفاض أسعار 57 شركة من أصل 89 شركة جرى التداول على أسهمها، مقابل ارتفاع 20 شركة واستقرار 12 شركة دون تغيير، في مؤشر على اتساع نطاق الخسائر مقارنة بعدد الأسهم التي استطاعت المحافظة على أداؤها الإيجابي.

اتساع التراجع

أظهرت حصيلة التعاملات أن الأسهم المنخفضة شكلت نحو 64 % من إجمالي الشركات المتداولة، مقابل 22.5 % للأسهم المرتفعة، بينما استقرت أسعار نحو 13.5 % من الشركات. وتكشف هذه النسب أن تراجع المؤشر لم يكن محصوراً في عدد محدود من الأسهم الثقيلة، بل جاء مصحوباً بضغوط شملت شريحة واسعة من الشركات، وهو ما يعكس ضعف المشاركة الإيجابية في السوق خلال الجلسة.

ويكتسب اتساع نطاق التراجع أهمية خاصة عند تقييم قوة الاتجاه العام، إذ إن انخفاض غالبية الأسهم قد يشير إلى ميل المستثمرين لتقليص مراكزهم أو إعادة توزيع استثماراتهم، حتى مع استمرار التداولات عند مستويات مرتفعة نسبياً. كما أن تسجيل سيولة بقيمة 1.1 مليار درهم

أكثر الشركات ارتفاعاً				
	الشركة	2026/10/21	2026/10/22	التغير
1	أسمنت الخليج	1.20	1.38	15.00 %
2	إشراق للاستثمار	0.58	0.60	3.63 %
3	ايه دي ان اتش للتموين	0.58	0.60	2.74 %
4	الخليج الاستثمارية	4.40	4.47	1.59 %
5	إن إم دي سي جروب	25.28	25.68	1.58 %
6	الوطنية للفنادق	0.45	0.45	1.12 %
7	ريسونس بلس القابضة	2.15	2.17	0.93 %
8	طيران أبوظبي	5.75	5.80	0.87 %
9	أمريكانا للمطاعم	2.38	2.40	0.84 %
10	بنك رأس الخيمة الوطني	10.00	10.08	0.80 %

بالتزامن مع تراجع المؤشر يعكس وجود نشاط ملحوظ على جانبي البيع والشراء، لكنه لا يعني بالضرورة دخول أموال جديدة إلى السوق، لأن قيمة التداول تمثل إجمالي الصفقات المنفذة. وتظل متابعة توزيع السيولة بين الأسهم القيادية والشركات الأقل وزناً عاملاً مهماً لفهم طبيعة التحركات، خصوصاً أن بعض الأسهم قد تستحوذ على حصة كبيرة من التداولات دون أن تحقق مكاسب سريعة.

ضغوط العقارات

برز سهم «الدار العقارية» بين الأسهم التي تعرضت لخسائر واضحة، بعدما تراجع بنسبة 2.7 % ليغلق عند 7.69 دراهم، وسط تداولات تجاوزت 14 مليون سهم، ما جعله أحد أبرز مصادر الضغط على معنويات المستثمرين في القطاع العقاري.

وتكتسب حركة السهم أهمية بالنظر إلى مكانة الشركة في السوق العقارية بأبوظبي، إذ يراقب المستثمرون أداؤها باعتباره مؤشراً مهماً على اتجاه أحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد المحلي.

كما تراجع سهم «بروج» بنسبة 0.9 % إلى 2.30 درهم، مع تداول أكثر من 14 مليون سهم، في إشارة إلى امتداد الضغوط إلى الشركات الصناعية. وانخفض سهم «أبوظبي الوطني للاستثمار والتطوير» بنسبة 1 % ليغلق عند 2.06 درهم، وسط تداولات قاربت 11 مليون سهم، ما يعكس استمرار عمليات البيع في بعض الأسهم الاستثمارية. ويشير تراجع شركات تنتمي إلى أنشطة مختلفة إلى أن الضغوط لم تقتصر على قطاع بعينه، بل امتدت إلى مجالات متعددة، ما ساهم في إبقاء المؤشر تحت تأثير الاتجاه السلبي.

ومع ذلك، فإن اختلاف نسب التراجع بين الشركات يوضح استمرار التمييز بين الأسهم وفق مستويات الطلب والسيولة، بدلاً من تحرك جميع الأسعار بوتيرة واحدة.

تصدر سهم «أدنوك للغاز» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الحجم، بعدما شهد تداولات قاربت 100 مليون سهم، ليغلق منخفضاً بنسبة 0.3 % عند مستوى 3.18 دراهم.

ويعكس النشاط المرتفع على السهم اهتماماً ملحوظاً من المتعاملين، خصوصاً أن الكميات المتداولة عليه تجاوزت بصورة كبيرة أحجام التداول المسجلة

أكثر الشركات انخفاضاً				
	الشركة	2026/10/21	2026/10/22	التغير
1	أسمنت الفجيرة	0.40	0.38	5.00 (%)
2	العربي للتحد	1.50	1.43	4.67 (%)
3	بريسايت	3.42	3.29	3.80 (%)
4	منازل العقارية	0.32	0.31	3.76 (%)
5	الصير مارين	2.88	2.79	3.13 (%)
6	الدار العقارية	7.90	7.69	2.66 (%)
7	أبوظبي الأول	19.10	18.62	2.51 (%)
8	رأس الخيمة العقارية	1.01	0.99	2.48 (%)
9	أدنوك للإمداد والخدمات	7.36	7.19	2.31 (%)
10	ألفا داتا	1.30	1.27	2.31 (%)

إعمار وطلبات تضغطان على المؤشر وسط تداولات بـ689 مليون درهم

موجة بيع تطال 37 سهماً بدبي

كما يشير ارتفاع سهم واحد وسط تراجع معظم الشركات إلى استمرار الانتقائية في قرارات التداول، وعدم اختفاء الطلب بصورة كاملة من السوق.

استعادة التوازن تتطلب اتساع المكاسب

تضع نتائج جلسة الخميس سوق دبي المالي أمام اختبار يتعلق بقدرة الأسهم القيادية على استعادة التوازن، خصوصاً بعدما شملت الخسائر أكثر من سبعين في المئة من الشركات المتداولة. وقد يشكك تحسين أداء الأسهم العقارية والمصرفية عاملاً مساعداً على تخفيف الضغوط، بينما قد يؤدي استمرار انخفاض الشركات النشطة إلى إبقاء المؤشر تحت تأثير عمليات البيع.

وفي المقابل، تظهر مكاسب «دريك أند سكل» أن الفرص الانتقائية لا تزال قائمة، لكن تحولها إلى اتجاه صعودي أوسع يتطلب زيادة عدد الأسهم الراجعة وتحسن مستويات الطلب. وبذلك، تظل قوة المشاركة السوقية واتساع نطاق المكاسب عاملين أساسيين في تقييم فرص التعافي، بعدما كشفت الجلسة أن حجم التداول المرتفع نسبياً لا يضمن ارتفاع المؤشر ما لم تنوزع القوة الشرائية على شريحة أكبر من الأسهم المدرجة.

أكثر الشركات ارتفاعاً				
	الشركة	2026/10/21	2026/10/22	التغير
1	باركن	5.80	5.92	2.07 %
2	دريك أند سكل	0.25	0.25	1.20 %
3	الإتصالات للتكاملة - دو	12.08	12.22	1.16 %
4	سوق دبي المالي	1.30	1.31	1.16 %
5	السلام- السودان	0.49	0.49	0.82 %
6	ديوا	2.66	2.68	0.75 %
7	الأبصارى للخدمات المالية	0.94	0.94	0.32 %

نشاط طلبات

تصدر سهم «طلبات» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً في سوق دبي المالي، بعدما شهد تداولات قاربت 30 مليون سهم، لكنه أغلق منخفضاً بنسبة 2.2 % عند مستوى 1.115 درهم.

ويعكس تصدر السهم للنشاط بالتزامن مع انخفاض سعره ارتفاع وتيرة تبادل الملاكيات، دون أن تكون الكميات المتداولة كافية لدفع السعر نحو الارتفاع.

وتبرز أهمية هذه الحركة في أنها تكشف اختلاف العلاقة بين نشاط التداول والأداء السعري، إذ قد يشهد السهم تداولات كثيفة نتيجة عمليات بيع تقابلها طلبات شراء عند أسعار أقل.

وفي المقابل، استطاع سهم «دريك أند سكل» مخالفة الاتجاه العام، بعدما ارتفع بنسبة 1.2 % إلى 0.253 درهم، وسط تداولات قاربت 30 مليون سهم.

ويعكس الأداء المتباين للسهمين وجود توجهات استثمارية مختلفة داخل السوق، حيث يفضل بعض المتعاملين اقتناص فرص محددة رغم الضغوط العامة، بينما يتجه آخرون إلى تقليص انكشافهم على أسهم نشطة.

سيطرة الحذر على قرارات المستثمرين، مع اتجاه جزء من المتعاملين إلى تقليص مراكزهم أو إعادة توزيع استثماراتهم بين الشركات.

كما أن تسجيل تداولات بقيمة 689 مليون درهم بالتزامن مع انخفاض غالبية الأسهم يشير إلى استمرار وجود نشاط بيعي وشرائي، لكنه لا يكفي وحده للحكم على اتجاه تدفقات الأموال الجديدة إلى السوق.

وتظل متابعة توزيع السيولة بين الأسهم المرتفعة والمتراجعة عاملاً مهماً لتحديد ما إذا كانت التداولات تعكس عمليات جني أرباح مؤقتة أم ضغوطاً قد تستمر خلال الجلسات المقبلة.

ضغوط العقارات

ساهم تراجع سهم «إعمار العقارية» في زيادة الضغوط على المؤشر، بعدما انخفض بنسبة 1.2 % ليغلق عند 11.38 درهماً، وسط تداولات تجاوزت 16 مليون سهم.

ويكتسب أداء الشركة أهمية خاصة بالنظر إلى مكانتها في القطاع العقاري، إذ تحظى تحركات سهمها باهتمام المستثمرين باعتبارها إحدى الشركات البارزة في السوق، ما يجعل تغير اتجاهه مؤثراً في المعنويات الاستثمارية.

كما تراجع سهم «اتحاد إنبرجي» بنسبة 2.2 % إلى 2.63 درهم، وسط تداولات تجاوزت 26 مليون سهم، في إشارة إلى امتداد الضغوط إلى شركات مرتبطة بأنشطة اقتصادية مختلفة.

وانخفض سهم «مصرف عجمان» بنسبة 0.7 % ليغلق عند 1.370 درهم، مع تداول أكثر من 28 مليون سهم، ما يعكس استمرار النشاط على الأسهم المصرفية رغم التراجع السعري.

ويشير تزامن انخفاض هذه الأسهم إلى أن عمليات البيع لم تتركز في قطاع واحد، وإنما شملت شركات ذات طبيعة تشغيلية مختلفة، وهو ما يفسر اتساع قائمة الأسهم الخاسرة.

ومع ذلك، فإن تراجع الأسعار خلال جلسة واحدة لا يكفي لتحديد تغير جوهر في التوقعات الاقتصادية للشركات، خصوصاً في غياب بيانات إضافية عن نتائج الأعمال أو اتجاهات المستثمرين.

ارتفاع تسع شركات فقط، واستقرار خمس شركات دون تغيير، ما يعكس اتساع الضغوط على معظم مكونات السوق وعدم اقتصرها على عدد محدود من الأسهم القيادية.

اتساع الخسائر

أظهرت حصيلة التداول أن الأسهم المتراجعة شكلت نحو 72.5 % من إجمالي الشركات المتداولة، مقابل 17.6 % للأسهم المرتفعة، بينما بلغت حصة الأسهم المستقرة نحو 9.8 %.

وتكتسب هذه النسب أهمية في تقييم طبيعة الجلسة، إذ تشير إلى أن انخفاض المؤشر لم يكن نتيجة تراجع عدد محدود من الشركات ذات الأوزان الكبيرة فحسب، بل جاء مصحوباً بضعف واسع في الأداء السعري للأسهم.

ويعكس هذا التفاوت بين الأسهم الراجعة والخاسرة

أكثر الشركات انخفاضاً				
	الشركة	2026/10/21	2026/10/22	التغير
1	أمان	0.54	0.52	4.98 (%)
2	بنك الإمارات للإستثمار	50.60	48.08	4.98 (%)
3	بنك جي إف إنتش	1.71	1.63	4.97 (%)
4	سلامة	1.65	1.57	4.86 (%)
5	اكتتاب	0.38	0.36	4.47 (%)
6	وطنية إيتراشيونال	0.65	0.62	3.86 (%)
7	الإمارات دبي الوطني	32.00	31.08	2.88 (%)
8	مجموعة تيكوم	3.19	3.10	2.82 (%)
9	تعليم القابضة	3.26	3.17	2.76 (%)
10	اتحاد أنبرجي القابضة	2.69	2.63	2.23 (%)

38.94 مليار ريال رسمية البورصة والسيولة تصعد 8 %

مسقط تتراجع رغم ارتفاع القيمة السوقية

1

7379 نقطة مستوى المؤشر بعد خسارته 60.5 نقطة

2

خمس شركات تستحوذ على ثلثي قيمة التداولات اليومية

يبرز أهمية التمييز بين نسب المشاركة وصافي التدفقات الفعلية. ويعكس هذا النشاط استمرار الدور المحوري للمستثمر المحلي في حركة البورصة، خصوصاً مع ارتفاع قيمة التداولات رغم تراجع المؤشر.

السيولة المركزة تختبر تماسك السوق

تضع نتائج الجلسة بورصة مسقط أمام تحد يتعلق بقدرة السيولة المتزايدة على دعم شريحة أوسع من الأسهم، بدلاً من استمرار تركزها في شركات محدودة. وقد يساعد تحسن أداء القطاعات المالية والصناعية والخدمية في استعادة التوازن، بينما قد يؤدي استمرار انخفاض غالبية الأسهم إلى إبقاء المؤشر تحت الضغط. وفي المقابل، يمثل ارتفاع القيمة السوقية مؤشراً يستحق المتابعة، لكنه لا يلغي دلالة التراجع الجماعي للمؤشرات القطاعية. وبذلك، ستظل قدرة السوق على توسيع قاعدة الأسهم الراجعة وتحويل النشاط المرتفع إلى مكاسب سريعة أكثر انتشاراً عاملاً أساسياً في تحديد اتجاه التداولات المقبلة.

وجاء «بنك صحر الدولي» ثانياً بحصة 15.28 % بقيمة 4.93 ملايين ريال، تلاه «أوكيو للاستكشاف والإنتاج» بنسبة 14.71 %، تعادل 4.75 ملايين ريال. كما استحوذت «العمانية الهندية للسما» على 10.74 % من التداولات بقيمة 3.47 ملايين ريال، فيما بلغت حصة «أبراج لخدمات الطاقة» نحو 9.05 %، بقيمة 2.92 مليون ريال. واستحوذت الشركات الخمس مجتمعة على نحو 67.65 % من إجمالي قيمة التداولات، ما يعكس تركيزاً مرتفعاً للسيولة في عدد محدود من الأسهم.

اتجاه المستثمرين

أظهرت بيانات التعاملات حضوراً قوياً للمستثمرين العمانيين، الذين استحوذوا على 87.8 % من عمليات الشراء بقيمة 28.37 مليون ريال، مقابل حصة بيع بلغت 79.87 %، بقيمة معلنة قدرها 28.81 مليون ريال. وتشير القيم المعلنة إلى صافي بيع عماني محدود يبلغ نحو 440 ألف ريال، رغم ارتفاع حصة المستثمرين المحليين من جانب الشراء، ما

13 شركة، فيما استقرت أسعار 17 شركة دون تغيير. وبذلك، شكلت الأسهم المتراجعة نحو 57.7 % من إجمالي الشركات المتداولة، مقابل 18.3 % للأسهم المرتفعة، ما يؤكد اتساع نطاق الخسائر مقارنة بالفرص التي استطاعت تحقيق مكاسب.

وتصدر سهم «المها للسيراميك» قائمة الانخفاضات بنسبة 9.52 %، ليغلق عند 266 بيسة، تلاه سهم «عمان والإمارات القابضة» بتراجع 8.55 % إلى 107 بيسات. كما انخفض سهم «صحر للطاقة» بنسبة 6.12 % إلى 230 بيسة، وتراجع سهم «الشرقية لتحلية المياه» بنسبة 5.71 % إلى 165 بيسة، فيما فقد «صندوق اللؤلؤة للاستثمار العقاري» نحو 5.56 % ليغلق عند 170 بيسة. وتشير هذه الخسائر المتفاوتة إلى أن الضغوط امتدت إلى أنشطة صناعية واستثمارية وخدمية، مع اختلاف حدة التأثير بين الشركات.

مكاسب انتقائية

رغم الاتجاه السلبي العام، استطاعت بعض الأسهم تحقيق ارتفاعات ملحوظة، تصدرها سهم «الغاز الوطنية» بمكاسب بلغت 7.90 %، ليغلق عند 164 بيسة، في أداء خالف حركة المؤشرات الرئيسية. وجاء سهم «الخليج الدولية للكيماويات» في المرتبة الثانية بارتفاع 2.94 % إلى 70 بيسة، تلاه «جلفار للهندسة والمقاولات» بمكاسب 2.63 % إلى 156 بيسة. كما ارتفع سهم «البنك الوطني العماني» بنسبة 1.40 % ليغلق عند 507 بيسات، وصعد سهم «ظفار لتوليد الكهرباء» بنسبة 1.30 % إلى 78 بيسة. ويكشف الأداء الإيجابي لهذه الشركات عن استمرار الطلب الانتقائي داخل السوق، رغم انخفاض معظم الأسهم، ما يشير إلى اختلاف تقييم المستثمرين للفرص المتاحة. وفي جانب السيولة، تصدر سهم «أوكيو للصناعات الأساسية – المنطقة الحرة بصلالة» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث القيمة، مستحوذاً على 17.87 % من إجمالي التعاملات، بما يعادل 5.77 ملايين ريال.

يعكس اختلاف العوامل المؤثرة في الرسملة الإجمالية عن تلك التي تحدد حركة المؤشر اليومي، بما قد يشمل تغيرات في تقييم الشركات أو مكونات السوق.

تراجع جماعي

سجلت جميع المؤشرات القطاعية الرئيسية خسائر خلال الجلسة، إذ انخفض مؤشر الخدمات بنسبة 0.91 %، بينما تراجع مؤشر القطاع المالي بنسبة 0.49 %، وفقد مؤشر الصناعة نحو 0.38 % من قيمته. كما هبط مؤشر القطاع الشرعي بنسبة 0.95 %، مسجلاً أكبر تراجع بين المؤشرات المذكورة، ما يعكس امتداد الضغوط إلى الأسهم المتوافقة مع المعايير الشرعية، وعدم اقتصرها على القطاعات التقليدية. وشهدت الجلسة تداول أسهم 71 شركة، انخفضت أسعار 41 شركة منها، مقابل ارتفاع

أنهت بورصة مسقط تعاملاتها على انخفاض شمل جميع مؤشراتاتها القطاعية الرئيسية، رغم ارتفاع قيمة التداولات والرسملة السوقية، في جلسة عكست تبايناً لافتاً بين اتجاه أسعار الأسهم ومستويات النشاط الاستثماري. وجاء التراجع وسط ضغوط بيعية طالت غالبية الشركات المتداولة، بينما استحوذت مجموعة محدودة من الأسهم على الجزء الأكبر من السيولة، ما أبرز تفاوت حركة المستثمرين بين الشركات والقطاعات.

وتراجع المؤشر العام بمقدار 60.5 نقطة، تعادل 0.813 %، ليغلق عند مستوى 7379.41 نقطة، في حين ارتفعت قيمة التداولات بنسبة 8 % إلى 32.319 مليون ريال عماني، مقارنة مع 29.928 مليون ريال في الجلسة السابقة. وفي تطور مغاير لاتجاه المؤشر، ارتفعت القيمة السوقية للبورصة بنسبة 0.769 %، لتصل إلى نحو 38.94 مليار ريال، وهو ما

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/10/21	2026/10/22	التغير	
1 صحر للطاقة	0.245	0.230	6.12 (%)	
2 لها النفطية	1.370	1.300	5.11 (%)	
3 بنك عمان العربي	0.286	0.273	4.55 (%)	
4 اسباد	0.216	0.210	2.78 (%)	
5 بنك نروي	0.148	0.144	2.70 (%)	
6 أوكيو للصناعات الأساسية	0.239	0.233	2.51 (%)	
7 أوكيو للاستكشاف والإنتاج	0.474	0.463	2.32 (%)	
8 بنك صحر	0.179	0.176	1.68 (%)	
9 حديد الجزيرة	0.932	0.917	1.61 (%)	
10 مسقط للتمويل	0.065	0.064	1.54 (%)	

السيولة تتراجع 59 % وسط ضغوط خمسة قطاعات

بورصة البحرين تعمّق خسائرها للجلسة الثانية

1

1851 نقطة مستوى المؤشر بعد انخفاضه بنسبة 0.32 %

2

التكافل الدولية تخالف اتجاه السوق وتقفز بنسبة 4.08 %

واصلت بورصة البحرين مسارها الهبوطي خلال تعاملات الخميس، مسجلة تراجعاً للجلسة الثانية على التوالي، وسط انخفاض حاد في السيولة وأحجام التداول، وضغوط بيعية شملت خمسة قطاعات رئيسية، في مقدمتها المال والعقارات والاتصالات والمواد الأساسية والصناعات. وعكس أداء الجلسة استمرار الحذر بين المستثمرين، مع تراجع النشاط على الأسهم القيادية ومحدودية المحفزات القادرة على تغيير الاتجاه العام للسوق.

وانخفض المؤشر العام بنسبة 0.32 % ليغلق عند مستوى 1851 نقطة، مقارنة مع 1857 نقطة في جلسة الأربعاء، التي شهدت تراجعاً بنسبة 0.14 %، ما يشير إلى اتساع وتيرة

«عقارات السيف» بنسبة 1.45 %، فيما فقد سهم «مجموعة جي إف إتش المالية» نحو 1.09 % من قيمته. وامتدت الضغوط إلى الأسهم الصناعية، بعدما انخفض سهم «المنيوم البحرين» بنسبة 0.65 %، وتراجع سهم «إيه بي إم تيرمينالز البحرين» بنسبة 0.61 %، في انعكاس لاتساع نطاق الخسائر خارج القطاع المالي. كما انخفض سهم «بنك السلام» بنسبة 0.47 %، وسهم «بييون» بنسبة 0.22 %، ما ساهم في استمرار الاتجاه السلبي للسوق. وتبرز أهمية هذه التحركات في أن تراجع عدد من الشركات الكبرى في قطاعات مختلفة يقلص فرص تعويض خسائر المؤشر من خلال الأداء الإيجابي للأسهم الأخرى.

وفي المقابل، خالف سهم «التكافل الدولية» الاتجاه العام، محققاً ارتفاعاً بنسبة 4.08 %، ليكون السهم الوحيد المرتفع خلال الجلسة وفق البيانات المتاحة، في أداء يعكس وجود طلب انتقائي رغم ضعف السوق.

تركيز النشاط

على مستوى الأسهم الأكثر تداولاً، تصدر «بنك السلام» قائمة النشاط من حيث الحجم، بعدما شهد تداول 336.2 ألف سهم بسعر 0.213 دينار للسهم، بما يمثل نحو 30.8 % من إجمالي الأسهم المتداولة خلال الجلسة. وجاء «بنك البحرين الوطني» في المرتبة التالية بتداول 254.13 ألف سهم بسعر 0.515 دينار، مستحوذاً على نحو 23.3 % من إجمالي حجم التداول. واستحوذ السهمان معاً على ما يقارب 54.2

كما انخفض عدد الصفقات المنفذة إلى 120 صفقة، مقابل 137 صفقة في الجلسة السابقة، بتراجع يبلغ نحو 12.4 %، ما يعكس تراجع وتيرة تنفيذ العمليات خلال التعاملات. ويكتسب هذا الانخفاض التزامن في القيمة والحجم أهمية خاصة، لأنه يشير إلى ضعف النشاط العام، وليس مجرد تغير في أسعار الأسهم المتداولة، خصوصاً أن تراجع السيولة جاء بوتيرة أكبر من انخفاض عدد الصفقات.

وقد يعكس هذا النمط انخفاض متوسط قيمة العمليات المنفذة، مع اتجاه المتعاملين إلى تنفيذ صفقات أصغر حجماً، في ظل حالة الترقب التي تسيطر على قرارات الاستثمار. وتختلف دلالة هذه التحركات عن الجلسات التي تتراجع فيها المؤشرات وسط تداولات مرتفعة، إذ إن انخفاض الأسعار بالتزامن مع انكماش السيولة قد يشير إلى ضعف الطلب وغياب القوة الشرائية الكافية لدعم الأسهم عند مستوياتها الحالية.

ومع ذلك، فإن تحديد ما إذا كان التراجع يعكس اتجاهاً مستمراً أو مجرد هدوء مؤقت يتطلب متابعة نشاط التداول خلال الجلسات المقبلة.

ضغوط قيادية

توزعت الخسائر على قطاعات المال والعقارات والاتصالات والمواد الأساسية والصناعات، ما أدى إلى تراجع المؤشر العام رغم اختلاف نسب انخفاض الأسهم المدرجة. وتصدر سهم «زين البحرين» قائمة الأسهم الأكثر انخفاضاً بنسبة 1.67 %، تلاه سهم «بيت التمويل الكويتي» بتراجع 1.64 %، ثم

الخسائر في الجلسة الأخيرة. وتزامن انخفاض المؤشر مع تراجع ملحوظ في مستويات التداول، إذ بلغت قيمة التعاملات 351.84 ألف دينار، مقابل 853.62 ألف دينار في الجلسة السابقة، بانخفاض يقارب 58.8 %، ما يعكس تقلص النشاط الاستثماري بالتزامن مع استمرار الضغوط على الأسهم المدرجة.

انكماش التداول

شهدت الجلسة تداول نحو 1.09 مليون سهم، مقارنة مع 2.3 مليون سهم الأربعاء، بتراجع يقارب 52.6 %، في مؤشر على انخفاض الكميات المتداولة واتجاه المستثمرين إلى تقليص نشاطهم في السوق.

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/21	2026/10/22	التغير	
1 عقارات السيف	0.138	0.136	1.45 (%)	
2 بنك جي إف إتش	0.460	0.455	1.09 (%)	
3 ألبا	0.765	0.760	0.65 (%)	
4 اي بي ام تيرمينالز	0.825	0.820	0.61 (%)	
5 بنك السلام	0.214	0.213	0.47 (%)	
6 بييون ش.م.ب	0.449	0.448	0.22 (%)	
7 البحرين الوطني	0.516	0.515	0.19 (%)	



أرباح شركات الذكاء الاصطناعي تعيد الثقة لولول ستريت

ناسداك يحصد 276 نقطة بدعم التكنولوجيا

سبيس إكس تسجل أول أرباح بعد إدراجها بالبورصة

1

سوبر مايكرو تتجاوز توقعات الإيرادات وهوامش الربح الفصلية

2

مستقبل المكاسب مرهون باستدامة الأرباح

تضع مكاسب وول ستريت الأخيرة قطاع التكنولوجيا أمام اختبار جديد، يتمثل في قدرته على المحافظة على الزخم الإيجابي وتحويل التفاؤل بنتائج الأعمال إلى اتجاه صعودي أكثر استدامة. فالارتفاع القوي لناسداك يعكس تحسن معنويات المستثمرين، لكنه لا يعني اختفاء المخاوف المتعلقة بتضخم التقييمات أو استمرار الإنفاق الرأسمالي الضخم على مشروعات الذكاء الاصطناعي. وفي المقابل، تمنح النتائج الإيجابية للشركات العاملة في الخوادم والتكنولوجيا المتقدمة الأسواق مؤشرات على استمرار الطلب، بما قد يدعم توقعات الإيرادات خلال الفصول المقبلة. وستظل قدرة الشركات على تحقيق أرباح فعلية وتوليد تدفقات نقدية مستقرة العامل الحاسم في تحديد اتجاه الأسهم، خصوصاً مع تزايد التدقيق في جدوى الاستثمارات التكنولوجية.



جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية

اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير	التغيير %	الحجم	وقت
شركة بوينج	192.28	193.28	189.12	+1.81	+0.95%	5.84M	21/10
مجموعة شيفرون	226.78	228.48	224.19	+1.07	+0.47%	8.21M	21/10
شركة كاتربيلر	740.21	745.00	729.88	+14.97	+2.06%	2.14M	21/10
مجموعة مايكروسوفت	532.95	533.28	525.02	+1.08	+0.20%	13.94M	21/10
شركة والت ديزني	111.83	111.88	110.13	+0.16	+0.14%	6.65M	21/10
شركة سيسكو سيستمز	107.26	107.90	106.69	+0.55	+0.52%	11.48M	21/10
مجموعة غولدمان ساكس إنك	904.72	906.48	888.27	+19.91	+2.25%	2.51M	21/10
جي بي مورغان تشيس وشركاه	335.19	337.12	332.65	-0.07	-0.02%	5.77M	21/10
شركة كوكا كولا	92.68	93.46	92.55	-0.81	-0.87%	15.15M	21/10
شركة ماكдонаلدز	246.25	246.85	243.33	-0.27	-0.11%	4.58M	21/10
شركة ميرك اند كو	149.88	150.00	147.11	+1.58	+1.07%	9.01M	21/10
مجموعة 3 إم	174.74	174.77	167.71	+3.37	+1.97%	5.63M	21/10
أبل	343.99	345.25	338.83	+4.49	+1.32%	35.61M	21/10
شركة أمازون دوت كوم	262.37	264.36	259.29	-0.26	-0.10%	31.21M	21/10
شركة أمجين	438.34	441.03	434.53	-0.60	-0.14%	2.61M	21/10

عودة الزخم

يعكس تفوق ناسداك على المؤشرات الأخرى عودة المستثمرين إلى الأسهم المرتبطة بالنمو التكنولوجي، بعدما دفعت التقلبات الأخيرة بعض المتعاملين إلى تقليص انكشافهم على الشركات التي تعتمد تقييماتها على توقعات أرباح مستقبلية مرتفعة. وأسهمت النتائج الفصلية الإيجابية في تخفيف المخاوف بشأن تباطؤ الطلب، ما شجع على إعادة بناء مراكز استثمارية في القطاع. وتكتسب هذه التحركات أهمية خاصة في ظل الوزن الكبير لشركات التكنولوجيا داخل المؤشرات الأميركية، إذ يمكن لأي تغيير في توقعات أرباحها أن ينعكس سريعاً على اتجاه السوق الأوسع. ومع ذلك، فإن تباين أداء القطاعات يشير إلى أن موجة الشراء لم تكن شاملة، وإنما تركزت في الشركات التي قدمت مؤشرات ملموسة على تحسين أدائها التشغيلي. ويشير هذا التباين إلى أن المستثمرين أصبحوا أكثر انتقائية في التعامل مع فرص الذكاء الاصطناعي، فلم تعد الإعلانات المتعلقة بالتوسع والاستثمارات المستقبلية كافية وحدها لدفع الأسهم، بل باتت النتائج المالية الفعلية والتوقعات التشغيلية تحظى بأهمية أكبر في قرارات الشراء.

أرباح الفضاء

برز سهم «سبيس إكس» بين المحركات الرئيسية للجلسة، بعدما أعلنت الشركة المتخصصة في الصواريخ والتكنولوجيا الفضائية، والملوكة لإيلون ماسك، تحقيق أول أرباح لها بصفتها شركة مدرجة في البورصة، في تطور عزز ثقة المستثمرين بقدرتها على تحويل أنشطتها المتقدمة إلى نتائج مالية إيجابية. وتكتسب هذه الأرباح أهمية تتجاوز أداء الشركة منفردة، لأنها تقدم مؤشراً على إمكانية تحقيق عوائد تجارية من الاستثمارات كثيفة رأس المال في القطاعات التكنولوجية المتقدمة. فالشركات العاملة في الصناعات الفضائية والبنية التحتية الرقمية تحتاج عادة إلى إنفاق استثماري كبير قبل الوصول إلى مراحل التشغيل التي تسمح بتحقيق تدفقات نقدية مستدامة. وساعدت النتائج في تعزيز الإقبال على السهم، بالتزامن مع تصريحات ماسك التي اعتبر فيها أن دمج «سبيس إكس» و«تسلا» سيكون فكرة جيدة، ما دفع أسهم شركة السيارات الكهربائية إلى الارتفاع أيضاً.

رهانات الاندماج

أثارت تصريحات ماسك بشأن احتمال الجمع بين أعمال «سبيس إكس» و«تسلا» اهتمام المستثمرين، في ظل التساؤلات المتعلقة بإمكانية تحقيق تكامل بين الأنشطة الصناعية والتكنولوجية للشركتين، خصوصاً في مجالات الذكاء الاصطناعي والأنظمة المتقدمة. ورغم أن التصريحات لا تمثل إعلاناً عن اتفاق رسمي، فإنها فتحت المجال أمام توقعات بشأن فرص التعاون وتبادل الخبرات والتقنيات، وهو ما انعكس على تحركات الأسهم خلال الجلسة. لكن أي اندماج محتمل سيحتاج إلى تقييم اقتصادي وتنظيمي شامل، يشمل هيكل الملكية والقيمة العادلة للأصول وتأثير الصفقة في المساهمين، فضلاً عن مدى قدرتها على تحقيق وفورات تشغيلية أو إيرادات إضافية. ومن ثم، فإن استجابة السوق للتصريحات تعكس في جانب منها الرهان على فرص مستقبلية، أكثر من استنادها إلى مكاسب مالية مؤكدة يمكن إدراجها حالياً ضمن توقعات الأرباح.

طرفة الخوادم

تأتي النتائج الإيجابية في توقيت حساس بالنسبة إلى المستثمرين، بعدما تعرضت أسهم

الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي لضغوط قوية خلال الأسبوع السابق، وسط تساؤلات بشأن العائد الاقتصادي المتوقع من الإنفاق الضخم على تطوير النماذج ومراكز البيانات. وكانت شركة «كورويف»، المشغلة لمراكز البيانات، في قلب موجة التراجع، ما سلط الضوء على المخاطر التي تواجه الشركات المعتمدة على استثمارات رأسمالية مرتفعة وتوقعات نمو سريعة. وتتمثل العضلة الرئيسية في أن الطلب المتزايد على القدرات الحاسوبية لا يضمن بالضرورة تحقيق أرباح تتناسب مع حجم الإنفاق، خصوصاً مع ارتفاع تكاليف الكهرباء والرقائق والتمويل، وتسارع التطور التكنولوجي الذي قد يقلص العمر الاقتصادي لبعض المعدات.

تباين القطاعات

رغم الأداء القوي لأسهم التكنولوجيا، حد ضعف قطاع خدمات الاتصالات من مكاسب السوق، ما يعكس استمرار التباين بين القطاعات في الاستفادة من موجة التفاؤل الحالية. ويكتسب هذا التباين أهمية في تقييم قوة الصعود، إذ إن ارتفاع المؤشرات بدعم مجموعة محدودة من الأسهم قد يجعل السوق أكثر عرضة للتقلبات عند ظهور نتائج مخيبة أو تغيير توقعات المستثمرين. كما يشير إلى أن شهية المخاطرة لم تتعافَ بصورة متساوية، وأن المستثمرين لا يزالون يميزون بين الشركات التي تقدم أدلة واضحة على النمو والربحية، وتلك التي تواجه ضغوطاً تشغيلية أو تفتقر إلى محفزات إيجابية.

معايير التقييم

تعيد التحركات الأخيرة طرح قضية تقييم شركات الذكاء الاصطناعي، بعدما أظهرت موجات الصعود والهبوط المتعاقبة أن السوق لا تزال تبحث عن توازن بين فرص النمو الاستثنائية والمخاطر المالية المصاحبة لها. فالشركات التي تستطيع تحقيق إيرادات متزايدة وتحسين هوامش أرباحها قد تحظى بثقة أكبر، بينما تواجه المؤسسات التي تعتمد على التوسع الممول بالديون أو الوعود طويلة الأجل تدقيقاً أشد من المستثمرين. ومن المتوقع أن تزداد أهمية مؤشرات التدفقات النقدية والإنفاق الرأسمالي وكفاءة استخدام الأصول، إلى جانب نمو الإيرادات، في تحديد القيمة السوقية للشركات خلال الفترات المقبلة.

وقد يؤدي هذا التحول إلى إعادة توزيع الاستثمارات داخل القطاع، لمصلحة الشركات التي تمتلك نماذج أعمال أكثر وضوحاً وقدرة على تحقيق الأرباح.

اختبار العوائد

تأتي النتائج الإيجابية في توقيت حساس بالنسبة إلى المستثمرين، بعدما تعرضت أسهم

ستوكس 600 يخسر 0.84 % وسط ضغوط البنوك

النفط يمحو مكاسب البورصات الأوروبية مجدداً

639.05 نقطة مستوى المؤشر الأوروبي بعد تبخر مكاسب الأربعاء

باركليز يفقد 2.5 % والبنوك تتصدر خسائر القطاعات الأوروبية



تراجعت الأسهم الأوروبية خلال تعاملات الخميس، تحت ضغط ارتفاع أسعار النفط ونتائج أعمال متباينة للشركات الكبرى، ما دفع المستثمرين إلى تقليص انكشافهم على الأصول مرتفعة المخاطر، وأفقد الأسواق معظم المكاسب التي حققتها في الجلسة السابقة. وجاءت موجة الهبوط وسط مخاوف متزايدة من تداعيات التوترات الجيوسياسية على تكاليف الطاقة والنمو الاقتصادي، خصوصاً في القارة الأوروبية التي تعتمد بدرجة كبيرة على واردات النفط والغاز.

وانخفض مؤشر ستوكس 600 الأوروبي بنسبة 0.84 % إلى 639.05 نقطة بحلول الساعة 0712 بتوقيت غرينتش، بعدما سجل ارتفاعاً تجاوز 0.9 % خلال تعاملات الأربعاء. ويعكس هذا التحول السريع هشاشة شهية المستثمرين للمخاطرة، في ظل استمرار الضبابية المحيطة بالأسواق العالمية وتزايد حساسية الأسهم الأوروبية للتطورات السياسية وأسعار السلع الأساسية.

وتزامنت الخسائر مع موسم إعلان النتائج الفصلية، الذي أصبح اختباراً مهماً لقدرة الشركات على المحافظة على أرباحها وسط ارتفاع تكاليف التشغيل وتباطؤ بعض أنشطة الاستهلاك. كما زادت الاحتجاجات في فرنسا من حالة عدم اليقين، ما دفع المستثمرين إلى التركيز على المؤشرات المالية الفعلية بدلاً من التوقعات المتفائلة.

ضغوط الطاقة

شكل ارتفاع أسعار النفط أحد أبرز العوامل التي أثرت في معنويات الأسواق الأوروبية، بعدما أثارت هجمات الحوثيين على السعودية مخاوف من اتساع نطاق التصعيد الإقليمي واحتمال تعرض إمدادات

إلى زيادة تقلبات الأسهم، خصوصاً إذا اتسعت المخاوف بشأن استقرار إمدادات الطاقة.

وفي المقابل، قد توفر نتائج الأعمال التي تتجاوز التوقعات فرصاً لتعويض بعض الخسائر، لكن استدامة التعافي ستظل مرتبطة بتحسن شهية المستثمرين للمخاطرة وانحسار الضغوط الاقتصادية.

وبذلك، أصبحت حركة الأسهم الأوروبية محكومة بتوازن دقيق بين أرباح الشركات وتكاليف الطاقة، في سوق قد تتبدل اتجاهاتها سريعاً مع كل تطور جيوسياسي أو إعلان مالي جديد.

ويكشف هذا التباين عن توجه المستثمرين نحو الشركات التي تتمتع بقدرة أكبر على المحافظة على الطلب والإيرادات في فترات عدم اليقين، مقابل تقليص المراكز في الأسهم الأكثر حساسية لتغير الإنفاق الاستهلاكي والتوقعات الاقتصادية.

مستقبل الأسواق تحده الطاقة والأرباح

تضع خسائر الخميس البورصات الأوروبية أمام اختبار مزدوج، يتمثل في قدرة الشركات على تحقيق نتائج مالية قوية، ومدى استمرار ارتفاع أسعار النفط وتأثيره في تكاليف التشغيل والتضخم. وقد يؤدي استمرار التوترات الإقليمية

الفاخرة، بعدما تراجع سهم «إيرميس» بنسبة 6.7 %، عقب إعلان إيرادات فصلية جاءت أقل قليلاً من توقعات المحللين. ويعكس الهبوط الكبير حساسية تقييمات شركات المنتجات الفاخرة لأي تباطؤ في نمو المبيعات، خصوصاً أن أسعار أسهمها تعتمد عادة على توقعات قوية بشأن الطلب والهوامش الربحية.

وفي المقابل، ارتفع سهم «نستله» بنسبة 2.3 %، بعدما أعلنت الشركة نمواً في مبيعات عملياتها الأساسية خلال الربع الثالث تجاوز تقديرات السوق، ما وفر دعماً نسبياً للأسهم الدفاعية المرتبطة بالسلع الاستهلاكية الأساسية.

مقارنة بتوقعات بلغت 2.4 مليار جنيه إسترليني.

ورغم أن الفارق بين النتائج والتقديرات يبدو محدوداً، فإن استجابة السوق تعكس ارتفاع سقف توقعات المستثمرين تجاه المؤسسات المصرفية، إذ أصبحت القدرة على تجاوز التقديرات عاملاً مهماً في دعم أسعار الأسهم. كما أن أي مؤشرات على ضغوط الربحية قد تدفع المستثمرين إلى إعادة تقييم آفاق القطاع خلال الفصول المقبلة.

تباين الشركات

امتدت الخسائر إلى قطاع السلع

خسائر البنوك

تصدر القطاع المصرفي قائمة القطاعات المتراجعة، بعدما هبط مؤشر البنوك الأوروبي بنسبة 2.1 %، متأثراً بنتائج أعمال أقل من التوقعات لدى بعض المؤسسات المالية الكبرى. ويعكس هذا الأداء حساسية أسهم البنوك للتغيرات في توقعات الأرباح والبيئة الاقتصادية، خصوصاً مع استمرار القلق بشأن تكلفة التمويل وجودة الأصول.

وانخفض سهم بنك باركليز بنسبة 2.5 % عقب إعلان أرباح قبل الضرائب بلغت 2.3 مليار جنيه إسترليني، بما يعادل نحو 3.08 مليارات دولار، خلال الربع الثالث،

المؤشر الياباني يتراجع 2.7 % وسط مخاوف الإنفاق التكنولوجي

رقائق الذكاء الاصطناعي تُكبّد نيكبي خسائر حادة

62907 نقاط مستوى نيكبي بعد تبخر مكاسب الجلسة السابقة

طوكيو إلكترون تخسر 7 % وسوفت بنك تتراجع 6.9 %

وجاء الصعود عقب الإعلان عن ثغرات أمنية خطيرة مرتبطة بلغة البرمجة «بي إتش بي»، دفعت عدة حكومات أوروبية إلى إيقاف تشغيل مواقع إلكترونية احترازياً لحماية أنظمتها، ما عزز اهتمام المستثمرين بالشركات المتخصصة في حلول الحماية الرقمية.

كما ارتفع سهم «شيفت» لخدمات تكنولوجيا المعلومات بنسبة 8.6 %، وصعد سهم «باي كارنت» للاستشارات التكنولوجية بنسبة 3.8 %، في مؤشر على استمرار وجود فرص استثمارية داخل القطاع رغم الضغوط الواسعة.

وعكس هذا التباين انتقال جزء من اهتمام المستثمرين نحو الأنشطة التي ترتبط باحتياجات تشغيلية وأمنية مباشرة، بدلاً من الاعتماد الكامل على توقعات التوسع المستقبلي في البنية التحتية الحاسوبية.

مستقبل السوق تحكمه استثمارات التكنولوجيا

تضع خسائر نيكبي الأخيرة الأسهم اليابانية أمام اختبار يتعلق باستدامة الطلب العالمي على أشباه الموصلات، خصوصاً مع تصاعد التساؤلات بشأن خطط الإنفاق الرأسمالي خلال السنوات المقبلة. وقد يؤدي استمرار الحذر إلى زيادة تقلبات الشركات المرتبطة بالرقائق ومراكز البيانات، بينما تظل نتائج الأعمال وتوقعات الطلب الصيني عوامل رئيسية في تحديد اتجاه التداولات. وفي المقابل، تكشف مكاسب شركات الأمن السيبراني والخدمات الرقمية عن استمرار الفرص الانتقائية، بما يشير إلى أن الضغوط لا تشمل جميع الأنشطة التكنولوجية بالدرجة نفسها.

وبذلك، تصبح قدرة الشركات على إثبات استدامة الطلب وتحويل الاستثمارات إلى أرباح فعلية العامل الأهم في استعادة ثقة المستثمرين، بعدما أظهرت جلسة الخميس أن التفاؤل بالذكاء الاصطناعي لم يعد كافياً وحده لحماية الأسهم من موجات البيع.

وأضاف أن المستثمرين يركزون بصورة متزايدة على عام 2027، وتحديد مدى قدرة الشركات الكبرى على المحافظة على الإنفاق الرأسمالي المخصص للذكاء الاصطناعي، في ظل استمرار حالة الحذر بشأن الجدوى الاقتصادية للمشروعات. وتعكس هذه المخاوف تحولاً في معايير تقييم الشركات التكنولوجية، إذ لم يعد النمو السريع في الطلب كافياً لدعم الأسعار المرتفعة للأسهم، بل أصبحت القدرة على تحقيق عوائد تشغيلية وتدفقات نقدية مستقرة عاملاً حاسماً في قرارات المستثمرين.

مكاسب انتقائية

على خلاف الاتجاه العام للسوق، سجلت بعض شركات التكنولوجيا مكاسب قوية، بعدما قفز سهم «ترند مايكرو» المتخصصة في الأمن السيبراني بنسبة 8.7 %، محققاً أكبر ارتفاع نسبي بين مكونات نيكبي.

بتغيير خطط الإنفاق لدى كبار مصنعي الرقائق والعملاء الدوليين.

مخاطر الاستثمار

امتدت عمليات البيع إلى الشركات المرتبطة بالبنية التحتية للذكاء الاصطناعي، بعدما تراجع سهم «فوجيكورا»، المصنعة لكابلات مراكز البيانات، بنسبة 6.2 %، بينما انخفض سهم مجموعة «سوفت بنك» الاستثمارية بنسبة 6.9 %، في إشارة إلى اتساع المخاوف لتشمل قطاعات التمويل والمعدات والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيا المتقدمة. وأشار واتارو أوكياما، محلل الأسهم لدى «نومورا سيكيوريتيز»، إلى أن السوق اليابانية كانت قد استوعبت بالفعل التأثير الإيجابي لنتائج شركتي «سبيس إكس» و«سوبر مايكرو كومبيوتر» الأميركيين، ما جعل الأسهم عرضة لعمليات جني الأرباح بعد ارتفاعاتها السابقة.

إعلان نتائج مالية قوية بصورة عامة، بعدما أثارت توقعات الطلب الصيني مخاوف المستثمرين بشأن استدامة المبيعات خلال الفترات المقبلة. وأوضح كازويوشي سايتو، المحلل لدى «إيواي كوزمو سيكيوريتيز»، أن الشركات الصينية سارعت إلى شراء معدات التصنيع قبل المواعيد المخططة، تحسباً لتشديد القيود التنظيمية، ما قد يؤدي إلى تراجع الطلب لاحقاً بعدما جرى تقديم جزء من المشتريات المستقبلية.

وتكشف هذه التطورات عن مخاطر الاعتماد على الطلب الاستياقي في تقييم أداء الشركات، إذ قد تبدو المبيعات قوية خلال فترة معينة دون أن يعكس ذلك بالضرورة توسعاً مستداماً في الاستثمارات الصناعية. وتزداد أهمية هذه المخاوف بالنسبة إلى اليابان، التي تضم شركات رئيسية في سلاسل توريد أشباه الموصلات العالمية، ما يجعل أسهمها شديدة التأثر

تكبدت الأسهم اليابانية خسائر حادة خلال تعاملات الخميس، بعدما أعادت المخاوف بشأن استدامة الإنفاق العالمي على الذكاء الاصطناعي الضغوط إلى شركات أشباه الموصلات والتكنولوجيا المتقدمة، في موجة بيع عكست تحول المستثمرين من التفاؤل بنتائج الأعمال إلى التدقيق في مستقبل الطلب على الرقائق والمعدات الحاسوبية. وجاء التراجع رغم الأداء الإيجابي الذي سجلته بعض الشركات الأميركية المرتبطة بالقطاع، ما يكشف اتساع الفجوة بين توقعات النمو الحالية والمخاوف المتعلقة بالاستثمارات المستقبلية.

وهبط مؤشر نيكبي الياباني بنسبة 2.7 % ليلغق عند 62907.84 نقطة، متخلياً عن جميع مكاسب الأربعاء البالغة 0.9 %، فيما انخفض مؤشر تويكس الأوسع نطاقاً بنسبة 1.1 %، بعدما حقق ارتفاعاً مماثلاً في الجلسة السابقة. ويعكس التفاوت بين المؤشرين حجم الضغوط التي تعرضت لها أسهم التكنولوجيا ذات الأوزان الكبيرة في نيكبي، مقارنة ببقية القطاعات المدرجة في السوق.

وتزامنت الخسائر مع تنامي الحذر بشأن قدرة شركات الذكاء الاصطناعي على مواصلة الإنفاق الرأسمالي بالمعدلات المرتفعة نفسها خلال عام 2027، خصوصاً مع ارتفاع تكلفة إنشاء مراكز البيانات وتطوير المعالجات المتقدمة، وسط تساؤلات متزايدة بشأن العوائد الاقتصادية التي يمكن تحقيقها من هذه الاستثمارات.

ضغوط الرقائق

تصدر قطاع أشباه الموصلات موجة الهبوط، بعدما تراجع سهم «أرفاننتس» بنسبة 6 %، فيما فقد سهم «طوكيو إلكترون» 7 % من قيمته، في انعكاس مباشر لحساسية الشركات اليابانية تجاه التغيرات في توقعات الطلب العالمي على معدات تصنيع الرقائق واختبارها.

وجاءت الضغوط عقب تراجع أسهم شركة «لام ريسيرش» الأميركية في تداولات ما بعد الإفلاق، رغم

صندوق النقد يتوقع نمو اقتصادات المنطقة 6.6 % في 2027

انتعاش اقتصادي مرتقب مع انحسار الحرب

1 استعادة الاستقرار تدعم التجارة والإنتاج وثقة المستثمرين

2 اقتصادات الخليج أمام فرص التعافي رغم ضغوط الإيرادات



التوسع في إجراءات عامة قد تزيد أعباء الدين. وشدد كذلك على أهمية إعادة بناء الاحتياطيات وهوامش الأمان المالية، وتعزيز استقلالية البنوك المركزية، ومواصلة الإصلاحات التي ترفع الإنتاجية وتوسع فرص العمل وتنوع الأنشطة الاقتصادية.

التعافي الاقتصادي مشروط بانحسار الصراع
ترسم توقعات صندوق النقد الدولي مساراً اقتصادياً شديد التباين بين عامين؛ انكماش في 2026 يعقبه انتعاش قوي في 2027، لكن تحقق هذا السيناريو يبقى مرهوناً بانحسار الحرب وعودة التجارة والإنتاج إلى أوضاع أكثر استقراراً.

وبالنسبة إلى الاقتصادات الخليجية، لا يقتصر التحدي على استعادة معدلات النمو، بل يشمل حماية الفوائض الخارجية وتعويض النشاط الاقتصادي المفقود والحفاظ على استدامة الإنفاق العام.

إذا تجددت الاضطرابات في إنتاج الطاقة أو طرق التجارة. وقد تؤدي أي موجة جديدة من اضطرابات الإمدادات إلى زيادة أسعار الطاقة وتكاليف النقل، بما يرفع التضخم ويضعف القدرة الشرائية ويضغط على النمو.

كما تواجه المنطقة احتمال تشديد الأوضاع المالية العالمية، سواء بسبب استمرار أسعار الفائدة المرتفعة أو إعادة تقييم الأسواق للتوقعات المتفائلة بشأن مكاسب الإنتاجية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. وتبقى الاقتصادات منخفضة الدخل والهشة الأكثر تعرضاً لهذه المخاطر، نظراً لاعتمادها على واردات الغذاء وارتفاع احتياجاتها التمويلية وتراجع المساعدات الإنمائية.

وفي مواجهة هذه التحديات، دعا الصندوق إلى جعل السياسة النقدية خط الدفاع الأول أمام ارتفاع التضخم، مع تقديم دعم مالي مؤقت وموجه للأسر والشركات الأكثر تضرراً، بدلاً من

وقد ساعد الدعم الحكومي وضبط بعض الأسعار وأنظمة أسعار الصرف الثابتة في تخفيف العبء المباشر على المستهلكين، إلا أن هذه الإجراءات تنقل جانباً من التكلفة إلى المالية العامة، بما قد يقلص الموارد المتاحة لأولويات إنفاق أخرى.

وفي المقابل، تبدو آفاق القوقاز وآسيا الوسطى أكثر استقراراً نسبياً، مع توقع نمو اقتصاداتها بنسبة 5.2 % في 2026 و 5 % في 2027، بالتزامن مع استمرار تراجع التضخم. ورفع الصندوق توقعاته لهذه المنطقة مقارنة بتقديرات أبريل، مدعوماً بتحسن آفاق الدول المستوردة للنفط، رغم تراجع التوقعات لبعض الاقتصادات المصدرة للطاقة.

مخاطر ممتدة
حذر أزغور من أن حالة عدم اليقين المحيطة بالتوقعات لا تزال مرتفعة بصورة استثنائية، وأن المخاطر تميل إلى الجانب السلبي، خصوصاً

الدول المستوردة أظهر قدرة على الصمود بفضل الطلب المحلي وتحولات العاملين وإيرادات السياحة، إلى جانب التدابير الحكومية التي خففت انتقال ارتفاع الأسعار إلى المستهلكين. وتبرز دول مجلس التعاون الخليجي في قلب هذه التحولات، إذ يتوقع الصندوق أن تشهد اقتصاداتها تعافياً على شكل حرف «V»، بما يعني تراجع النشاط الاقتصادي أولاً، ثم عودته إلى النمو بوتيرة قوية بعد انحسار الاضطرابات.

لكن هذا التعافي لا يعني استعادة جميع الخسائر، إذ يرجح أزغور بقاء الناتج الاقتصادي الخليجي دون المستويات التي كانت متوقعة قبل اندلاع الصراع على المدى المتوسط. ويكشف ذلك عن فارق جوهري بين ارتفاع معدل النمو وتعويض الإنتاج المفقود، فالنمو القوي بعد الانكماش قد يعكس التعافي من قاعدة منخفضة، دون أن يعيد الاقتصاد بالضرورة إلى مساره السابق.

تآكل الفوائض
تتجاوز آثار الحرب معدلات النمو لتصل إلى الموازنات العامة والحسابات الخارجية، مع توقع تراجع فائض الحساب الجاري لدول مجلس التعاون الخليجي من نحو 5 % من الناتج المحلي الإجمالي في 2025 إلى 1.3 % خلال 2026.

ويمثل هذا الانخفاض تقلصاً بمقدار 3.7 نقاط مئوية، ما يعكس الضغوط التي يمكن أن تتعرض لها المراكز الخارجية حتى في الاقتصادات الغنية بالموارد النفطية. وتزداد أهمية هذا المؤشر بالنظر إلى دوره في قياس العلاقة بين الإيرادات والمدفوعات الخارجية، ومدى قدرة الاقتصادات على تكوين فوائض تدعم احتياطياتها وم탄يتها المالية.

وفي الوقت نفسه، يتوقع الصندوق ارتفاع التضخم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان خلال العام الجاري، نتيجة الضغوط المرتبطة بالسلع الأساسية وتكاليف الإمداد.

تواجه اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واحدة من أكثر مراحلها تعقيداً، بعدما أعادت الحرب في المنطقة رسم توقعات النمو والتضخم والتجارة، ودفعت صندوق النقد الدولي إلى توقع انكماش اقتصادي خلال العام الجاري، قبل انتعاش قوي مشروط بانحسار الصراع واستعادة حركة التجارة والإمدادات لطبيعتها.

وكشف مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق، جهاد أزغور، خلال مؤتمر صحفي الخميس، أن اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان مرشحة للانكماش بنسبة 1.3 % في عام 2026، قبل تسجيل نمو يبلغ 6.6 % في 2027، وفق سيناريو يفترض تراجع حدة الصراع مطلع العام المقبل.

وتعكس هذه التوقعات تحولاً حاداً في المشهد الاقتصادي، بعدما خفض الصندوق تقديراته لنمو المنطقة في 2026 بنحو ثلاث نقاط مئوية مقارنة بتوقعات أبريل الماضي، نتيجة الاضطرابات التي أصابت إنتاج الطاقة والنقل البحري والسياحة والتجارة، وأضعفت ثقة المستثمرين والمستهلكين.

فاتورة الحرب
لا تقتصر التداعيات الاقتصادية للصراع على ارتفاع تكاليف الطاقة، بل تمتد إلى شبكات الإمداد وحركة الشحن والتأمين والتجارة الدولية، ما يفرض ضغوطاً متزامنة على الشركات والحكومات والأسر. وتختلف حدة التأثير بين الدول بحسب اعتمادها على صادرات النفط أو وارداته، ومدى تعرض بنيتها الاقتصادية للاضطرابات، وقدرتها على استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية لاحتواء الصدمات. فالدول المصدرة للطاقة تواجه تحديات مرتبطة بالإنتاج والتصدير وطرق الشحن، بينما تتعرض الاقتصادات المستوردة للنفط لضغوط محتملة على تكاليف الاستيراد والأسعار المحلية. ومع ذلك، أشار الصندوق إلى أن عدداً من

3 ملايين برميل إضافية يومياً عبر «شرق غرب»

«أرامكو» توسع منافذ النفط لمواجهة الأزمات

1 الشركة ترفع قدراتها التصديرية إلى 10 ملايين برميل يومياً

2 فقدان 3 مليارات برميل يضع أسواق النفط أمام اختبار

80 % بحلول 2030 مقارنة بمستويات 2021، بما يسمح بإحلاله محل الوقود السائل في توليد الكهرباء، وتوفير نحو مليون برميل نفط يومياً يمكن توجيهها إلى التصدير.

وأشار إلى أن الأولوية الحالية لإنتاج الغاز تتمثل في تلبية الطلب المحلي ودعم التوسع الصناعي، مع دراسة فرص التصدير مستقبلاً، إلى جانب الاستثمارات الدولية في الغاز المسال عبر «ميد أوشن».

تفوق تقني

كشف الناصر أن أرامكو تستقبل يومياً أكثر من 10 مليارات نقطة بيانات تستخدم في إدارة العمليات والاستكشاف والإنتاج وتحسين الكفاءة وخفض الانبعاثات. وأوضح أن التطبيقات التقنية والذكاء الاصطناعي حققت للشركة قيمة مضافة تجاوزت 11 مليار دولار بين عامي 2023 و2025، مع توقع تحقيق مكاسب سنوية تتراوح بين مليارين و4 مليارات دولار خلال السنوات المقبلة.

وساهم التطور التقني، بحسب الناصر، في المحافظة على تكلفة استخراج تقارب 3 دولارات للبرميل على مدى نحو عقدين، رغم موجات التضخم العالمية. كما لعبت الطائرات المسيّرة دوراً في تقييم الأضرار التي تعرضت لها بعض المنشآت خلال الأزمة، وتحديد أولويات الإصلاح والاستجابة، بما ساعد على تسريع عمليات إعادة التأهيل.



الحالية بين كوريا الجنوبية واليابان وهولندا وسبدي كير، بما يتيح الاحتفاظ بكميات من الخام بالقرب من الأسواق المستهلكة، ويعزز القدرة على التعامل مع تعطل بعض مسارات الشحن. وفي ملف الغاز، أكد الناصر استمرار تنفيذ مشروع الجافورة وفق الجدول المقرر، بعد اكتمال مرحلته الأولى بنهاية 2025، على أن تنتهي المرحلة الثانية في 2027. وتستهدف الشركة رفع إنتاج الغاز بنسبة

50 و 55 مليار دولار. وتعكس المحافظة على هذه الاستثمارات توجه الشركة إلى حماية خطط التوسع طويلة الأجل من تقلبات الآنية، خصوصاً في مشاريع البنية التحتية والإنتاج والغاز والتخزين. وأوضح أن أرامكو تعمل أيضاً على مضاعفة قدراتها التخزينية الخارجية بالتعاون مع شركائها، مع التركيز على آسيا باعتبارها أكبر أسواق الشركة. وتتوزع مرافق التخزين الخارجية

برميل خلال يونيو، وهو ما خفف جانباً من الضغوط على السوق. وتوقع أن تؤدي عودة الأوضاع إلى طبيعتها إلى زيادة الطلب بنحو 3 ملايين برميل يومياً، منها مليونان لنمو الاستهلاك ومليون لإعادة بناء المخزونات المستنزفة. أكد الناصر أن أرامكو ماضية في تنفيذ مشاريعها وفق الجداول الزمنية المعلنة، دون تعديل نطاق إنفاقها الرأسمالي المستهدف لعام 2026، الذي يتراوح بين

ويكتسب مشروع زيادة طاقة «شرق غرب» أهمية خاصة، لأنه يوفر منفذاً لنقل النفط السعودي إلى البحر الأحمر بعيداً عن مضيق هرمز، بما يمنح الشركة قدرة أكبر على التعامل مع اضطرابات الملاحة في الخليج. وأشار الناصر إلى أن قرار تطوير الخط منذ ثمانينات القرن الماضي شكل أحد أهم الاستثمارات الاستراتيجية في أمن الطاقة، إذ ارتفعت طاقته تدريجياً من نحو مليوني برميل يومياً إلى 7 ملايين برميل حالياً. وتأتي التوسعة الجديدة بعدما كشفت الأزمة، وفق تقديرات الناصر، عن فقدان الأسواق العالمية نحو 3 مليارات برميل من الإمدادات منذ بدايتها، في وقت كانت فيه المخزونات النفطية دون متوسط مستويات السنوات الخمس السابقة.

وأوضح أن منطقة الخليج ترتبط بنحو 20 % من الطلب العالمي على النفط، وبحصة مماثلة في سوق الغاز الطبيعي المسال، ما يجعل أي اضطراب في حركة الإمدادات ذا تأثير واسع على الأسعار والتجارة والتضخم. ولفت إلى أن السحب من المخزونات الاستراتيجية وتراجع الواردات البحرية الصينية خلال بعض فترات الأزمة، إلى جانب استمرار تدفقات النفط عبر «شرق غرب»، ساهمت في الحد من ارتفاع الأسعار. وبحسب الناصر، تراجعت واردات الصين النفطية المنقولة بحراً من نحو 11 مليون برميل يومياً إلى ما بين 5 و6 ملايين

تتجه شركة أرامكو السعودية إلى إعادة رسم خريطة صادراتها النفطية، عبر توسيع شبكة خطوط الأنابيب ودراسة منافذ إضافية للأسواق العالمية، في تحول استراتيجي فرضته الاضطرابات التي شهدتها المنطقة، وكشفت خلاله الحرب عن أهمية امتلاك بدائل آمنة ومستقرة لطرق نقل الطاقة التقليدية.

وكشف رئيس الشركة وكبير إدارييها التنفيذيين، أمين الناصر، أن أرامكو تعمل على رفع الطاقة الاستيعابية لخط أنابيب «شرق غرب» من 7 ملايين برميل يومياً إلى 10 ملايين برميل، بزيادة تبلغ 3 ملايين برميل يومياً، تعادل نحو 43 % من طاقته الحالية. وأوضح الناصر، خلال مقابلة، أن الشركة بدأت الأعمال الهندسية لهذه التوسعات منذ الأيام الأولى للأزمة، بالتوازي مع دراسة مسارات تصدير جديدة، في خطوة تستهدف تعزيز مرونة الإمدادات وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على الممرات البحرية الحساسة.

خريطة الإمدادات
تستند شبكة صادرات أرامكو حالياً إلى ثلاثة مسارات رئيسية، تشمل الخليج العربي عبر مضيق هرمز، والبحر الأحمر عبر باب المندب، والبحر المتوسط عبر سبدي كير، غير أن التطورات الأخيرة أبرزت الحاجة إلى توسيع البدائل المتاحة أمام الشركة.



إلغاء عقد مايكروسوفت يربك طموحات «إنسكايل» للبورصة

35 مليار دولار على محك الكهرباء

الكهرباء اللازمة قبل عام 2030، وهو تأخير يجعل تنفيذ الالتزامات التعاقدية ضمن المواعيد المستهدفة أمراً بالغ الصعوبة.

ورغم أن المركز يمثل جزءاً محدوداً من إجمالي تعاقدات مايكروسوفت مع «إنسكايل»، فإن تداعيات القرار تتجاوز قيمة الاتفاق الملغى، إذ تكشف عن مدى ارتباط استثمارات الحوسبة المتقدمة بتوافر الطاقة الكهربائية، وقدرة الشبكات المحلية على استيعاب الطلب المتزايد من مراكز البيانات.

وتبرز هذه الأزمة تحولاً مهماً في اقتصاديات الذكاء الاصطناعي، حيث أصبحت القدرة على الحصول على الكهرباء ميزة تنافسية قد تتفوق على حجم التمويل أو عدد العملاء. فالشركات التي تمتلك مواقع جاهزة للتشغيل واتفاقيات موثوقة لتوريد الطاقة تستطيع تقديم التزامات أكثر واقعية، بينما تواجه المشروعات المتأخرة مخاطر فقدان العملاء قبل بدء التشغيل.

تعاقدات ضخمة

تستند جاذبية «إنسكايل» الاستثمارية إلى دفتر تعاقدات تتجاوز قيمته 100 مليار دولار، وهو رقم يعادل نحو 40 ضعف قيمة أعمالها النشطة حتى نهاية أغسطس، ويعكس حجم الطلب المستقبلي الذي تتوقع الشركة تلبيةه خلال السنوات المقبلة. لكن هذه التعاقدات لا تمثل إيرادات محققة أو تدفقات نقدية مضمونة، بل ترتبط بشروط تشغيلية وفنية وتمويلية يجب الوفاء بها قبل تحصيل قيمتها. ويعني ذلك أن ضخامة دفتر الطلبيات قد تعطي انطباعاً مبالغاً فيه عن قوة المركز المالي إذا لم تُقرأ إلى جانب المخاطر المرتبطة بالتنفيذ.

وتزداد أهمية هذه الملاحظة في قطاع تتطلب

تواجه شركات البنية التحتية للذكاء الاصطناعي اختباراً اقتصادياً متزايد التعقيد، بعدما كشفت أزمة تعاقدية بين مايكروسوفت وشركة «إنسكايل» البريطانية عن فجوة واسعة بين التقييمات السوقية الطموحة والقدرة الفعلية على تشغيل مراكز البيانات. فبينما تتسابق الشركات الناشئة لجذب مليارات الدولارات من المستثمرين، أصبحت الكهرباء والرقائق ومواعيد التسليم عوامل حاسمة في تحديد القيمة الحقيقية لهذه المشروعات، بعيداً عن الأرقام الضخمة للعقود المستقبلية.

وتستهدف «إنسكايل»، المتخصصة في خدمات الحوسبة السحابية للذكاء الاصطناعي والدعمية من «إنفيديا»، الإدراج في بورصة نيويورك بتقييم يبلغ 35 مليار دولار، غير أن إلغاء مايكروسوفت اتفاقاً لاستئجار قدرات حوسبة في أحد مراكزها بالملكة المتحدة ألقى بظلاله على هذه الطموحات، وأعاد طرح تساؤلات بشأن قدرة الشركة على تحويل التعاقدات الملونة إلى إيرادات فعلية.

وتكشف الواقعة عن تحدٍ أوسع يواجه صناعة الذكاء الاصطناعي، يتمثل في أن الطلب المتزايد على القدرات الحاسوبية لا يكفي وحده لضمان نجاح الاستثمارات، ما لم تتوافر البنية التحتية اللازمة لتشغيلها. فالمنافسة لم تعد مقتصرة على امتلاك أحدث المعالجات، وإنما امتدت إلى تأمين الكهرباء والأراضي والتمويل وسلاسل التوريد، ضمن جداول زمنية صارمة.

أزمة الكهرباء

جاء قرار مايكروسوفت بإلغاء الاتفاق المرتبط بمركز بيانات في منطقة إيسيكس البريطانية بعدما تبين أن المشروع لن يحصل على الأرباح على إمدادات

100 مليار دولار تعاقدات مستقبلية تواجه اختبار التنفيذ الفعلي

2030 موعد محتمل لتوصيل الكهرباء يعطل مشروعاً بريطانياً للحوسبة

461 ألف معالج رسومي مطلوبة لتنفيذ الالتزامات التعاقدية الضخمة

ويمثل هذا المستوى رهاناً كبيراً على قدرة الشركة على تحقيق توسع سريع ومستدام، وتحويل التعاقدات المستقبلية إلى تدفقات نقدية تكفي لتغطية الإنفاق الرأسمالي والتكاليف التمويلية.

وبالمقارنة مع شركة «نبييوس» المنافسة، يشير تطبيق مضاعف تقييم مماثل إلى قيمة تزيد قليلاً على 6 مليارات دولار، وهو فارق كبير عن الطموحات المعلنة. ويعكس هذا التباين مدى حساسية تقييمات الشركات الناشئة للافتراضات المتعلقة بالنمو والتنفيذ والربحية.

ضغوط المنافسة

تقدم تجربة «كور ويف» الأميركية مؤشراً إضافياً على تقلب شهية المستثمرين تجاه شركات الحوسبة السحابية المتخصصة، بعدما فقدت أسهمها نصف قيمتها خلال الأشهر الستة الماضية، وفق المعطيات الواردة في المادة، ويعكس هذا التراجع مخاطر المراهنة على نمو الإيرادات وحده، في صناعة تتطلب استثمارات ضخمة وتواجه تغيرات تكنولوجية سريعة وضغوطاً متواصلة على التمويل.

كما أن ارتفاع تكاليف رأس المال قد يزيد صعوبة التوسع، خصوصاً عندما تتأخر المشروعات عن بدء التشغيل بينما تستمر الالتزامات المالية المرتبطة بالمعدات والبنية التحتية.

وفي المقابل، قد تستفيد الشركات الكبرى التي تمتلك مراكز بيانات جاهزة أو قدرة مالية وتنظيمية أعلى على تأمين الكهرباء والمعدات، من انتقال الطلب إليها عندما يعجز المنافسون الأصغر عن تنفيذ تعاقداتهم في المواعيد المحددة.

إعادة التسعير

تضع هذه التطورات المستثمرين أمام ضرورة إعادة تقييم شركات الحوسبة السحابية وفق معايير تتجاوز حجم العقود الملونة، لتشمل القدرة التشغيلية الفعلية وجودة العملاء وشروط الإلغاء والتدفقات النقدية المتوقعة.

كما تصبح القدرة على تأمين الطاقة الكهربائية والبنية التحتية في الوقت المناسب مؤشراً أساسياً لقياس الجدوى الاقتصادية، إلى جانب كفاءة استخدام المعالجات والعمر التجاري المتوقع لها.

وقد تؤدي هذه المعايير إلى اتساع الفجوة بين الشركات التي تمتلك مشروعات جاهزة للتشغيل وتلك التي تعتمد على خطط توسع طويلة الأجل، بما يعيد توزيع الفرص الاستثمارية داخل القطاع.

للمخاطر، يتمثل في اعتماد الشركة بدرجة كبيرة على عدد محدود من العملاء، إذ تستحوذ مايكروسوفت و«أنثروبك» معاً على ما يقارب 90 % من دفتر طلبياتها.

ويمنح هذا التركيز العملاء الرئيسيين نفوذاً تفاوُضياً واسعاً، خصوصاً فيما يتعلق بمواعيد التسليم وشروط الإلغاء والتعويضات. كما يجعل الأداء المالي المستقبلي للشركة أكثر حساسية لأي تغيير في الخطط الاستثمارية لهؤلاء العملاء.

وتتضمن اتفاقات «أنثروبك» هامشاً محدوداً للإعفاء من المسؤولية عن تأخيرات سلاسل التوريد، فضلاً عن جداول تنفيذ مرحلية تتيح إنهاء التعاقدات عند عدم الالتزام بمواعيد محددة.

أما بعض الاتفاقات الأخرى، فتقوم على توفير الخدمات عند الطلب، ما يعني أن قيمتها المستقبلية ليست مضمونة بالكامل. وتفرض هذه الشروط على المستثمرين التمييز بين الإيرادات المتعاقد عليها نظرياً والإيرادات التي يرجح تحقيقها فعلياً، مع مراعاة احتمالات التأخير والإلغاء.

فجوة التقييم

تثير الأرقام المالية للشركة تساؤلات جوهرية بشأن التقييم المستهدف للطرح العام، بعدما بلغت إيراداتها 141 مليون دولار خلال النصف الأول من 2026، وهو مستوى محدود مقارنة بالقيمة السوقية التي تسعى إلى تحقيقها.

وحتى مع افتراض استمرار النمو الاستثنائي المسجل خلال النصف الأول، بما يرفع الإيرادات السنوية إلى نحو 420 مليون دولار، فإن تقييم الشركة عند 35 مليار دولار يعني مضاعفاً يتجاوز 83 مرة للإيرادات السنوية المقترضة.

مشروعاته إنفاقاً رأسمالياً هائلاً قبل تحقيق الإيرادات، إذ تحتاج الشركات إلى شراء المعالجات وتجهيز مراكز البيانات وتأمين الكهرباء والتبريد والاتصالات، بينما تظل قدرتها على استرداد الاستثمارات مرهونة ببدء التشغيل في المواعيد المحددة.

سباق المعالجات

تتطلب العقود المستقبلية للشركة نشر نحو 461 ألف وحدة معالجة رسومية، وهو عدد يقارب 20 ضعف الوحدات التي تمتلكها حالياً، ما يكشف حجم التوسع المطلوب خلال فترة زمنية محدودة.

ولا يقتصر التحدي على توفير هذه المعالجات، بل يشمل الحصول عليها بأسعار مناسبة، وتركيبها وتشغيلها بكفاءة، وضمان توافرها مع البنية التحتية للطاقة والتبريد. وأي اختلال في أحد هذه العناصر قد يؤدي إلى تأخير تشغيل القدرات الحاسوبية، وبالتالي تأجيل الاعتراف بالإيرادات المتوقعة.

وتواجه الشركات أيضاً مخاطر التقادم التكنولوجي، إذ تتطور رقائق الذكاء الاصطناعي بسرعة تجعل الأجيال الحالية أقل جاذبية اقتصادياً عند ظهور معالجات أحدث وأكثر كفاءة. وتراهن «إنسكايل» ومنافساتها على إمكانية إعادة تأجير المعالجات القديمة لشركات أصغر أو لمستخدمين يحتاجون إلى قدرات حوسبة أقل تعقيداً، غير أن الجدوى التجارية لهذا النموذج لم تثبت بعد بصورة كافية، ما يضيف قدراً من عدم اليقين إلى حسابات العائد على الاستثمار.

تركز العملاء

تكشف هيكلية التعاقدات عن مصدر آخر

تؤكد أزمة «إنسكايل» أن صناعة الذكاء الاصطناعي تدخل مرحلة أصبح فيها التنفيذ الفعلي أكثر أهمية من الوعود الاستثمارية، بعدما كشفت اختناقات الكهرباء والرقائق عن حدود النمو السريع الذي تعتمد عليه تقييمات الشركات الناشئة.

ومن المرجح أن تتجه أنظار المستثمرين بصورة متزايدة إلى المشروعات التي تمتلك مصادر طاقة مؤكدة وقدرات تشغيلية جاهزة وعقوداً قابلة للتنفيذ، بدلاً من الاكتفاء بدفاتر طلبيات ضخمة لا تزال مرتبطة بشروط مستقبلية. وقد يفتح هذا التحول المجال أمام موجة من إعادة تسعير

4 أسهم كور ويف تخسر نصف قيمتها خلال ستة أشهر

5 6 مليارات دولار قيمة محتملة وفق مضاعفات المنافسين بالسوق

6 141 مليون دولار إيرادات نصف سنوية تثير تساؤلات التقييم

عوائد السندات تقفز لأعلى مستوياتها منذ 2002

ديون فرنسا تشعل مخاوف الأسواق الأوروبية

1 علاوة المخاطر الفرنسية تسجل أعلى مستوى منذ 15 عاماً

2 عائد السندات يقفز إلى 5.11 % وسط اضطرابات سياسية



تواجه فرنسا موجة جديدة من الضغوط في أسواق الدين السيادي، بعدما قفزت تكاليف اقتراضها إلى أعلى مستوياتها منذ أكثر من عقدين، بالتزامن مع اتساع الفارق بين عوائد سنداتها الحكومية ونظيرتها الألمانية إلى مستويات لم تشهدها الأسواق منذ أزمة الديون الأوروبية، في تطور يعكس تصاعد مخاوف المستثمرين بشأن مستقبل المالية العامة الفرنسية.

وارتفع العائد على السندات الحكومية الفرنسية لأجل 10 سنوات بمقدار 11.5 نقطة أساس، ليصل إلى 5.11 %، بعدما لامس خلال التعاملات 5.1415 %، وهو أعلى مستوى منذ يوليو 2002.

وجاء هذا الارتفاع وسط استمرار الاحتجاجات الشعبية، وتزايد حالة عدم اليقين السياسي قبيل الانتخابات الرئاسية المقررة العام المقبل، إلى جانب الصعوبات التي تواجهها باريس في إقرار الموازنة وضبط الإنفاق العام.

وتزامنت التطورات المالية مع تعهد الحكومة الفرنسية بتعزيز الإجراءات الأمنية خلال احتجاجات مرتقبة السبت، وسط توقعات بنشر قوات عسكرية إلى جانب تعزيزات إضافية من الشرطة.

علاوة قياسية

اتسع الفارق بين عوائد السندات الفرنسية والألمانية لأجل 10 سنوات إلى 173.58 نقطة أساس، أي نحو 1.74 نقطة مئوية، مسجلاً أعلى مستوى منذ نوفمبر 2011، عندما كانت منطقة اليورو تواجه أزمة حادة في الديون السيادية.

ويعكس هذا الفارق مقدار العائد الإضافي الذي يطلبه المستثمرون مقابل الاحتفاظ بالسندات الفرنسية بدلاً من الألمانية، التي تُعد مرجعاً للأصول السيادية الأكثر أماناً في منطقة اليورو.

وتشير الزيادة الحادة في علاوة المخاطر إلى تراجع شهية المستثمرين تجاه الديون الفرنسية، في ظل المخاوف من ارتفاع أعباء التمويل وصعوبة تحقيق التوازن بين الالتزامات المالية ومتطلبات الإنفاق الحكومي.

وتكتسب هذه التطورات أهمية خاصة بالنسبة إلى ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، إذ يؤدي

استمرار ارتفاع العوائد إلى زيادة تكلفة إصدار الديون الجديدة وإعادة تمويل الالتزامات المستحقة، بما يفرض ضغوطاً إضافية على الموازنة العامة.

كما أن اتساع الفارق مع السندات الألمانية يوضح أن الضغوط الحالية لا ترتبط فقط بالتوقعات العامة لأسعار الفائدة الأوروبية، وإنما تشمل أيضاً إعادة تقييم المستثمرين للمخاطر المرتبطة بفرنسا تحديداً. ورغم صدور بيانات أظهرت تحسناً في معنويات القطاع الصناعي الفرنسي خلال أكتوبر، فإنها لم تنجح في وقف تراجع أسعار السندات.

ووصفت شارلوت دي مونبلييه، كبيرة الاقتصاديين لشؤون فرنسا وسويسرا لدى «أي إن جي»، تحسن ثقة الشركات بأنه مفاجئ إيجابية، خصوصاً أن البيانات جُمعت في فترة كانت خلالها المخاطر السياسية والمالية الناجمة عن الاضطرابات الاجتماعية حاضرة بقوة.

ملاذ ألماني

في المقابل، استفادت السندات الحكومية الألمانية

من زيادة الطلب على الأصول الآمنة، إذ تراجع عائد السندات لأجل 10 سنوات بمقدار 4 نقاط أساس إلى 3.38 %.

ويعكس انخفاض العائد ارتفاع الطلب على السندات الألمانية، في ظل توجه المستثمرين إلى تقليص تعرضهم للأصول الأكثر حساسية للمخاطر السياسية والمالية.

كما انخفض عائد السندات الألمانية لأجل عامين، الأكثر تأثراً بتوقعات السياسة النقدية، بمقدار 0.5 نقطة أساس إلى 3.08 %.

ولم تقتصر الضغوط على السوق الفرنسية، بل امتدت إلى عدد من أسواق الدين السيادي الأوروبية، في إشارة إلى اتساع نطاق الحذر بين المستثمرين. فقد ارتفع الفارق بين عوائد السندات البلجيكية والألمانية بأكثر من 10 نقاط أساس إلى 111.28 نقطة، وهو أعلى مستوى منذ عام 2012.

كما اتسع الفارق الإيطالي بمقدار 10.5 نقطة أساس إلى 123 نقطة، والإسباني بمقدار 7.5 نقطة إلى 71 نقطة، واليوناني بمقدار 8.5 نقطة

إلى 102 نقطة.

وتشير هذه التحركات إلى أن المستثمرين باتوا يطلبون تعويضاً أكبر عن مخاطر الاحتفاظ بديون بعض الدول الأوروبية، خصوصاً مع ارتفاع أسعار الطاقة واستمرار المخاوف المرتبطة بالنمو والتضخم. وقالت جيلادا جيجاني، الخبيرة الاقتصادية لدى «سي تي»، إن المؤسسات الأوروبية أصبحت أكثر استعداداً للتعامل مع الأزمات مقارنة بما كانت عليه قبل 15 عاماً، ما قد يسهل تنسيق الاستجابة لأي اضطرابات مالية.

لكنها حذرت من أن عودة النزعة المشككة في الاتحاد الأوروبي قد تضيف تعقيدات إلى جهود التعامل مع الأزمة.

ضغوط الفائدة

تتزامن اضطرابات أسواق السندات مع ارتفاع أسعار الطاقة، ما يعزز توقعات استمرار الضغوط التضخمية ويدفع المستثمرين إلى إعادة تقييم مسار السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بأكثر من دولارين للبرميل الخميس، عقب هجمات جديدة شنها الحوثيون في السعودية، فيما استقرت أسعار الغاز الطبيعي قرب أعلى مستوياتها منذ ديسمبر 2022. وتزيد أسعار الطاقة المرتفعة احتمالات بقاء التضخم عند مستويات تستدعي سياسة نقدية مشددة، الأمر الذي يرفع تكلفة الاقتراض على الحكومات والشركات والأسر.

وتسعر الأسواق حالياً نحو ثلاث زيادات إضافية في أسعار الفائدة الأوروبية بحلول أواخر 2027، بعدما كانت تتوقع أربع زيادات في تقديرات سابقة. وتشير توقعات الأسواق النقدية إلى وصول سعر الفائدة على الودائع لدى البنك المركزي الأوروبي إلى 3.26 % بنهاية 2027، مقارنة بمستواه الحالي البالغ 2.50 %، بينما تبلغ التوقعات لشهر ديسمبر 2.73 %.

وكانت رئيسة البنك المركزي الأوروبي، كريستين لاغارد، قد أكدت أن الاستجابة النقدية المعتدلة لا تزال مناسبة، في ظل الحاجة إلى موازنة مخاطر التضخم مع أوضاع النشاط الاقتصادي.

وتضع هذه التطورات الحكومات الأوروبية أمام تحد مزدوج، يتمثل في ارتفاع تكاليف خدمة الديون من جهة، والحاجة إلى المحافظة على الإنفاق والاستقرار الاقتصادي من جهة أخرى.

اختبار جديد للديون الأوروبية

تكشف التحركات الأخيرة أن أزمة السندات الفرنسية لم تعد مرتبطة بمستوى العائد وحده، بل أصبحت اختباراً لثقة المستثمرين في قدرة باريس على معالجة اختلالاتها المالية وسط بيئة سياسية واقتصادية معقدة.

ويزيد اتساع علاوة المخاطر إلى مستويات عام 2011 حساسية الأسواق تجاه أي تطورات جديدة تتعلق بالموازنة أو الاحتجاجات أو السياسة النقدية الأوروبية.

وفي حين تتمتع منطقة اليورو اليوم بأدوات مؤسسية أقوى مقارنة بفترة أزمة الديون السيادية السابقة، فإن استمرار ارتفاع تكاليف الاقتراض قد يفرض تحديات على الدول الأكثر مديونية.

المجموعة تستهدف جميع المشروعات المطروحة وتوسعات الموانئ الرئيسية

موانئ دبي تطارد فرص الهند الاستثمارية

1 أرباح العمليات الدولية تنمو 15 % بعيداً عن جبل علي

2 التأثير السنوي للاضطرابات دون 10 % بفضل تنوع الأسواق



تستعد مجموعة موانئ دبي العالمية «دي بي ورلد» لتوسيع استثماراتها في قطاع الموانئ الهندي، عبر المنافسة على جميع المشروعات والأصول الاستثمارية المطروحة، في خطوة تعكس الأهمية المتزايدة للهند ضمن استراتيجية المجموعة للنمو الدولي، وسط تحولات متسارعة في حركة التجارة العالمية وتزايد الحاجة إلى تطوير الموانئ وشبكات الخدمات اللوجستية.

وكشف الرئيس التنفيذي للمجموعة، يوفراج نارايان، أن «موانئ دبي العالمية» تعزز المنافسة على كل فرصة استثمارية متاحة في السوق الهندية، بالتزامن مع تنفيذ مشروعات لزيادة الطاقة الاستيعابية للموانئ التي تعمل فيها، والسعي إلى تمديد امتيازاتها التشغيلية القائمة.

وتأتي هذه التوجهات في وقت تواجه فيه التجارة الدولية تحديات مرتبطة بالاضطرابات الجيوسياسية وتغير مسارات الشحن، ما يعزز أهمية الأسواق القادرة على استقطاب الاستثمارات في البنية التحتية وتوفير بدائل تشغيلية لشركات النقل والتجارة.

سباق الموانئ

تضع المجموعة السوق الهندية في مقدمة أولوياتها الاستثمارية، مستفيدة من اتساع النشاط التجاري للبلاد واحتياجاتها المتزايدة إلى مرافق بحرية ولوجستية قادرة على استيعاب حركة البضائع.

وقال نارايان، في تصريحات لصحيفة «إيكونوميك تايمز» الهندية، إن الهند تمثل سوقاً بالغة الأهمية لخطط المجموعة، مؤكداً استعدادها للمنافسة على جميع الفرص الاستثمارية التي تطرح في قطاع الموانئ.

أرباح دولية

تستند خطط التوسع إلى الأداء الإيجابي لعمليات المجموعة الدولية، التي أظهرت قدرة على النمو رغم التحديات التي تواجهها وأوضاع نارايان أن أرباح عمليات «موانئ دبي العالمية» خارج ميناء جبل علي سجلت نمواً بنسبة 15 %، في مؤشر على مساهمة الأسواق الدولية في دعم النتائج التشغيلية للمجموعة.

وتبرز أهمية هذا النمو في ظل

الاضطرابات التي أثرت على بعض المرات البحرية، إذ يوفر الانتشار الجغرافي الواسع مصادر إيرادات متعددة ويحد من الاعتماد على سوق واحدة.

وتوقع الرئيس التنفيذي أن يبقى صافي التأثير السنوي للتحديات الراهنة على المجموعة دون 10 %، مدعوماً بقدرة عملياتها الدولية على الاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق المختلفة.

ولا يعني ذلك اختفاء المخاطر المرتبطة بالتجارة العالمية، لكنه يعكس تقديرات الإدارة لقدرة تنوع العمليات على تخفيف آثار الاضطرابات على الأداء الإجمالي.

وتكتسب هذه المرونة أهمية اقتصادية خاصة في قطاع يعتمد بصورة مباشرة على حركة السفن والبضائع واستقرار المرات البحرية، حيث يمكن لأي تعطل في الشحن أن يؤثر في التكاليف والجداول التشغيلية.

ومن هذا المنطلق، يمثل التوسع في الهند فرصة لتعزيز الإيرادات المستقبلية، إلى جانب دوره في توزيع المخاطر التشغيلية بين مناطق جغرافية متعددة.

كما يمنح تعدد الأسواق المجموعة قدرة أكبر على التعامل مع التغيرات في أنماط

التجارة، والاستفادة من انتقال بعض التدفقات التجارية إلى موانئ ومراكز لوجستية بديلة.

ممرات بديلة

يرى نارايان أن الهند ومصر تستطيعان أداء دور مهم في خدمة الأسواق الواقعة على جانبي الممرات البحرية الحيوية، بما يوفر خيارات إضافية لحركة التجارة الدولية.

وتعكس هذه الرؤية اتجاهاً متزايداً لدى شركات الشحن والخدمات اللوجستية نحو تنويع مسارات نقل البضائع، وتقليص

الاعتماد على عدد محدود من الممرات التقليدية.

وفي هذا السياق، لا تقتصر أهمية الاستثمار في الموانئ على زيادة أرصدة الشحن أو طاقات المناولة، بل تمتد إلى تطوير منظومات متكاملة تربط المنشآت البحرية بالمناطق الصناعية وشبكات النقل ومراكز التخزين والتوزيع.

وتستهدف «موانئ دبي العالمية» تعزيز هذا التكامل في الهند، بما يسمح بتحسين حركة البضائع بين الموانئ ومراكز الإنتاج والاستهلاك، وتوفير خدمات أكثر كفاءة للعملاء.

تراجع التعهدات المناخية يفتح معركة تمويل الاستدامة عالمياً

فاتورة التحول الأخضر تنتقل إلى الشركات والمستثمرين

1 ضغوط الموازنات الغربية تقلص قدرة الحكومات على تمويل الاستدامة

2 الشركات تتراجع عن تعهداتها المناخية خلال الأشهر الثمانية عشر

3 التجربة البريطانية تثبت فاعلية الحوافز في إقضاء الفحم تدريجياً

المناخي والعوائد المتوقعة والمخاطر المرتبطة بالتحول أدوات أساسية لتمكين المساهمين من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات، بدلاً من الاكتفاء بالموافقة العامة على أهداف طويلة الأجل.

عوائد الاستدامة

تتمثل إحدى القضايا الأكثر حساسية في تحديد حجم العائد الذي يمكن للمستثمر التنازل عنه على المدى القصير مقابل تقليل المخاطر المناخية طويلة الأجل. فمدخرات التقاعد والاستثمارات الفردية ترتبط بأهداف مالية حقيقية، ولا يمكن افتراض استبعاد جميع أصحابها لتحمل التكلفة نفسها. وفي المقابل، قد يؤدي تجاهل المخاطر البيئية إلى خسائر اقتصادية مستقبلية، سواء نتيجة الأضرار المادية أو تغير التشريعات أو تراجع قيمة الأصول المعتمدة على تقنيات مرتفعة الانبعاثات.

ومن ثم، لا ينبغي اختزال العلاقة بين الاستدامة والربحية في تعارض دائم، إذ قد تحقق بعض الاستثمارات النظيفة عوائد تنافسية، بينما تتطلب مشروعات أخرى حوافز إضافية أو أجلاً أطول لاسترداد رأس المال.

التصويت الرقمي

يمكن للتكنولوجيا أن تؤدي دوراً مهماً في تقليص الفجوة بين المستثمرين النهائيين ومديري الأصول، من خلال تطوير منصات تتيح للمدخرين التعبير عن تفضيلاتهم بشأن القضايا المناخية والاستراتيجيات الاستثمارية.

وقد تساعد أدوات التصويت الرقمي على تحويل هذه التفضيلات إلى تعليمات قابلة للتنفيذ، بما يمنح أصحاب المدخرات تأثيراً أكثر مباشرة في القرارات المتعلقة بالشركات التي تستثمر فيها صناديقهم. غير أن نجاح هذه الآليات يتطلب معالجة تحديات تتعلق بتثقيف المستثمرين وحماية البيانات وتبسيط المعلومات الفنية، فضلاً عن ضمان عدم تعارض التعليمات مع الالتزامات القانونية لمديري الأصول.

وتكمن القيمة الاقتصادية لهذا التحول في تعزيز وضوح العلاقة بين ملكية رأس المال والمسؤولية عن استخدامه، بما قد يرفع مستوى الثقة في المؤسسات الاستثمارية ويحد من القرارات التي لا تعكس تفضيلات المستفيدين الفعليين.

الأصول ممارسة حقوق التصويت نيابة عنهم وفق سياساتها الداخلية.

وقد يؤدي تعدد حلقات الوساطة إلى اتساع المسافة بين المستثمر النهائي والقرارات التي تؤثر في قيمة مدخراته ومستقبل استثماراته. وتصبح هذه الفجوة أكثر أهمية عندما تتعلق القرارات بتخصيص رؤوس أموال ضخمة لمشروعات تمتد آثارها الاقتصادية والبيئية لعقود.

قرارات ملزمة

تتجه المقترحات المطروحة لإصلاح هذه المنظومة نحو تعزيز دور الجمعيات العمومية في مراجعة الاستراتيجيات المناخية، وعدم الاكتفاء بالتصويت الاستشاري الذي تستطيع مجالس الإدارة تجاوزه دون التزام مباشر.

ويقوم أحد المقترحات على تحويل الخطط المناخية إلى قرارات ملزمة تتعلق بالاستراتيجية وتخصيص رأس المال، بما يمنح المساهمين تأثيراً أكبر في تحديد مسارات الاستثمار ومستويات المخاطر المقبولة.

لكن تطبيق هذا التوجه يثير تحديات قانونية وإدارية، خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع الصلاحيات بين مجالس الإدارة والمساهمين، وقدرة المستثمرين على تقييم التفاصيل الفنية للمشروعات. ولذلك يتطلب أي إصلاح وضع ضوابط واضحة تحافظ على كفاءة الإدارة التنفيذية، مع تعزيز المساءلة والشفافية.

وقد تصبح الإفصاحات المنتظمة عن الإنفاق

بخطط استثمارية واضحة ومؤشرات أداء قابلة للقياس.

وتتعدد التفسيرات المحتملة لهذا التراجع، بين ارتفاع تكاليف التمويل وضغوط الربحية قصيرة الأجل وتغير البيئة التنظيمية، فضلاً عن إعادة تقييم المخاطر التجارية. لكن النتيجة الاقتصادية الأهم تتمثل في زيادة حالة عدم اليقين بالنسبة إلى المستثمرين والموردين والشركات العاملة في سلاسل توريد التقنيات النظيفة.

كما أن تعديل التعهدات دون توضيح المبررات قد يضعف الثقة في الإفصاحات المناخية، ويجعل تقييم المخاطر المستقبلية أكثر صعوبة. ولذلك تبرز أهمية مطالبة الشركات بنشر خطط انتقال محددة، توضح حجم الإنفاق الرأسمالي المستهدف، والجدول الزمني للتنفيذ، وآليات مراجعة التقدم المحقق.

سلطة المساهمين

تطرح حوكمة الشركات إشكالية أخرى تتعلق بمن يملك القرار الفعلي بشأن الاستراتيجيات المناخية. فمجالس الإدارة غالباً ما تستند إلى مشاورات مع كبار المستثمرين المؤسسيين ومديري الصناديق لتحديد توجهات المساهمين، رغم أن هؤلاء الوسطاء لا يمثلون بالضرورة التفضيلات التفصيلية لأصحاب الأموال النهائيين.

وتتضح المشكلة في صناديق التقاعد والاستثمارات المرتبطة بالمؤشرات، حيث يملك المدخرون حصصاً اقتصادية غير مباشرة في شركات عديدة، بينما تتولى مؤسسات إدارة

النموذج البريطاني

تقدم تجربة المملكة المتحدة في التحول بعيداً عن توليد الكهرباء بالفحم مثلاً على قدرة السياسات الحكومية على إعادة تشكيل أسواق الطاقة وتحفيز الاستثمار الخاص. فقد ساعد الجمع بين التوجيهات التنظيمية الواضحة وآليات تسعير الكربون والدعم الموجه للكهرباء المتجددة في تغيير الجدوى الاقتصادية لمصادر التوليد المختلفة.

وكان لنظام تداول الانبعاثات وعقود الفروقات دور مهم في توفير بيئة استثمارية أكثر وضوحاً، إذ تتيح هذه العقود تقليل تعرض مشروعات الطاقة المتجددة لتقلبات أسعار الكهرباء، من خلال آليات تسوية مرتبطة بأسعار مرجعية متفق عليها. وتوضح التجربة أن التدخل الحكومي لا يعني بالضرورة تمويل جميع المشروعات بصورة مباشرة، بل يمكن أن يتمثل في بناء أسواق قادرة على جذب الاستثمارات وتوجيهها نحو التقنيات المطلوبة. غير أن نجاح هذه الأدوات يرتبط بتصميمها المالي والتنظيمي، ومدى قدرتها على تحقيق التوازن بين مصالح المستثمرين والمستهلكين.

تراجع الالتزامات

على الجانب الآخر، أثار تراجع عدد من الشركات عن تعهداتها المناخية خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية تساؤلات بشأن متانة الالتزامات المؤسسية، ومدى ارتباطها باستراتيجيات الأعمال الفعلية. فإعلان أهداف بعيدة المدى لا يضمن تنفيذها إذا لم تقرر

تواجه جهود التحول العالمي نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات اختباراً مالياً ومؤسسياً متزايد الصعوبة، بعدما اتسعت الفجوة بين التعهدات المناخية المعلنة وحجم الاستثمارات والإجراءات اللازمة لتنفيذها. وفي الوقت الذي تتزايد فيه الحاجة إلى إعادة هيكلة منظومة الطاقة العالمية، تبرز تساؤلات جوهرية بشأن الجهة التي ينبغي أن تتحمل التكلفة، ومدى استعداد الشركات والمستثمرين للمساهمة في تمويل التحول بدلاً من الاعتماد المتواصل على الحكومات.

وتكشف هذه العضلة عن خلل في طريقة توزيع المسؤوليات داخل الاقتصاد العالمي، إذ تتصرف الحكومات والشركات ومديرو الأصول وفق حسابات مالية وتنظيمية قد تبدو منطقية بصورة منفردة، لكنها لا تضمن بالضرورة تحقيق الأهداف المناخية المشتركة. وبينما يحظى الحفاظ على بيئة صالحة للحياة بتأييد واسع، لا تنعكس هذه القناة دائماً على قرارات الاستثمار وتخصيص رؤوس الأموال.

وتزداد أهمية هذه القضية بالنسبة إلى قطاع الطاقة، الذي يحتاج إلى استثمارات ضخمة لتطوير مصادر الكهرباء النظيفة وتحديث الشبكات والبنية التحتية وخفض الانبعاثات الصناعية. ولا يقتصر التحدي على توفير التمويل، بل يمتد إلى تصميم منظومة اقتصادية تجعل الاستثمار طويل الأجل في الاستدامة خياراً قابلاً للتنفيذ، دون تحميل المالية العامة أعباء تتجاوز قدرتها.

فجوة التمويل

تواجه الحكومات الغربية ضغوطاً متنامية على موازنتاتها، في ظل تزامم أولويات الإنفاق العام وارتفاع تكلفة خدمة الديون والحاجة إلى تمويل الخدمات الأساسية. ويحد هذا الواقع من قدرتها على تحمل الجزء الأكبر من استثمارات التحول المناخي، خصوصاً أن تنفيذ هذه المشروعات يتطلب التزامات مالية طويلة الأجل لا يمكن تغطيتها بالإنفاق الحكومي وحده.

ويفرض ذلك إعادة النظر في النموذج الذي يعتمد على تدخل الدولة لتقليل مخاطر المشروعات، بينما يحتفظ المستثمرون بعوائدها التجارية. فاستمرار مطالبة الحكومات بتوفير الضمانات والحوافز دون مشاركة كافية من رأس المال الخاص في تحمل المخاطر، قد يؤدي إلى إبطاء الاستثمارات الضرورية أو زيادة الأعباء على دافعي الضرائب.

مستقبل التمويل الأخضر يتطلب شراكة أوسع

التعهدات المناخية والإنجازات الفعلية.

وفي المقابل، يمكن لمنظومة تجمع بين الحوافز الحكومية والمساءلة المؤسسية ومشاركة المستثمرين النهائيين أن توفر قاعدة أكثر استدامة لتمويل التحول. وتبقى القضية الحاسمة هي كيفية تحويل الأهداف البيئية بعيدة المدى إلى قرارات اقتصادية قابلة للقياس والتنفيذ، مع المحافظة على كفاءة تخصيص الموارد وحماية مصالح المدخرين والمستهلكين.

تؤكد هذه التطورات أن مستقبل التحول العالمي في قطاع الطاقة لن يتحدد فقط بحجم الدعم الحكومي أو سرعة تطوير التقنيات النظيفة، بل أيضاً بقدرة الأسواق المالية على إعادة توزيع المسؤوليات والمخاطر بين مختلف الأطراف.

فالاعتماد المفرط على الموازنات العامة قد يحد من سرعة تنفيذ المشروعات، بينما يؤدي تردد الشركات والمؤسسات الاستثمارية إلى توسيع الفجوة بين

4 التكنولوجيا تفتح طريقاً لمشاركة المستثمرين الأفراد في القرارات الاستراتيجية

5 صناديق التقاعد أمام اختبار الموازنة بين الأرباح والاستدامة البيئية

6 مقترحات لإلزام الشركات بقرارات مناخية تحدد وجهة الاستثمارات المستقبلية

7 مديرو الأصول يتحكمون بالتصويت بعيداً عن أصحاب الأموال الحقيقيين

رهانات رفع الفائدة الأميركية تضغط على المعدن الأصفر

الذهب يخسر بريقه أمام صدمة النفط

1 4081 دولاراً سعر الأوقية بعد تراجعها لأدنى مستوى بأسبوعين

2 91% من المتعاملين يتوقعون تشديد السياسة النقدية في ديسمبر

بالضرورة، خصوصاً عندما تتحول مخاوف المستثمرين من المخاطر الجيوسياسية المباشرة إلى التداعيات المحتملة لارتفاع أسعار الفائدة على السيولة وتقييمات الأصول.

رهانات الفائدة

زادت بيانات التضخم الأميركية الأخيرة من الضغط على المعدن الأصفر، بعدما جاءت مؤشرات أسعار المستهلكين والمنتجين خلال الأسبوع الماضي أعلى من توقعات الأسواق، مدفوعة بصورة رئيسية باستمرار ارتفاع تكاليف الطاقة. وعززت هذه القراءات احتمالات تبني الاحتياطي الفيدرالي موقفاً أكثر تشدداً، رغم أن التوقعات لا تزال تشير إلى عدم رفع الفائدة خلال اجتماعه المقرر يومي 27 و28 أكتوبر.

ويتوقع بنك «غولدمان ساكس» زيادة أسعار الفائدة الأميركية بمقدار 25 نقطة أساس خلال ديسمبر، ليصل النطاق المستهدف إلى ما بين 4 و4.25%، في خطوة تعكس استمرار القلق بشأن قدرة التضخم على العودة إلى المستويات المستهدفة.

وتشير أداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي إم إي» إلى أن المتعاملين يسعون احتمال رفع الفائدة في ديسمبر بنسبة تبلغ 91%، وهو مستوى يعكس قوة التوقعات باتجاه مزيد من التشديد النقدي. وتكتسب هذه الرهانات أهمية مباشرة بالنسبة إلى الذهب، لأن ارتفاع الفائدة يزيد جاذبية الأصول التي توفر عوائد، مثل السندات وأدوات سوق النقد، مقارنة بالاحتفاظ بالمعدن النفيس.

كما أن استمرار التشديد النقدي قد يوفر دعماً للدولار الأميركي، ما يضيف ضغطاً محتملة على أسعار الذهب المقومة بالعملة الأميركية، خصوصاً بالنسبة إلى المستثمرين الذين يستخدمون عملات أخرى.

اختبار التضخم

تتجه أنظار المستثمرين إلى بيانات نفقات الاستهلاك الشخصي الأميركية المقرر إعلانها في 29 أكتوبر، باعتبارها أحد المؤشرات الرئيسية التي يعتمد عليها الاحتياطي الفيدرالي في تقييم اتجاهات التضخم وتحديد مسار السياسة النقدية.

وقد تؤدي قراءة أعلى من التوقعات إلى تعزيز احتمالات رفع الفائدة، بينما يمكن لأي مؤشرات على تباطؤ الضغوط السعيرية أن تخفف حدة الرهانات على التشديد

تعرضت أسعار الذهب لضغوط بيعية قوية خلال تعاملات الخميس، بعدما أدى الارتفاع المتسارع في أسعار النفط إلى تجدد المخاوف من استمرار التضخم الأميركي، ما دفع المستثمرين إلى إعادة تقييم توقعاتهم بشأن أسعار الفائدة خلال الأشهر المقبلة. وتراجعت جاذبية المعدن الأصفر رغم تصاعد التوترات الجيوسياسية، في مفارقة تعكس تغلب تأثير السياسة النقدية على الطلب التقليدي للذهب باعتباره ملاذاً آمناً خلال فترات الاضطراب.

وهبط الذهب في المعاملات الفورية بنسبة 1.4% إلى 4081.89 دولار للأوقية بحلول الساعة 0902 بتوقيت غرينتش، مسجلاً أدنى مستوياته منذ أسبوعين، فيما انخفضت العقود الأميركية الآجلة تسليم ديسمبر بنسبة 1.3% إلى 4097.90 دولار، وسط عمليات بيع طالت المعادن النفيسة الأخرى.

وجاء التراجع قبل اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي المقرر يومي 27 و28 أكتوبر، في وقت تزايدت فيه توقعات الأسواق باتجاه البنك المركزي إلى تبني موقف أكثر تشدداً تجاه التضخم، حتى إذا أبقى أسعار الفائدة دون تغيير خلال اجتماعه المقبل.

أعاد ارتفاع أسعار الخام بأكثر من دولارين للبرميل خلال تعاملات الخميس رسم توقعات المستثمرين بشأن التضخم العالمي، بعدما أثارت هجمات جديدة على السعودية مخاوف من اتساع الصراع الإقليمي واحتمال تعرض إمدادات النفط لمزيد من الاضطرابات.

وتنعكس زيادة تكاليف الطاقة على أسعار النقل والإنتاج والسلع الاستهلاكية، ما قد يؤدي إلى استمرار الضغوط التضخمية لفترة أطول من المتوقع، ويمنح البنوك المركزية مبررات إضافية للإبقاء على السياسة النقدية المشددة، ورغم أن الذهب يعد تقليدياً وسيلة للتحوط من ارتفاع الأسعار، فإن العلاقة تصبح أكثر تعقيداً عندما تؤدي موجات التضخم إلى زيادة احتمالات رفع الفائدة، إذ ترتفع حينها تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بمعدن لا يدر عائداً دورياً.

وقالت سوني كوماري، المحللة لدى بنك «إيه إن زد»، إن أسعار الذهب قد تتعرض لمزيد من الانخفاض، في ظل استمرار حالة عدم اليقين المحيطة بأسواق الطاقة، وما تفرزه من ضبابية على توقعات التضخم والسياسة النقدية.

وتكشف هذه التطورات أن صعود النفط لا يدعم الذهب

وتمنح الذهب فرصة لاستعادة بعض خسائره. وقال حمد حسين، كبير خبراء اقتصاد المناخ والسلع الأولية لدى «كابيتال إيكونوميكس»، إن استمرار ارتفاع الأسعار بوتيرة مقلقة قد يدفع لجنة السوق المفتوحة إلى تبني لهجة أكثر تشدداً، وهو ما قد ينعكس سلباً على المعدن الأصفر.

وامتدت موجة الهبوط إلى بقية المعادن النفيسة، إذ تراجعت الفضة بنسبة 3.7% إلى 55.86 دولار للأوقية، وانخفض البلاتين 2.6% إلى 1586.22 دولار، مسجلاً أدنى مستوى منذ يوليو 2026.

كما هبط البلاديوم بنسبة 3.2% إلى 1052.88 دولار، بعدما لامس أدنى مستوياته منذ يونيو 2025، ما يعكس اتساع عمليات البيع في أسواق المعادن.

مستقبل الذهب تحدده قرارات الفيدرالي

تضع التطورات الأخيرة المعدن الأصفر أمام مرحلة حساسة، تتداخل فيها المخاطر الجيوسياسية مع توقعات التضخم وأسعار الفائدة، ما يجعل اتجاه الأسعار مرهوناً بدرجة كبيرة بإشارات الاحتياطي الفيدرالي خلال الأيام المقبلة.

وقد يؤدي استمرار ارتفاع النفط إلى زيادة الضغوط على الذهب إذا عزز توقعات التشديد النقدي، بينما يمكن لتراجع المخاوف التضخمية أن يعيد التوازن إلى السوق ويدعم الطلب الاستثماري.

اضطرابات الأسواق والنفط يدفعان المستثمرين لتقليص المخاطر

بيتكوين تفقد 2630 دولاراً تحت الضغوط

1 81851 دولاراً سعر العملة الأكبر بعد تراجعها 3.11%

2 1.1 مليار دولار تدفقات جديدة لصناديق بيتكوين الأميركية

تكدت العملات المشفرة خسائر واسعة خلال تعاملات الخميس، بعدما تجددت الضغوط البيعية على الأصول مرتفعة المخاطر، في ظل تزايد القلق بشأن نتائج شركات التكنولوجيا الأميركية وتصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. وجاءت موجة الهبوط بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط، ما أعاد المخاوف من استمرار التضخم واحتمال تبني مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي سياسة نقدية أكثر تشدداً، الأمر الذي دفع المستثمرين إلى تقليص مراكزهم في الأصول الرقمية.

وتراجعت بيتكوين، أكبر العملات المشفرة من حيث القيمة السوقية، بنسبة 3.11% إلى 81851.75 دولاراً، فاقدة نحو 2630.50 دولاراً من قيمتها. وللتداول دون الحاجز النفسي البالغ 82 ألف دولار. وامتدت الخسائر إلى العملات الرئيسية الأخرى، إذ انخفضت إيثريوم بنسبة 3.56% إلى 2405.46 دولارات، بينما تراجعت ريبيل بنسبة 4.13% إلى 1.3266 دولار، وفق الأسعار المسجلة عند الساعة 11:41 صباحاً بتوقيت مكة المكرمة.

وتعكس هذه التحركات استمرار ارتباط سوق العملات الرقمية بمعنويات المستثمرين في أسواق الأسهم العالمية، خصوصاً قطاع التكنولوجيا، بعدما أصبحت الأصول المشفرة أكثر حساسية للتغيرات في توقعات أسعار الفائدة والسيولة المتاحة للاستثمار.

ضغوط الأسواق

أعادت التقلبات التي شهدتها الأسهم الأميركية المخاوف بشأن استدامة الإنفاق الضخم على مشروعات الذكاء الاصطناعي، في وقت يراقب فيه المستثمرون نتائج

عمليات البيع وعدم اقتصرها على العملة الأكبر. وغالباً ما تتعرض العملات البديلة لتقلبات أشد خلال فترات الحذر، بسبب اختلاف مستويات السيولة والطلب الاستثماري، فضلاً عن تأثرها بتطورات خاصة بالشبكات والتطبيقات المرتبطة بها. وقد يدفع استمرار الضغوط بعض المستثمرين إلى زيادة تركيز محافظهم في العملات الأعلى سيولة، بينما يتجه آخرون إلى الاحتفاظ بالنقد انتظاراً لظهور مؤشرات أكثر وضوحاً بشأن اتجاه السوق.

مستقبل العملات تحكمه السيولة والفائدة

تضع خسائر الخميس سوق العملات المشفرة أمام اختبار جديد يتعلق بقدرتها على استيعاب الضغوط القادمة من أسواق الأسهم والطاقة، في ظل استمرار حالة عدم اليقين بشأن السياسة النقدية الأميركية. وقد تسهم التدفقات الإيجابية إلى صناديق بيتكوين في الحد من حدة التراجع إذا استمرت خلال الجلسات المقبلة، لكن استعادة الزخم السعودي ستظل مرتبطة بتحسن شهية المخاطرة وتراجع المخاوف التضخمية.

وفي المقابل، قد يؤدي استمرار ارتفاع النفط أو صدور إشارات أكثر تشدداً من الاحتياطي الفيدرالي إلى زيادة التقلبات، خصوصاً في العملات البديلة الأكثر حساسية لتحركات السيولة. وبذلك، تبقى مستويات الأسعار الحالية انعكاساً لصراع بين الطلب المؤسسي المتجدد والضغوط الاقتصادية العالمية، في سوق لا تزال تبحث عن محفز واضح لاستعادة ثقة المستثمرين وتحديد اتجاه أكثر استقراراً.

بلغت 1.1 مليار دولار منذ بداية الأسبوع، في تطور يعكس استمرار اهتمام بعض المستثمرين المؤسسين بالعملية الرقمية رغم التقلبات الأخيرة. وجاءت هذه التدفقات بعد خروج نحو 909.6 ملايين دولار من الصناديق خلال الأسبوعين السابقين، ما يشير إلى تحول نسبي في اتجاه الأموال الاستثمارية، لكنه لا يكفي وحده لتأكيد انتهاء موجة الضغوط البيعية.

ويكشف التباين بين ارتفاع التدفقات وانخفاض الأسعار عن تعقيد حركة السوق، إذ يمكن أن تتزامن مشتريات الصناديق مع عمليات بيع أكبر في منصات التداول أو أسواق المشتقات، بما يؤدي إلى استمرار تراجع الأسعار رغم تحسن الطلب من بعض المؤسسات.

كما أن عودة الأموال إلى الصناديق المتداولة قد تعكس توجه مستثمرين إلى بناء مراكز طويلة الأجل عند مستويات سعرية أقل، بينما يفضل متعاملون آخرون تقليص المخاطر انتظاراً لاتضح اتجاه السياسة النقدية، وتبقى استدامة هذه التدفقات عاملاً مهماً في تقييم قوة الطلب المؤسسي، خصوصاً أن استمرارها قد يوفر دعماً نسبياً للأسعار، في حين أن تحولها مجدداً إلى الخارج قد يزيد الضغوط على السوق.

تقلبات العملات

لم تقتصر موجة التراجع على بيتكوين، بل امتدت إلى العملات البديلة التي سجلت خسائر أكبر نسبياً، في إشارة إلى ارتفاع حساسية هذه الأصول للتغيرات المفاجئة في معنويات المستثمرين. وفقدت إيثريوم نحو 88.67 دولاراً من قيمتها، بينما انخفضت ريبيل بمقدار 0.0572 دولار، ما يعكس اتساع نطاق

المؤسسة لشركة «أوربت ماركيتس»، إن ضعف أداء الأسهم أعاد بيتكوين إلى نطاق تداولها الأخير، مرجحة إعادة اختبار مستوى 85 ألف دولار خلال الأيام المقبلة، مع استمرار محدودية الثقة في اتجاه السوق واحتمال تأثرها بإشارات التشديد النقدي من الاحتياطي الفيدرالي، وفقاً لما نقلته «بلومبرغ».

تدفقات الصناديق

على الرغم من التراجع السعري، أظهرت صناديق بيتكوين المتداولة في البورصات الأميركية تدفقات نقدية صافية داخلية



18 هجوماً بحرياً تشعل المخاوف بشأن الإمدادات العالمية

برنت يقفز لأعلى مستوى منذ مايو الماضي

1. 3.08 % مكاسب الخام القياسي خلال
التعاملات وسط قلق المستثمرين

2

2. 17 مليون برميل صادرات الشرق
الأوسط اليومية رغم اضطراب الملاحةواشنطن تطرح
إقراض احتياطيات
التدفئة لمواجهة
أزمة الديزل
المتفاقمة

الرئيس
الروسي
فلاديمير بوتين
المبعوث الأميركي ستيف
سان بطرسبرج، وسط مساع لاستئناف
المفاوضات برعاية واشنطن.

وأعلن الكرملين موافقة بوتين على
استئناف محادثات السلام في أقرب
فرصة ممكنة، مع احتمال انطلاقها
الشهر المقبل، فيما أبدى الرئيس
الأوكراني فولوديمير زيلينسكي دعمه
لبداء المفاوضات سريعاً.

وقد تسهم أي تسوية سياسية في
تخفيف بعض الضغوط المرتبطة بتجارة
الطاقة الروسية وتدفقات المنتجات
النفطية، إلا أن تأثيرها الفعلي سيعتمد
على طبيعة الاتفاق المحتمل والعقوبات
القائمة وآليات تنفيذه.

وفي المقابل، تبدو فرص التهدة في
الشرق الأوسط أكثر تعقيداً، بعدما ربطت
طهران استئناف الحوار مع واشنطن
بإنهاء الحصار والتهديدات. ويرى محلل
النفط في شركة بي.في.إم تاماس فارجا
أن جهود خفض التصعيد تفتقر حالياً
إلى المصداقية، متوقفاً استمرار الأسعار
المرتفعة في ظل غياب انفراجة سياسية
قريبة.

وتبرز أهمية هذا
التحرك في ارتباط
الديزل المباشر بالنقل
السبري والصناعة
والخدمات اللوجستية،
ما يجعل ارتفاع أسعاره
عاملاً مؤثراً في تكاليف
الإنتاج والتوزيع. وقد تنتقل
هذه الزيادات تدريجياً إلى أسعار
السلع والخدمات، لتضيف ضغوطاً
تضخمية جديدة على الاقتصادات
المستوردة للطاقة.

اضطرابات إضافية

على صعيد الإمدادات خارج الشرق
الأوسط، أضافت التطورات في ليبيا
مصدراً آخر للقلق، بعدما أعلنت المؤسسة
الوطنية للنفط إغلاق صمام في خط
أنابيب مخصص لنقل الخام من حقل
الحمادة والطهارة إلى محطة استقبال
مجاورة لمصفاة الزاوية.

وحذرت المؤسسة من أن استمرار
الإغلاق قد يؤدي إلى فقدان كميات من
الإنتاج، بما ينعكس سلباً على معدلات
الضخ. ورغم عدم الإعلان عن حجم
خسائر محدد، فإن توقيت الحادث يزيد
حساسية الأسواق تجاه أي تعطل إضافي،
خصوصاً مع ارتفاع أسعار الخام واتساع
المخاوف بشأن استقرار الإمدادات.

مسارات التهدة

في موازاة التصعيد، تتربص الأسواق
نتائج التحركات الدبلوماسية المرتبطة
بالحرب الروسية الأوكرانية، بعدما استقبل

النفط على التطورات الجيوسياسية، إذ
أظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة
الأميركية انخفاض مخزونات الخام
بمقدار 3.06 ملايين برميل خلال الأسبوع
الماضي، لتصل إلى 412.5 مليون برميل،
مقارنة بتوقعات المحللين التي رجحت
تراجعاً محدوداً يبلغ 820 ألف برميل
فقط. ويعني ذلك أن الانخفاض الفعلي
تجاوز التقديرات بنحو 2.24 مليون
برميل، وهو فارق يعزز الانطباع بأن
السوق الأميركية تواجه ضغوطاً على
الإمدادات المتاحة.

ويكتسب تراجع المخزونات أهمية
إضافية في ظل استمرار التوترات العالمية،
لأن انخفاض الاحتياطيات التجارية
يقلص قدرة السوق على امتصاص
الاضطرابات المفاجئة. وعندما تتزامن
المخزونات المنخفضة مع ارتفاع المخاطر
الأمنية، تصبح الأسعار أكثر حساسية
للأخبار المتعلقة بالإنتاج والشحن، حتى
لو لم تتغير مستويات الاستهلاك بصورة
جوهرية.

أزمة الديزل

دفعت الضغوط المتزايدة على أسواق
الوقود الإدارة الأميركية إلى البحث عن
أدوات استثنائية لاحتواء الأسعار، إذ أعلنت
وزارة الطاقة عرض إقراض ما يصل إلى
نحو ثلث الاحتياطي الطارئ من زيت
التهدة، الذي يبلغ قرابة مليون برميل.
وتستهدف الخطوة تخفيف الضغوط
الناجمة عن نقص الديزل، في وقت
تتداخل فيه تداعيات الحرب في أوكرانيا
مع اضطرابات الشرق الأوسط.

ورغم هذه الاضطرابات، قدر محللو
مورغان ستانلي صادرات الخام من
الشرق الأوسط بنحو 17 مليون برميل
يومية خلال الأسبوع الماضي، وهو ما
يشير إلى استمرار تدفق كميات كبيرة من
النفط. غير أن هذا الرقم لا يلغي المخاطر
المستقبلية، إذ قد يؤدي تكرار الهجمات
إلى زيادة تكاليف التأمين وتعقيد
العمليات اللوجستية، حتى دون حدوث
توقف واسع في الإنتاج.

منشآت الطاقة

أضافت التطورات الأمنية في السعودية
بعداً جديداً للمخاوف، عقب الإعلان عن
اعتراض طائرة مسيرة حاولت استهداف
أحد العامل في حقل شبية التابع لشركة
أرامكو، الأربعاء 21 أكتوبر. وأوضحت
وزارة الطاقة السعودية أن الحادث تسبب
في اندلاع حريق بمركبة تابعة لأحد
المقاولين خارج أسوار المعمل، دون أن
يؤثر في العمليات التشغيلية.

وتكتسب هذه الواقعة أهمية اقتصادية
تتجاوز تأثيرها المباشر، لأن استهداف
المنشآت النفطية يثير تساؤلات بشأن
أمن البنية التحتية واستدامة الإنتاج في
المنطقة. فالأسواق لا تنتظر بالضرورة
حدوث خسائر فعلية في الإمدادات حتى
تتفاعل مع الأحداث، بل تسعر أيضاً
احتمالات التعطل مستقبلاً، خصوصاً
عندما تتزامن التهديدات البرية والجوية
والبحرية.

ضغوط المخزونات

لم تقتصر العوامل الداعمة لارتفاع

الأميركي بدوره 2.68 دولار، أو
2.76 %، إلى 99.83 دولاراً للبرميل، في
مؤشر على اتساع موجة الصعود لتشمل
الخامين القياسيين.
وتعكس هذه المكاسب استعداد
المتعاملين لدفع أسعار أعلى مقابل ضمان
الحصول على الإمدادات، في ظل صعوبة
التنبؤ بمسار المواجهات العسكرية.
كما تكشف عن عودة علاوة المخاطر
الجيوسياسية بقوة إلى الأسعار، بعدما
أصبحت سلامة الممرات البحرية واستقرار
البنية التحتية للطاقة مصدر قلق يتجاوز
الحسابات التقليدية للمخزونات والإنتاج.
تتركز المخاوف حول حركة الملاحة في
الخليج ومضيق هرمز، أحد أهم الممرات
الاستراتيجية لتجارة النفط العالمية،
حيث يؤدي أي اضطراب أمني إلى زيادة
المخاطر التي تواجه الناقلات وشركات
الشحن والتأمين. وتزداد حساسية الأسواق
عندما تمتد التهديدات إلى مناطق أوسع،
بما يرفع احتمالات تأخر الشحنات أو
تغيير مساراتها أو ارتفاع تكاليف نقلها.

وبحسب بيانات شركة كبلر، تعرضت
حركة الملاحة البحرية لما لا يقل عن 18
هجوماً خلال الأسبوعين الماضيين،
فيما حذر محللون في مجموعة
بورصات لندن من امتداد
التهديدات إلى خليج عُمان،
بما قد يؤثر في عمليات تحميل
الخام ونقله بين الناقلات.
وتبرز خطورة هذا التطور
في أن استمرار الإنتاج لا يعني
بالضرورة وصول البراميل إلى
الأسواق في مواعيدها المعتادة.

دخلت أسواق النفط العالمية مرحلة
جديدة من التقلبات الحادة، بعدما دفعت
المخاوف من اتساع نطاق المواجهات
العسكرية في الشرق الأوسط أسعار
الخام إلى مستويات لم تشهدها منذ
أشهر، وسط تصاعد الهجمات على حركة
الملاحة البحرية والمنشآت المرتبطة بقطاع
الطاقة. ولم تعد تحركات الأسعار مرتبطة
بالتوازن التقليدي بين العرض والطلب
وحده، بل باتت المخاطر الجيوسياسية
عاملاً حاسماً في تحديد اتجاه السوق، مع
تنامي القلق بشأن قدرة الإمدادات الإقليمية
على الوصول إلى المستهلكين دون انقطاع.
وسجل خام برنت، خلال تعاملات
الخميس 22 أكتوبر 2026، ارتفاعاً قدره
3.35 دولارات، بما يعادل 3.08 %،
ليصل إلى 112.17 دولاراً للبرميل بحلول
الساعة 08:18 بتوقيت غرينتش، بعدما
لامس 112.55 دولاراً في وقت سابق من
الجلسة، مسجلاً أعلى مستوياته منذ 18
مايو الماضي. وارتفع خام غرب تكساس
الوسيط

18 هجوماً بحرياً
خلال أسبوعين
يرفع خلفية نقل
الطاقة

مستقبل الأسعار تحكمه ثلاثة سيناريوهات

التجارية وصعوبة توفير بدائل سريعة.
ويتمثل السيناريو الثالث في نجاح المساعي
الدبلوماسية وتحسن أمن الملاحة، ما قد يسمح
بتراجع تدريجي لعلاوة المخاطر، شريطة استمرار
تدفق الشحنات بصورة منتظمة.
وبين هذه الاحتمالات، تبدو الرسالة الاقتصادية
الأبرز واضحة: لم يعد حجم النفط المنتج وحده
كافياً لطمأنة الأسواق، بل أصبحت القدرة على نقله
وتسليمه بأمان عاملاً لا يقل أهمية عن توافره.
ولذلك ستظل حركة الناقلات ومستويات المخزونات
وننتائج المفاوضات السياسية المؤشرات الأكثر تأثيراً
في اتجاه الأسعار خلال الأسابيع المقبلة.

تواجه أسواق النفط خلال المرحلة المقبلة ثلاثة
مسارات محتملة، يتحدد كل منها وفق تطورات
المواجهة الإقليمية وقدرة المنتجين على المحافظة
على تدفقات الخام. ويتمثل السيناريو الأول
في استمرار التوترات دون حدوث انقطاع كبير
للإمدادات، وهو وضع قد يبقي علاوة المخاطر
مرتفعة، مع تقلب الأسعار استجابة للتطورات
الأمنية والسياسية.
أما السيناريو الثاني فيرتبط باتساع نطاق
الهجمات أو تعطل منشآت وممرات حيوية، بما
قد يدفع الأسعار إلى مستويات أعلى، خصوصاً
إذا تزامن ذلك مع استمرار انخفاض المخزونات



اندماج «تسلا» و«سبيس إكس» يصطدم بحسابات الأمن القومي

الصين تهدد صفقة ماسك العملاقة المرتقبة

1 عقود «سبيس إكس» العسكرية تعقد الجمع بين الشركتين

2 بيع مصانع «تسلا» بالصين خيار مطروح لكنه مكلف



يواجه الملياردير الأميركي إيلون ماسك تحدياً تنظيمياً معقداً قد يعرقل خطته المحتملة لدمج شركتي «تسلا» و«سبيس إكس»، في ظل تضارب المصالح الاقتصادية والتكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين، وتساعد حساسية الحكومتين تجاه البيانات والتقنيات المرتبطة بالأمن القومي. وتكمن المعضلة الرئيسية في اعتماد «تسلا» على الصين باعتبارها مركزاً رئيسياً للتصنيع وسوقاً مهمة للسيارات الكهربائية، مقابل ارتباط «سبيس إكس» بعقود حكومية وعسكرية أميركية تتطلب مستويات مرتفعة من الحماية والرقابة. وكان ماسك قد أعلن، الثلاثاء، تشكيل لجان خاصة في الشركتين لمناقشة الاندماج المحتمل، واصفاً الفكرة بأنها جيدة، دون الإعلان عن اتفاق نهائي أو تفاصيل مالية للصفقة.

وبحسب تقرير لوكالة «رويترز»، فإن تحويل الفكرة إلى واقع قد يتطلب إعادة تنظيم العمليات الصينية أو إنشاء ترتيبات قانونية وتقنية صارمة تمنع انتقال المعلومات الحساسة بين أنشطة الشركتين.

عقبة البيانات

تفرض السلطات الصينية على «تسلا» الاحتفاظ ببيانات المستخدمين التي تجمعها أنظمة القيادة الآلية داخل البلاد، وهي متطلبات تلتزم بها الشركة منذ عام 2021. وتشمل هذه القيود المعلومات المرتبطة بالسائقين والمركبات، ما يجعل إدارة البيانات إحدى أبرز القضايا التي قد تواجه أي كيان يجمع أنشطة السيارات الكهربائية والفضاء والدفاع.

وفي المقابل، تعتمد «سبيس إكس» بصورة متزايدة على عقود حكومية وعسكرية أميركية، بما في ذلك أنشطة «ستارشيلد» المتخصصة في تطوير أنظمة الأقمار الاصطناعية للاستخدامات العسكرية والاستخباراتية. ويعني ذلك أن الجهات الرقابية الأميركية

قد تطلب ضمانات تحول دون وصول العمليات الصينية إلى أي تكنولوجيا أو معلومات مرتبطة بالمشروعات الدفاعية. ويمثل أحد الحلول المحتملة في إنشاء حواجز قانونية وتقنية داخل الشركة المندمجة، بحيث تظل أعمال «تسلا» الصينية منفصلة عن أنشطة «سبيس إكس» الحساسة. وقال دانيال كولار، رئيس قطاع السيارات والتنقل لدى مجموعة «إنتراينك»، إن هذا النوع من الفصل ليس جديداً على الشركات متعددة الجنسيات، مستشهداً بتجارب مؤسسات مثل «إيرباس» و«هانويل». ويمكن لهذا النموذج أن يسمح باستمرار الإنتاج والبحث والتطوير في الصين، مع فرض قيود على تبادل البيانات والوصول إلى التقنيات بين الوحدات المختلفة.

لكن نجاحه سيَعتمد على قبول الجهات الرقابية في البلدين، ومدى قدرتها على التحقق من استقلال العمليات وحماية المعلومات.

مطالب متعارضة

تتجاوز التحديات مسألة حماية البيانات إلى احتمال ظهور مطالب تنظيمية وتجارية متعارضة بين بكين وواشنطن. ويرى كريستوفر تانغ، الأستاذ المتخصص في سلاسل الإمداد العالمية بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، أن السلطات الصينية قد تستخدم الاندماج المحتمل فرصة للتفاوض بشأن شروط إضافية قبل الموافقة عليه.

وقد تشمل هذه الشروط الحفاظ على الاستثمارات والطاقة الإنتاجية داخل الصين، أو تقديم التزامات تتعلق باستمرار

العمليات المحلية. وحدد إيوانيس كوكوريس، أستاذ قانون المنافسة والاقتصاد بجامعة كوين ماري في لندن، احتمال مطالبة بكين بإتاحة بعض التقنيات ذات الأهمية الاستراتيجية أمام الشركات الصينية.

غير أن أي ترتيبات تتعلق بنقل تكنولوجيا حساسة مرتبطة بأنشطة «سبيس إكس» العسكرية قد تواجه اعتراضات أميركية، ما يضع الشركتين أمام معادلة تنظيمية يصعب التوفيق بين أطرافها.

وفي هذا السياق، يرى مايكل دن، الرئيس التنفيذي لشركة «دن إنسايتس» الاستشارية، أن «تسلا» قد تتمكن من مواصلة العمل في الصين لسنوات بوصفها وحدة مستقلة. ويتطلب ذلك الاحتفاظ بأنشطة محلية

منفصلة للبحث والتطوير، إلى جانب اتفاقات ملزمة تضمن بقاء البيانات الصينية داخل البلاد.

وتبرز أهمية هذا السيناريو في أنه يسمح لماسك بالمحافظة على استثماراته الصناعية دون الاضطرار إلى التخلي عن سوق رئيسية، مع السعي إلى استيفاء المتطلبات الأمنية الأميركية.

ومع ذلك، فإن الفصل التشغيلي قد يضيف تكاليف إدارية وتقنية، ويحد من بعض المكاسب المحتملة التي قد تستهدفها الشركتان من الاندماج.

خيارات التخرج

في حال تعذر التوصل إلى ترتيبات مقبولة للجهات الرقابية، قد تواجه «تسلا» خيار تقليص ارتباطها المباشر بعملياتها الصينية أو التخرج منها.

وبحسب المحللين، تتضمن البدائل المطروحة فصل الأنشطة الصينية في شركة مستقلة مع احتفاظ «تسلا» بحصة اقتصادية أغلبية، أو بيع العمليات مع توقيع اتفاقات طويلة الأجل لترخيص العلامة التجارية.

أما السيناريو الثالث فيتمثل في التخرج الكامل عبر بيع الأصول الصناعية والتشغيلية إلى جهة أخرى، وهو الخيار الأكثر جذرية من حيث تأثيره المحتمل على حضور الشركة في السوق الصينية.

لكن تنفيذ عملية بيع قد يواجه صعوبات تتعلق بالعنور على مشتر مناسب وتحديد قيمة الأصول وشروط انتقال الملكية.

وقال لي يانوي، المحلل لدى جمعية تجار السيارات الصينية، إن شركات صناعة السيارات المحلية قد لا تكون مهتمة بالاستحواذ، نظراً إلى عدم حاجتها إلى طاقات إنتاجية إضافية.

كما تواجه شركات السيارات الأجنبية ضغطاً مالياً قد تحد من قدرتها على تنفيذ صفقة كبيرة للاستحواذ على هذه العمليات. ويرى كولار أن البيع التدريجي قد يمثل خياراً أكثر مرونة بالنسبة إلى ماسك، لكنه رجح إمكانية استمرار «تسلا» في الصين ضمن هيكل ملكيتها الحالي.

وعكس ذلك الأهمية الاقتصادية للعمليات الصينية بالنسبة إلى الشركة، مقابل التعقيدات التي قد تترتب على التخلي عنها بصورة كاملة.

لا يزال الاندماج بين «تسلا» و«سبيس إكس» في مرحلة المناقشات الأولية، دون اتفاق ملعن بشأن التقييم أو هيكل الملكية أو الجدول الزمني للتنفيذ.

وتتمثل القضية الأساسية في قدرة الشركتين على الجمع بين أنشطة صناعية وتجارية واسعة في الصين ومشروعات فضائية ودفاعية حساسة في الولايات المتحدة، دون تعارض مع المتطلبات التنظيمية في البلدين.

طلبات الإعانة تهبط إلى 194 ألفاً فقط

البطالة الأميركية تقترب من قاع تاريخي

1 طلبات إعانة البطالة تسجل أحد أدنى مستوياتها منذ ١٩٦٩

2 التضخم والفائدة المرتفعة يهددان استقرار الوظائف العام المقبل



وبلغ الانخفاض الأسبوعي 6 آلاف طلب، أي نحو 3 % مقارنة بالمستوى السابق البالغ 200 ألف طلب، ما يعزز الصورة الإيجابية التي تقدمها بيانات التسريح خلال الفترة الحالية. كما أن تسجيل مستوى يقل عن توقعات الاقتصاديين يشير إلى أن وتيرة فقدان الوظائف جاءت أضعف مما كانت الأسواق تتوقعه، وهو ما قد يدعم الثقة في قدرة الاقتصاد الأميركي على تحمل الضغوط الراهنة.

ويرى خبراء الاقتصاد أن ارتفاع أرباح الشركات واستمرار الطلب المحلي القوي يشكلان عاملين رئيسيين وراء محدودية التسريح، إذ يمنح الأداء المالي الجيد المؤسسات قدرة أكبر على الاحتفاظ بالعاملين. وتساعد قوة الإنفاق الاستهلاكي على استمرار الطلب على السلع والخدمات، بما يدعم إيرادات الشركات ويقلل حاجتها إلى خفض التكاليف عبر الاستغناء عن الموظفين.

لكن انخفاض طلبات الإعانة لا يعني بالضرورة تسارع التوظيف الجديد، إذ يقيس المؤشر عمليات فقدان الوظائف بصورة أساسية، ولا يقدم وحده صورة مكتملة عن عدد الوظائف التي يضيفها الاقتصاد.

ولذلك تبقى بيانات التوظيف والأجور ومعدل البطالة مؤشرات مكملة لتقييم قوة سوق العمل وتحديد مدى استمرار قدرته على النمو.

أرباح داعمة

تكتسب النتائج الأخيرة أهمية إضافية في ظل استمرار التحديات التي تواجه الشركات الأميركية، خصوصاً ارتفاع أسعار الفائدة وتكاليف التمويل، إلى جانب المخاوف من انعكاسات اضطرابات الطاقة على تكاليف الإنتاج.

أظهرت بيانات رسمية تراجع طلبات إعانة البطالة الجديدة في الولايات المتحدة إلى مستويات تقترب من أدنى قراءاتها منذ نحو 57 عاماً، في إشارة إلى استمرار قدرة سوق العمل الأميركية على مقاومة الضغوط الاقتصادية، رغم ارتفاع تكاليف الاقتراض والمخاوف المرتبطة بالتضخم وتداعيات الحرب في المنطقة.

وأعلنت وزارة العمل الأميركية، الخميس، انخفاض الطلبات الأولية للحصول على إعانات البطالة بمقدار 6 آلاف طلب، لتصل إلى 194 ألف طلب خلال الأسبوع المنتهي في 17 أكتوبر، بعد التعديل وفقاً للعوامل الموسمية.

وجاءت القراءة أقل من توقعات خبراء الاقتصاد الذين استطلعت وكالة «رويترز» آراءهم، والبالغة 200 ألف طلب، بما يعكس استمرار محدودية عمليات تسريح العاملين مقارنة بالمستويات التاريخية.

وتقترب الطلبات بذلك من مستوى 189 ألف طلب المسجل في منتصف يوليو الماضي، الذي يمثل أدنى قراءة منذ عام 1969، ما يسلط الضوء على قدرة الشركات الأميركية على الاحتفاظ بموظفيها رغم التحديات الاقتصادية.

تسريح محدود

يعكس تراجع طلبات إعانة البطالة انخفاض عدد الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم وتقدموا للحصول على المساعدات الحكومية للمرة الأولى، وهو أحد المؤشرات الأسبوعية المهمة لقياس اتجاهات سوق العمل الأميركية.

وتشير القراءة الأخيرة إلى أن الشركات لم تتجه حتى الآن إلى موجة واسعة من تسريح العاملين، رغم استمرار المخاوف بشأن ارتفاع تكاليف التمويل وتباطؤ بعض الأنشطة الاقتصادية.

رغم الإشارات الإيجابية التي تحملها بيانات إعانات البطالة، يحذر اقتصاديون من أن سوق العمل قد تواجه تحديات أكبر خلال العام المقبل، إذا استمرت الأوضاع المالية الشديدة وارتفعت أسعار الفائدة.

وتأتي هذه المخاوف في ظل تصاعد التضخم المرتبط بتداعيات الحرب في إيران واضطرابات أسواق الطاقة، التي يمكن أن تنعكس على تكاليف النقل والإنتاج والاستهلاك.

ويؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة النفقات التشغيلية للشركات، ما قد يضغط على أرباحها ويحد من قدرتها على التوسع والتوظيف إذا استمرت الزيادات لفترات طويلة.

هوامش أرباحها. ومن الناحية الاقتصادية، يوفر استقرار الوظائف دعماً لدخول الأسر وقدرتها على الإنفاق، وهو ما يساعد بدوره على استمرار النشاط التجاري والإنتاجي.

غير أن استمرار قوة الطلب المحلي قد يضيف تعقيدات إلى جهود السيطرة على التضخم إذا تزامن مع ارتفاع تكاليف الطاقة والخدمات.

وتبرز هنا العلاقة بين سوق العمل والسياسة النقدية، إذ يراقب صناع القرار مدى توازن النشاط الاقتصادي مع استقرار الأسعار، خصوصاً عندما تظهر مؤشرات على استمرار الضغوط التضخمية.

وتشير التفسيرات الاقتصادية إلى أن الشركات التي تحقق أرباحاً جيدة تكون أقل ميلًا إلى تقليص العمالة، خاصة إذا كانت تتوقع استمرار الطلب على منتجاتها وخدماتها.

كما أن الاحتفاظ بالموظفين يتيح للمؤسسات تجنب تكاليف إعادة التوظيف والتدريب مستقبلاً، وهي اعتبارات قد تؤثر في قرارات التسريح خلال فترات عدم اليقين الاقتصادي.

وعكس اقتراب الطلبات من أدنى مستوى منذ 1969 وضعاً استثنائياً من حيث انخفاض عمليات فقدان الوظائف، لكنه لا يلغي احتمالات تغير الاتجاه إذا تعرضت الشركات لضغوط أكبر على

15 ألف قمر صناعي وترددات جديدة في مواجهة عمالقة يملكون شبكات راسخة وقواعد عملاء واسعة

رهان بمليارات الدولارات.. هل يستطيع ماسك إعادة رسم خريطة الاتصالات؟

كتب جورج حبيب



وإدارة الاشتراكات. كما تستطيع زيادة الإنفاق على تطوير الشبكات أو تقديم عروض تستهدف العملاء الأكثر حساسية للأسعار.

ولا تقتصر المواجهة المحتملة على المنافسة السعرية؛ إذ يمكن أن تمتد إلى تطوير خدمات الاتصال الفضائي بالتعاون مع مشغلي الأقمار الصناعية، بما يسمح للشركات التقليدية بتوسيع تغطيتها من دون التخلي عن شبكاتها الأساسية.

وتشير التغطية المنشورة في أكتوبر 2026 إلى أن الشركات الثلاث اتجهت أيضاً إلى ترتيبات مشتركة تستهدف تعزيز استخدام الطيف الترددي لخدمات الاتصال عبر الأقمار الصناعية، مع الإبقاء على اتفاقاتها القائمة. وقد تعكس هذه التحركات إدراكاً بأن الاتصال المباشر بالهواتف سيصبح مجاًلاً مهماً للمنافسة، حتى إذا ظلت الشبكات الأرضية العمود الفقري للخدمات اليومية.

وفي حال اتجهت الشركات إلى خفض الأسعار أو زيادة المزايا للمحافظة على المشتركين، فقد تستفيد الأسر والشركات من تحسن العروض. لكن النتيجة النهائية ستعتمد على شدة المنافسة ومدى انتقال الوفورات إلى المستهلك، لا على مجرد دخول مزود جديد.

أما إذا حافظت الشركات الكبرى على مستويات الأسعار وركزت على تحسين الجودة والتغطية، فقد تجد «سبيس إكس» نفسها مضطرة إلى إثبات تفوق واضح في مناطق محددة قبل أن تتمكن من توسيع قاعدة العملاء.

اختبار العائد قبل اختبار التكنولوجيا

يحتاج المستثمرون إلى تقييم المشروع وفق مجموعة من المؤشرات المالية والتشغيلية، لا وفق عدد الأضرار التي يمكن إطلائها أو حجم السوق الإجمالي وحده.

ومن أبرز هذه المؤشرات متوسط الإيرادات لكل مشترك، وتكلفة استقطاب العميل، ومعدل إلغاء الاشتراكات، ونفقات تشغيل الشبكة، وحجم الاستثمار اللازم لكل منطقة جديدة. كما يجب النظر إلى المدة التي تحتاج إليها الشركة للوصول إلى قاعدة مشتركين تكفي لتغطية التكاليف الثابتة وتحقيق هامش ربح مستدام.

وإذا اضطرت «سبيس إكس» إلى تقديم أسعار منخفضة لفترة طويلة، فقد يرتفع عدد المشتركين من دون أن تتحسن الربحية بالسرعة نفسها. وعلى العكس، قد تحقق الشركة عوائد أفضل إذا ركزت على خدمات متخصصة ذات قيمة مرتفعة، مثل توفير الاتصال في المناطق النائية أو دعم الاتصالات الاحتياطية للشركات، قبل التوسع إلى منافسة شاملة في المدن.

كما أن تمويل المشروع يمثل عنصراً مستقلاً في تقييم جدواه. فحتى الشركة التي تمتلك أصولاً تقنية متقدمة تحتاج مرحلة بمؤشرات واضحة للأداء، وتجنب التوسع أسرع من قدرة الإيرادات على دعم التشغيل.

ويزداد هذا الأمر أهمية في ضوء المشروعات الأخرى المرتبطة بـ«ماسك»، بما فيها استثمارات الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات والصواريخ. فالتنافس بين المشروعات على التمويل والموارد قد يفرض ترتيباً للأولويات، حتى إذا كانت المجموعة تمتلك قدرة كبيرة على جمع رأس المال.

توسيع نطاق المنافسة وفق ما تثبته النتائج التشغيلية والمالية.

تجربة «إيكوستار» تكشف كلفة بناء منافس جديد

تقدم تجربة «إيكوستار» درساً مهماً بشأن صعوبة دخول سوق الاتصالات المحمولة، حتى عندما تتوافر الموارد المالية والترددات وقاعدة من المشتركين. ووفق التقرير الأصلي، أنفقت الشركة نحو 30 مليار دولار على الطيف الترددي و16 مليار دولار على البنية التحتية اللاسلكية، بينما لم يكتمل بناء الشبكة بالشكل المطلوب. كما تراجع عدد مشتركينها من 8.5 مليون في عام 2021 إلى نحو 7.4 مليون عند تقديم طلب الإفلاس في يونيو، بحسب الأرقام الواردة في النص.

وتوضح هذه التجربة أن امتلاك الترددات والأصول لا يضمن وحده تحقيق حصة سوقية مستدامة. فالشركة تحتاج أيضاً إلى شبكة موثوقة، وتسويق فعال، وعروض مقنعة، وقدرة على تحمل التكاليف الثابتة قبل الوصول إلى حجم من الإيرادات يغطي الإنفاق.

ومع ذلك، تختلف ظروف «سبيس إكس» عن تجربة «إيكوستار». فالشركة تمتلك بنية فضائية وخبرة في الإطلاق والتشغيل، ويمكنها دمج هذه القدرات في نموذجها الجديد. لكن هذا الاختلاف لا يلغي التحديات المتعلقة بالمنافسة على العملاء أو جودة الخدمة أو التكلفة الإجمالية لبناء شبكة واسعة. وتكشف المقارنة كذلك عن أهمية تجنب قياس النجاح بحجم الإنفاق وحده؛ فالعيار الأكثر أهمية هو قدرة كل دولار مستثمر على إضافة سعة أو تحسين التغطية أو استقطاب مشتركين أو زيادة الإيرادات على مدى عمر الأصل.

كيف سترد الشركات الثلاث؟

من غير المرجح أن تقف «إيه تي أند تي» و«فيرايزون» و«تي موبايل» مكتوفة الأيدي أمام منافس يسعى إلى دخول سوقها. فهذه الشركات تمتلك أصولاً أرضية ضخمة، وقواعد عملاء قائمة، وعلاقات مع موردي الأجهزة، وخبرة في التسعير

تُركب قرب تجهيزات «ستارلينك» الموجودة على أسطح المنازل والشركات. وإذا أمكن تطبيق هذا النموذج على نطاق واسع، فقد يخفف الحاجة إلى إنشاء بعض المواقع المكلفة، لكنه يظل خياراً يحتاج إلى إثبات قدرته على توفير التغطية والسعة والجودة المطلوبة في مختلف البيئات.

وتبرز هنا أهمية تحديد استراتيجية الانتشار: هل ستبدأ الشركة بالمناطق التي تعاني ضعف التغطية، ثم تتوسع تدريجياً؟ أم ستستثمر مبكراً في المدن الكبرى لمنافسة المشغلين الراسخين؟ لكل مسار تكلفته ومخاطره؛ فالتركيز على المناطق النائية قد يقلل بعض نفقات المنافسة المباشرة، لكنه قد يحد من الإيرادات، بينما يتطلب دخول المدن استثمارات أعلى وسعة أكبر وقدرة على مجاراة شبكات قائمة بالفعل.

ميزة الأقمار الصناعية لا تلغي تفوق الأرض

تمتلك «سبيس إكس» خبرة تقنية في مجال الأقمار الصناعية وعمليات الإطلاق، وهي ميزة مهمة في سوق يتطلب تحديناً مستمراً للأصول الفضائية. لكن هذه الخبرة لا تعني أن المنافسة في الاتصالات المحمولة ستخضع للقواعد نفسها التي تحكم نشاط الإنترنت الفضائي. ولهذا، فإن الأرقام المتعلقة بسرعة الاتصال أو سعة الشبكة التي تعلنها الشركة في إطار خططها المستقبلية يجب النظر إليها بوصفها أهدافاً تقنية ما لم تثبتها الخدمة التجارية الفعلية في ظروف استخدام متنوعة.

ومن المهم أيضاً التمييز بين خدمة الأقمار الصناعية بوصفها امتداداً للشبكات الأرضية، وبين تقديم بديل كامل عنها. فالاتصال الفضائي قد يكون ذا قيمة كبيرة في المناطق التي لا تتوافر فيها تغطية، وفي حالات الطوارئ والكوارث، وعلى الطرق والمناطق المفتوحة. لكنه لا يصبح بالضرورة بديلاً اقتصادياً للشبكات الأرضية في جميع المواقع، خصوصاً حيث تكون كثافة الطلب مرتفعة. وبذلك، قد تكون الميزة الأكثر واقعية للشركة في المرحلة الأولى هي الجمع بين التغطية الفضائية والخدمات الأرضية، ثم

لبناء ميزة تنافسية. إذ يجب تحويلها إلى شبكة عاملة من خلال أجهزة الإرسال والهوائيات والمواقع المناسبة والربط بالألياف أو الوصلات الخلفية، إلى جانب الأنظمة التي تدير حركة البيانات وتوزع السعة بين المستخدمين.

شبكة هجينة ترفع سقف الإنفاق

يتمثل التحدي الأكبر في بناء شبكة تجمع بين الاتصال الفضائي والبنية الأرضية، من دون أن تتحول النفقات الرأسمالية إلى عبء يستنزف العوائد لسنوات طويلة. وتتطلب الشبكة الأرضية مواقع لإرسال الإشارات واستقبالها، وأجهزة راديوية وهوائيات، وربطاً بالشبكات الأساسية، ومراكز لإدارة البيانات، وأنظمة للفترة وخدمة العملاء. كما تستلزم عمليات صيانة مستمرة وتحديثات تقنية، إلى جانب الإنفاق على التسويق والعروض التي تستهدف استقطاب المشتركين.

وقدر ريتشارد هاس، خبير الطيف الترددي لدى شركة «إل إس تيلكوم» البريطانية، في التقرير الأصلي أن تكلفة محطة اتصالات أساسية كبيرة قد تصل إلى 250 ألف دولار بحسب المنطقة. وبحساب نحو 50 ألف موقع، يصل التقدير الحسابي إلى 12.5 مليار دولار، بينما أورد التقرير تقديراً يقارب 12 مليار دولار.

لكن هذه الأرقام لا ينبغي التعامل معها باعتبارها الميزانية النهائية للمشروع؛ فهي تقديرات للبنية الأرضية وفق افتراضات محددة، ولا تشمل بالضرورة جميع تكاليف الطيف الترددي والأقمار الصناعية والإطلاق والتشغيل والتسويق والأجهزة وخدمة العملاء.

وفي المقابل، قد تحاول «سبيس إكس» خفض تكلفة التوسع من خلال الاستعانة من أصولها القائمة، مثل البنية العالية لـ«ستارلينك» وخبرتها في تصنيع الأقمار وإطلاقها، فضلاً عن إمكانية تركيب تجهيزات صغيرة في مواقع مناسبة بدلاً من تكرار نموذج الشبكات التقليدية بكامل تفاصيله.

وقد أشارت إدارة الشركة سابقاً إلى إمكان الاستفادة من محطات صغيرة

الترددات.. الأصل الذي يحدد قدرة الشبكة

أدركت «سبيس إكس» أن بناء منظومة اتصالات مستقلة لا يمكن أن يعتمد على الأقمار الصناعية وحدها، ولذلك اتجهت إلى الاستحواذ على نطاقات ترددية تعزز قدرتها على تقديم الخدمة من الفضاء وعلى الأرض.

وفي سبتمبر 2025، أعلنت «إيكوستار» اتفاقاً لبيع تراخيص ترددات إلى «سبيس إكس» مقابل نحو 17 مليار دولار، في صفقة شملت ما يصل إلى 8.5 مليار دولار نقداً وما يصل إلى 8.5 مليار دولار من أسهم «سبيس إكس»، إلى جانب التزام بتمويل مدفوعات فوائد نقدية على ديون «إيكوستار» بقيمة إجمالية تقارب ملياري دولار حتى نوفمبر 2027. وتعكس هذه الصفقة أن الوصول إلى الطيف الترددي يمثل استثماراً استراتيجياً قائماً بذاته، وليس مجرد بند تشغيلي ضمن ميزانية الشركة.

وتكمن أهمية الترددات في أنها مورد محدود لا تستطيع شركات الاتصالات استخدامه بلا قيود. فخصائص النطاقات تختلف من حيث مدى انتشار الإشارة وقدرتها على اختراق المباني والسعة المتاحة لنقل البيانات، وهو ما يجعل امتلاك مزيج مناسب منها عاملاً أساسياً في تحديد أداء الشبكة.

وفي أكتوبر 2026، برزت خطوة أخرى ضمن خطة التوسع، تمثلت في اتفاق لشراء تراخيص ترددات منخفضة النطاق في نطاق 800 ميجاهرتز من شركة «غرين مانجمنت»، بكمية تصل إلى 14 ميجاهرتز وفق التغطية المنشورة. ويُنتظر أن تكمل هذه الترددات النطاقات المتوسطة التي تسعى الشركة إلى استخدامها، بما يدعم توفير تغطية أرضية أوسع وتحسين وصول الإشارة إلى داخل المباني.

وتشير هذه الخطوات إلى أن نموذج «سبيس إكس» لن يكون فضائياً بالكامل، بل سيعتمد على توزيع الأدوار بين الأقمار الصناعية والترددات الأرضية. فالأقمار يمكنها توسيع النطاق الجغرافي للخدمة، بينما توفر الشبكات الأرضية قدرة أكبر على تلبية الطلب المرتفع في المناطق المكتظة.

ومع ذلك، لا تكفي الترددات وحدها

لم يعد طموح إيلون ماسك في قطاع الاتصالات مقتصرًا على توصيل الإنترنت إلى المناطق التي تعجز الشبكات التقليدية عن الوصول إليها؛ إذ تتجه «سبيس إكس» إلى بناء نموذج أعمال أوسع يجمع خدمات الأقمار الصناعية والاتصالات الأرضية، بما يتيح لها منافسة شركات الهاتف المحمول مباشرة في الولايات المتحدة.

ويختلف هذا التحول عن المراحل الأولى لتوسع «ستارلينك»، التي ركزت على توفير الإنترنت الفضائي للمنازل والشركات والسفن والمناطق النائية. فدخل سوق الهاتف المحمول يضع الشركة أمام متطلبات أكثر تعقيداً، تشمل امتلاك الطيف الترددي، وتطوير الشبكات، وضمان استمرارية الخدمة، وإدارة الاشتراكات، وتقديم الدعم الفني، واستقطاب العملاء والمحافظة عليهم.

وتكمن أهمية هذه الخطوة في أن الشركة لم تعد تسعى فقط إلى سد فجوات التغطية لدى مشغلي الاتصالات، بل تعمل على امتلاك عناصر أكبر من سلسلة تقديم الخدمة، وصولاً إلى بيع الاتصال للمستهلك النهائي تحت علامتها التجارية.

وفي تطور يعزز هذا التوجه، وافقت لجنة الاتصالات الفيدرالية الأميركية في 6 أكتوبر 2026 على طلب «سبيس إكس» نشر ما يصل إلى 15 ألف قمر صناعي مخصص لخدمات الاتصال المباشر بالأجهزة المحمولة. ويختلف هذا النظام عن أقمار «ستارلينك» المخصصة أساساً للإنترنت عبر الأطباق الطرفية، إذ يستهدف توصيل الخدمات إلى الهواتف المتوافقة مباشرة من المدار. ويمنح هذا الترخيص الشركة خطوة تنظيمية مهمة، لكنه لا يعني أن الشبكة الجديدة أصبحت جاهزة للعمل التجاري بكامل طاقتها. ويعني ذلك أن المشروع يدخل مرحلة جديدة، تنتقل فيها المنافسة من اختبار قدرة التكنولوجيا على توفير الاتصال إلى إثبات قدرتها على تقديم خدمة واسعة النطاق، بجودة مناسبة وتكلفة يمكن استردادها من الإيرادات.

سوق مكتملة المشتركين وليست مكتملة المنافسة

تواجه الشركة مفارقة اقتصادية واضحة؛ فالسوق الأميركية للاتصالات المحمولة كبيرة من حيث الإيرادات، لكنها ناضجة من حيث انتشار الهواتف والاشتراكات. وتسيطر على القطاع ثلاث شركات رئيسية هي «إيه تي أند تي» و«فيرايزون» و«تي موبايل»، التي تمتلك شبكات واسعة وقاعدة عملاء متراكمة وخبرة طويلة في التسعير والتسويق والتشغيل.

وبحسب التقرير الأصلي، تبلغ قيمة السوق نحو 240 مليار دولار. غير أن ضخامة الإيرادات لا تعني أن الطريق إلى اقتناص حصة منها سيكون سهلاً، لأن غالبية العملاء يستخدمون بالفعل خدمات اتصال، ما يجعل النمو معتمداً بدرجة كبيرة على انتقال المشتركين بين الشركات، أو شراء خدمات إضافية، أو زيادة متوسط الإيرادات المحققة من العميل.

ومن ثم، فإن نجاح «سبيس إكس» لن يقاس بعدد الأقمار الصناعية التي تطلقها فقط، بل بقدرتها على تحويل هذه الأصول إلى اشتراكات مدفوعة وإيرادات متكررة، مع المحافظة على مستوى الخدمة الذي يتوقعه العملاء في المدن والطرق والمناطق الريفية.

الرهان الحقيقي هو تحويل التقنية إلى أرباح

فرصة للربح. وبين الاحتمالين، تظل المسألة الأساسية هي قدرة «سبيس إكس» على تحويل تفوقها التقني إلى نموذج اقتصادي مستدام؛ فالتكنولوجيا قد تفتح باب المنافسة، لكن الإيرادات والتكاليف والقدرة على الاحتفاظ بالعملاء هي التي ستحدد قيمة هذا الرهان على المدى الطويل.

فيإذا استطاعت الشركة الاستفادة من ميزتها الفضائية لتقليل تكلفة التغطية في المناطق المناسبة، ثم التوسع المدروس في الخدمات الأرضية، فقد تفتح لنفسها مجاًلاً جديداً للنمو. أما إذا دخلت سباقاً شاملاً مع الشركات الثلاث قبل أن تتضح اقتصاديات التشغيل، فقد تتحول ضخامة السوق إلى عبء مالي بدلاً من أن تكون

راسخة، وبناء منظومة هجينة يتطلب استثمارات ضخمة وتنسيقاً تقنياً وتشغيلياً وتنظيماً معقداً. والاختبار الحاسم لن يكون في قدرة ماسك على إعلان شبكة تضم آلاف الأقمار، بل في قدرته على تشغيلها بكفاءة، وتقديم خدمة تنافسية، واستقطاب عدد كافٍ من المشتركين، وتحقيق عائد يتناسب مع حجم الأموال المستثمرة.

تقف «سبيس إكس» أمام فرصة لتوسيع نشاطها من مزود للإنترنت الفضائي إلى لاعب متكامل في الاتصالات المحمولة، مستفيدة من الأقمار الصناعية والترددات والبنية التقنية التي طورتها خلال السنوات الماضية. لكن حجم الفرصة لا يلغي المخاطر. فالسوق الأميركية ناضجة، والمنافسون يمتلكون شبكات

معلومة ورقم

29.7

مليار دولار

سجل صندوق الثروة السيادي النرويجي، الأكبر في العالم، خسارة بلغت 278 مليار كرونة نرويجية (29.7 مليار دولار) خلال الربع الثالث، مع تراجع أداء استثماراته في أدوات الدخل الثابت بفعل ارتفاع أسعار الفائدة العالمية.

آسيا قد تستثمر تريليون دولار سنويا في قطاع الطاقة

قد تحتاج آسيا إلى استثمار ما يصل إلى تريليون دولار سنوياً في قطاع الطاقة على مدى السنوات الـ15 المقبلة، لتلبية الطلب المرتفع، بعدما أدت الحرب في الشرق الأوسط إلى تعطيل تدفقات النفط والغاز عبر مضيق هرمز، وفقاً لتقرير صادر عن شركة «ماكينزي».

ورفعت الشركة في التقرير الذي نقلته «رويترز»، توقعاتها للطلب على الطاقة في آسيا إلى ما يقارب 400 مليون تيراجول، بزيادة 15 % مقارنة بتقديراتها الصادرة قبل عام، متوقعة أن تسهم الدول الآسيوية بنحو 70% من الزيادة الصافية في الطلب العالمي على الطاقة حتى عام 2040.

وأشار التقرير إلى أن مراكز البيانات تمثل أحد مصادر الطلب الجديدة على الطاقة في آسيا، إلى جانب تزايد الاحتياجات المرتبطة بالتبريد والأنشطة الصناعية، ما يفرض ضغوطاً إضافية على البنية التحتية لشبكة الكهرباء.

64.6 مليار دولار تتجاوز التوقعات «ميتا» تحلق بإيراداتها بفضل الذكاء الاصطناعي



أعلنت شركة ميتا عن نتائج مالية فاقت توقعات المحللين خلال الربع الثالث من العام الجاري، بعدما ارتفعت إيراداتها بنسبة 26 % على أساس سنوي، لتصل إلى 64.6 مليار دولار، مقابل توقعات بلغت 63.4 مليار دولار، مدفوعة بالتوسع في تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وتوقعت الشركة تحقيق إيرادات تتراوح بين 73 و76 مليار دولار خلال الربع الرابع، متجاوزة توقعات الأسواق، في حين رفعت الحد الأدنى لتوقعاتها بشأن الإنفاق الرأسمالي خلال عام 2026 إلى 135 مليار دولار، ليصل نطاق الإنفاق المتوقع إلى ما بين 135 و145 مليار دولار، في إطار تسريع استثماراتها في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي.

وقال مستشار مجلس الإدارة في شركة «Deep Tempo» أيمن البناو، إن نتائج شركة ميتا الأخيرة جاءت أفضل من التوقعات سواء على مستوى الإيرادات أو الأرباح أو حتى التوجيهات المستقبلية، مشيراً إلى أن نمو الإيرادات بنسبة 26 % على أساس سنوي يعكس نجاح الشركة في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين استهداف الإعلانات وزيادة كفاءتها.

وأضاف البناو في مقابلة أن الإيرادات الإعلانية لا تزال المحرك الرئيس لأداء الشركة، موضحاً أن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي مكن «ميتا» من تحقيق نتائج أقوى في سوق

دردشة اقتصادية

خدع 13 ألف مستثمر طوال عقدين بكشوف مصرفية مزورة

رجل أعمال سرق 215 مليون دولار

15 مليون دولار لمقر فاخر وطائرة خاصة ومشروعات خيرية

2

1 بدأ شركته من قبو منزله وتحول إلى مليونير مشهور

ما دفع السلطات إلى فتح تحقيقات موسعة ومراجعة آلاف الوثائق.

وكشفت التحقيقات أن الكشف المزورة تضمنت أرصدة تزيد على الأموال الحقيقية بأكثر من 200 مليون دولار، فيما تجاوز إجمالي الأموال المسروقة 215 مليون دولار.

وفي سبتمبر 2012، أقر واسندورف بارتكاب جرائم شملت اختلاس أموال العملاء وتقديم بيانات كاذبة للجهات التنظيمية، لتنتهي القضية في 31 يناير 2013 بحكم فيدرالي يقضي بسجنه 50 عاماً.

وأمرت المحكمة بمصادرة أصول بقيمة 100 مليون دولار، وإلزامه بتعويض الضحايا بمبلغ 215.53 مليون دولار، مع إخضاعه لإشراف قضائي لثلاث سنوات بعد انتهاء العقوبة.



في مدينة سידار فولز الصغيرة بولاية أيوا الأميركية، كان راسل واسندورف الأب نموذجاً لرجل الأعمال الناجح الذي يحظى بإعجاب مجتمعه، بملابسه الأنيقة وابتسامته الواثقة وتبرعاته السخية للجامعات والمؤسسات الخيرية. امتلك طائرة خاصة، ووفر لموظفيه امتيازات استثنائية، وبنى شركة مالية تتعامل مع آلاف المستثمرين، لكن خلف هذه الصورة اللماعة كانت تتشكل واحدة من أكبر عمليات الاحتيال المالي التي شهدتها أسواق العقود الآجلة الأميركية.

لم يكن أحد يتصور أن الرجل الذي بدأ نشاطه من قبو منزله، وتحول إلى شخصية اقتصادية بارزة، يستولي على أموال عملائه منذ سنوات طويلة، مستخدماً مستندات مصرفية مزورة لإخفاء خسائر شركته وتمويل مشروعاته الخاصة.

وعندما انكشف المخطط عام 2012، كانت الأموال المختلسة قد تجاوزت 215 مليون دولار، فيما امتدت الخسائر إلى أكثر من 13 ألف ضحية، لتتحول قصة النجاح إلى فضيحة كشفت ثغرات خطيرة في أنظمة الرقابة المالية.

إمبراطورية الثقة

بدأ واسندورف رحلته عام 1967، عندما أسس نشاطاً لتداول السلع الأساسية في سידار فولز، قبل أن يتوسع إلى شيكاغو، أحد أهم المراكز العالمية للعقود الآجلة، ويؤسس شركة «بيرغرين فاينانشال جروب»، التي استقطبت المستثمرين الراغبين في التداول بأسواق السلع من الذرة إلى الذهب.

ومع اتساع نشاط الشركة، حرص مؤسسها على بناء صورة رجل الأعمال المسؤول اجتماعياً، فأنفق نحو 15 مليون دولار على مقر حديث يضم مركزاً لرعاية أطفال الموظفين ومدرسة تعتمد منهج مونتيسوري، فضلاً عن توفير وجبات مجانية للعاملين.

تفوق الرصيد الفعلي بمئات الملايين. ورغم ورود تحذيرات من عملاء عامي 2004 و2009 بشأن احتمال إساءة استخدام الأموال وصحة البيانات المصرفية، استمرت الممارسات دون اكتشاف كامل لحجم الاختلاس.

سقوط المليونير

استخدم واسندورف جانباً من الأموال المختلسة لتمويل مشروعات خاصة، بينها مطعمان في سیدار فولز، إلى جانب الإنفاق على طائرة خاصة وعقار فاخر يضم مسجداً داخلياً بلغت تكلفته مليون دولار.

وفي يوليو 2012، انهارت الصورة التي بناها على مدار عقود، بعدما عُثر على اعترافات تركها عقب محاولة انتحار فاشلة،

وبدلاً من معالجة الأزمة بالوسائل المشروعة، استولى على ما لا يقل عن 250 ألف دولار من حساب مخصص لأموال العملاء، ثم استخدم آلة تصوير لإعداد كشوف مصرفية مزورة تخفي عمليات السحب.

وتحول التصرف الأول إلى مخطط استمر نحو عشرين عاماً، بعدما احتفظ واسندورف بالسيطرة الحصرية على المستندات المصرفية، وألزم الموظفين بتسليم الكشف الشهرية إليه دون فتحها، قبل استبدالها بنسخ تحمل أرصدة غير حقيقية.

ولم يقتصر التلاعب على المستندات الداخلية، بل امتد إلى مراسلات الجهات الرقابية، إذ غيّر عنوان استقبال كشوف البنك إلى صندوق بريد خاص، واعترض طلبات التحقق من الأرصدة، ثم أعاد نماذج مزورة توجي بوجود أموال

كما دعم جامعة شمال أيوا، التي درس فيها، وتعهد بتقديم مليوني دولار لبرنامجها الرياضي، ما عزز مكانته داخل المجتمع المحلي، وجعل نجاح شركته يبدو امتداداً طبيعياً لمسيرته المهنية.

لكن هذه المظاهر أخفت واقعاً مالياً مختلفاً، إذ كانت المؤسسة تواجه خسائر متراكمة، بينما يعتمد استمرار نشاطها على أموال العملاء التي يفترض الاحتفاظ بها في حسابات منفصلة لحمايتها من مخاطر أعمال الوساطة.

بداية الاختلاس

بدأت عملية الاحتيال في أوائل التسعينيات، بعدما سحب أحد شركاء واسندورف حصته من الشركة، ما تسبب في أزمة سيولة دفعت المؤسس إلى البحث عن مصادر تمويل عاجلة.

ادارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

ادارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128

editor@aalamaleqtisad.com